وزارة التعليـــــــم العـــــــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــــــز الجـــــــــامعي عبد الحفيظ بوالصوف
ميـــــــــــلة

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2016

مذكرة بعنـــــــــــــــــــــــــوان :

دور الســـــــياسة المـــــــالية فـــي ســـــوق العمـــــــــل

دراســـة حالـــة الجزائـــر (2001-2014)

مذكـــــــــــــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالبة:

- **حسيبة سكفال**

إشراف الأستاذ:

د-ريغي هشام

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ- حريد رامي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة_	رئيسا
أ- بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة_	مناقشا
د-ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة_	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

الحمد لله نستعينه ونشكره ونهتدي به من يهده الله فهو المهتدي ومن يظل فلن تجد له وليا مرشدا

ها نحن نضع اللمسات الأخيرة على عملنا المتواضع الذي تم بعون الله وتوفيقه ولولا هدي الله وفضله ما كنا لنتم هذا العمل والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

وبعد شكر الله وحمده أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير بالرغم من أن الكلمات لا تكفي لإعطائه حقه إلى الأستاذ الفاضل

** الدكتور ريغي هشام**

لقبوله الإشراف على هذه المذكرة والذي كان له الفضل الكبير في إتمام هذا العمل والسهر من أجل إنجاحه ولم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة وملاحظاته التي كانت نور تسير عليه خطوات البحث وعلى سعة صدره وأدعو الله أن يجعل مجهوداته في ميزان حسناته

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين يشرفونني لقبول مناقشة المذكرة فلهم أصدق التحيات وفائق التقدير وجزاهم الله خير الجزاء

وأرسل تحية عطرة إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

وفي الأخير هي رسالة شكر وإعتراف وإمتنان بالجميل لورثة الأنبياء لكل أساتذتي الكرام

حسيبة

إهداء

إلاهي لا يطيب الليل إلا بذكرك ولا النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلالك

فالحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الداعي إلى رضوانه

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أحن وأعظم قلب في الدنيا وملاكي في الحياة

"أمي الحبيبة"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

"أبي الغالي"

إلى جدتي العزيزة وكل إحبتي إخوتي" عمر ،يوسف، أمين، نصيرة، حياة" وأولادهم " وصال، عبدو، سجى، أمجد، مريام، إياد" وإلى رفقتي في الحياة صديقاتي العزيزات" أحلام، خاتمة، صباح، خلود، أميرة، صباح، بثينة، خديجة، كنزة، صارة" وإلى جميع الأهل والأقارب وزملاء الدراسة

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إليك أنت من تتصفح مذكرتي

حسيبة

الملخص:

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال إستخدام أدوات هذه السياسة. وتُعتبر النفقات العامة من بين هذه الأدوات حيث يشير الفكر الكنزي أنها تلعب دوراً مهما في تحفيز النشاط الاقتصادي ومن ثم التقليص من البطالة التي تواجهها العديد من دول العالم وخاصة النامية ومنها الجزائر. ومن أجل المساهمةفي حل هذه المشكلة أعطت الحكومة الجزائرية الأولوية والإهتمام الكبير لمجال التشغيل من خلال إدراجها عملية خلق مناصب الشغل طيلة الفترة (2001– 2014) ضمن سياستها المالية. وهو ما نتج عنه إرتفاع مستويات التشغيل وانخفاض معدل البطالة وارتفاع الأجور.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة المالية التوسعية، سوق العمل، التشغيل، البطالة، الأجور.

Résumé:

La politique financière est considérée comme un outil important par le biais duquel l'état intervient dans la vie économique en utilisant les outils de cette politique. Parmi ces outils on trouve les dépenses publiques que la pensée keynésienne indique qu'elles jouent un rôle important dans la stimulation de l'activité économique et donc la réduction du chômage auquel font face plusieures pays du monde, et ceux en voie de développement en particulier dont l'Algerie. Et pour contribuer à résoudre ce problème, le gouvernement algérien a donné la priorité et un grand intérêt à l'emploi en incluant le processus de la création d'emplois dans sa politique financière durant toute la période (2001- 2014). Il en arésulté une hausse de l'emploi et une reduction du taux de chomage et une hausse des salaires.

Mots-clés: Politique financière,Politique financière expansionniste, marché du travail, emploi, chômage, salaires.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	**I**
شكر وتقدير	**II**
إهداء	**III**
الملخص	**IV**
فهرس المحتويات	**IX - V**
قائمة الجداول	**XII - XI**
قائمة الأشكال	**XV - XIV**
مقدمة	أ- ه
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	36 -1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	9-3
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها	3
الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية	3
الفرع الثاني: تطور السياسة المالية	4
المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياسة المالية	5
الفرع الأول: أهمية السياسة المالية	5
الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية	6
المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية وآلية عملها	8
الفرع الأول: أنواع السياسة المالية	8
الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية	9
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	27 -12
المطلب الأول: النفقات العامة	12
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها	13
الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة	13

الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة	16
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	17
الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة	17
الفرع الثاني: أنواع الإيرادات العامة	18
الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للإيرادات العامة	24
المطلب الثالث: الموازنة العامة	25
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة	25
الفرع الثاني: القواعد الأساسية للموازنة العامة	25
الفرع الثالث: مراحل دورة الموازنة العامة	27
المبحث الثالث: محددات صياغة السياسة المالية والعوامل المؤثرة عليها ومزاياها وصعباتها	36 -30
المطلب الأول: محددات صياغة السياسة المالية في الدولة	30
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة المالية	31
الفرع الأول: العوامل السياسية	31
الفرع الثاني: العوامل الإدارية	32
المطلب الثالث: مزايا وصعوبات السياسة المالية	34
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الإطار النظري لسوق العمل	76 -38
تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية سوق العمل	47 -39
المطلب الأول: مفهوم سوق العمل وأطرافه	39
الفرع الأول: مفهوم سوق العمل	39
الفرع الثاني: أطراف سوق العمل	41
المطلب الثاني: مميزات سوق العمل وأنواعه	42
الفرع الأول: مميزات سوق العمل	42
الفرع الثاني: أنواع سوق العمل	43

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سوق العمل	47
المبحث الثاني: الطلب على العمل عرض العمل والتوازن في سوق العمل	**50 -59**
المطلب الأول: الطلب على العمل	50
الفرع الأول: مفهوم الطلب على العمل	50
الفرع الثاني: محددات الطلب على العمل	51
المطلب الثاني: عرض العمل	53
الفرع الأول: مفهوم عرض العمل	53
الفرع الثاني: محددات عرض العمل	54
المطلب الثالث: التوازن في سوق العمل	55
الفرع الأول: مفهوم التوازن في سوق العمل	55
الفرع الثاني: توازن سوق العمل في ظل المنافسة التامة	56
الفرع الثالث: توازن سوق العمل في ظل الإحتكار	59
المبحث الثالث: مؤشري سوق العمل" البطالة والأجور"	**64 -76**
المطلب الأول: البطالة	64
الفرع الأول: مفهوم البطالة وقياسها	64
الفرع الثاني: أسباب البطالة وأنواعها	65
الفرع الثالث: آثار البطالة وسبل معالجتها	69
المطلب الثاني: الأجور	71
الفرع الأول: مفهوم الأجور وأهميتها	71
الفرع الثاني: أنواع وطرق دفع الأجور	72
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سياسات الأجور	74
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث: دور السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة(2001 -2014)	78 -134
تمهيد	78
المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	**79 -96**

المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر وتطورها	79
الفرع الأول: نبذة عن الإنفاق العام في الجزائر	79
الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة وفق المشرع الجزائري	80
الفرع الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر	80
الفرع الرابع: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	84
المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها	86
الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر	86
الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	89
المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر	91
الفرع الأول: ماهية الموارنة العامة في التشريع الجزائري	91
الفرع الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	96
المبحث الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر	99- 116
المطلب الأول: خصائص سوق العمل في الجزائر	99
المطلب الثاني: آليات وأجهزة دعم التشغيل في الجزائر	104
المطلب الثالث: تحليل واقع سوق العمل في الجزائر	110
الفرع الأول: تطور بعض مؤشرات سوق العمل	110
الفرع الثاني: توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية	112
الفرع الثالث: تطور السكان المشتغلون في مختلف القطاعات الإقتصادية	113
الفرع الرابع: توزيع السكان المشتغلون حسب القطاع القانوني	116
المبحث الثالث: دور السياسة المالية في مؤشري سوق العمل "البطالة والأجور" في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	119- 134
المطلب الأول: الإطار النظري لدور السياسة المالية في مؤشري سوق العمل "البطالة والأجور"	119
المطلب الثاني: دور السياسة المالية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل والأجور في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	121

الفرع الأول: دور السياسة المالية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	121
الفرع الثاني: دور السياسة المالية في دعم الأجور في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	132
خلاصة الفصل	134
خاتمة	138-136
قائمة المراجع	149-140

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	الفرق بين الضريبة والرسم	22
01-02	الإطار المفاهيمي في القطاع غير رسمي	45
01-03	توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية	82
02-03	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات	83
03-03	تطور النفقات العامة في الفترة (2001- 2014)	84
04-03	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	84
05-03	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	89
06-03	تطور بعض مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (سبتمبر 2001- سبتمبر2015)	96
07-03	توزيع الفئة العاملة حسب الوضعية المهنية خلال الفترة (سبتمبر 2005- سبتمبر 2015)	110
08-03	توزيع السكان المشتغلين وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (سبتمبر2001- سبتمبر2015)	112
09-03	توزيع السكان المشتغلين في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة (سبتمبر 2005 – سبتمبر 2015)	114
10-03	تطور نفقات الرواتب والأجور والمنح في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	117
11-03	مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	124
12-03	تطور بعض المجاميع الكلية (2001-2004)	124
13-03	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	126
14-03	تطور بعض المجاميع الكلية(2005- 2009)	126

15-03	تطور بعض المجاميع الكلية (2010-2014)	128
16-03	مناصب الشغل المستحدثة طيلة الفترة الممتدة من (2004/01/01 إلى 2008/12/31)	130

قائمة الأشكال

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	السياسة المالية التوسعية	10
02-01	السياسة المالية الإنكماشية	11
03-01	تقسيمات النفقات العامة	15
04-01	أنواع الإيرادات العامة	23
05-01	القواعد الأساسية للموازنة العامة	27
06-01	مراحل دورة الموازنة العامة	29
01-02	منحنى الطلب على العمل	51
02-02	منحنى عرض العمل	53
03-02	التوازن في سوق العمل	56
04-02	توازن سوق العمل في حالة المنافسة التامة	57
05-02	تحديد مستوى الأجر ومنحنى عرض العمل للمنشأة في سوق المنافسة التامة	59
06-02	تحديد مستوى الأجر في المنشأة التنافسية والمنشأة محتكرة الشراء	60
07-02	تحديد كمية العمل وفقا لأجر محدد	61
08-02	تحديد الأجر وفقا لعرض عمل محدد	62
09-02	التوازن في سوق العمل في حالة الاحتكار المزدوج	63
01-03	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)	85
02-03	تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	90
03-03	تطور إيرادات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2001- 2014)	91
04-03	تطور رصيد الموازنة العامة في الفترة(2001- 2014)	97

05-03	نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام PIB	98
06-03	هيكل سوق العمل في الجزائر	99
07-03	هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر	109
08-03	تطور نسبة النشاط، التشغيل والبطالة خلال الفترة (سبتمبر 2001- سبتمبر 2015)	111
09-03	نسبة البطالة بين الشباب (16- 24) خلال الفترة (سبتمبر 2001- سبتمبر 2015)	112
10-03	تطور المشتغلون حسب الحالة المهنية في الجزائرخلال الفترة (سبتمبر 2001- سبتمبر 2015)	113
11-03	تطور عدد السكان المشتغلون في مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (سبتمبر2001- سبتمبر 2015)	115
12-03	توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني في الجزائر خلال الفترة (سبتمبر 2001- سبتمبر 2015)	118
13-03	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون من 01 جانفي 2001 إلى 01 جانفي 2012	132

مقدمة

مقدمة:

تتبنى كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية عدة سياسات إقتصادية بهدف توجيه الاقتصاد إلى ما يتناسب مع أهداف كل دولة ومن بين هذه السياسات نجد السياسة المالية التي أصبحت اليوم تحتل مكانة هامة ضمن هذه السياسات وهي تُعتبر من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية.

وتستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ومن مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية ومن بين هذه المشاكل التي تواجه معظم دول العالم مشكلة البطالة التي تعتبر الصفة المهيمنة على سوق العمل ومن أكثر معالمه ومؤشراته بروزا.

والجزائر باعتبارها من بين الدول التي تعاني من هذه المشكلة سعت جاهدة للوصول إلى إيجاد حلول لها نظرا لتزايد عدد الوافدين إلى سوق العمل لأول مرة وتزايد عدد طلبات العمل سنة بعد سنة وكانت السياسة المالية أحد الوسائل لذلك.

فمنذ سنة 2001 لعبت السياسة المالية دوراً جد هام كأداة في يد الحكومة للتأثير على مختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية. وتضمنت تلك السياسة أيضاً خلال الفترة 2001-2014عدد من برامج الاستثمارات العمومية حيث خصصت لها موارد مالية ضخمة تزامنت مع وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن إرتفاع العوائد البترولية. ولقد ترافق هذا التطور الملحوظ مع تحسن مؤشرات سوق العمل خلال نفس الفترة خاصة من ناحية إرتفاع مستويات التشغيل وانخفاض معدل البطالة وارتفاع في الأجور.

أولا- إشكالية الدراسة: بناءاً على ماسبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"هل كان للسياسة المالية في الجزائر دور في دعم التشغيل ومكافحة البطالة وإرتفاع الأجور خلال الفترة 2001-2014؟ "

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟
- ما هو واقع سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟
- هل كان للسياسة المالية في الجزائر تأثير على مؤشري "البطالة والأجور" خلال الفترة 2001-2014؟

ثانيا- فرضيات الدراسة: ومن أجل الإلمام بالموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية وعلى التساؤلات الفرعية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات والتي تعتبر كإجابات مبدئية نعمل على إختبارها من خلال دراسة التطبيقية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) وتتمثل هذه الفرضيات على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** إتبعت الجزائر خلال الفترة (2001–2014) سياسة مالية توسعية.

- **الفرضية الثانية:** تميز سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2001–2014) بالتحسن في بعض مؤشراته، إلا أنه لازال يعاني من بعض النقائص والإختلالات.

- **الفرضية الثالثة:** كان هناك تأثير كبير للسياسة المالية المنتهجة في الجزائر خلال الفترة (2001–2014) على مؤشري " البطالة والأجور".

ثالثا– أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

– تقديم صورة واضحة حول أهمية السياسة المالية.

– التعرف على توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001–2014).

– التعرف على وضعية سوق العمل في الجزائر خلال الفترة(2001–2014).

– معرفة دور السياسة المالية في التأثير على مؤشري سوق العمل "البطالة والأجور" في الجزائر.

رابعا– أهداف الدراسة: تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

– محاولة الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وسوق العمل.

– معرفة وتحليل واقع السياسة المالية وسوق العمل في الجزائر.

– السعي لتوضيح العلاقة الموجودة بين السياسة المالية وسوق العمل من خلال مؤشري البطالة والأجور وإبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في سوق العمل الجزائري من خلال هذين المؤشرين.

– الوصول إلى نتائج يتم على أساسها إقتراح التوصيات المناسبة.

خامسا– أسباب اختيار الموضوع: من الأسباب التي كانت وراء إختيار الموضوع:

– كون الموضوع يتماشى مع تخصص مالية وبنوك.

– تنمية المعارف الشخصية حول موضوع السياسة المالية وسوق العمل.

– معرفة العلاقة بين السياسة المالية وسوق العمل.

سادسا– المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة: من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة العلمية للإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع بشكل خاص. فقد أُستخدم المنهج الوصفي من أجل عرض الإطار النظري للسياسة المالية وسوق العمل في حين تم إتباع المنهج التحليلي أثناء دراسة حالة الجزائر وذلك لفهم وتحليل الجداول والأشكال ومختلف المعطيات الاقتصادية.

وتم الإعتماد في هذه الدراسة على عدة أدوات من بينها الكتب ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه فضلا على مختلف المراجع ذات الصلة بالموضوع بالإضافة إلى مختلف البيانات

والإحصائيات الرقمية الصادرة عن الجهات الرسمية كالديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى بنك الجزائر .

سابعا- حدود الدراسة: يمكن تقسيمها إلى حدود مكانية وأخرى زمانية وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر من خلال السياسة المالية المتبعة من طرفها وسوق العمل فيها من خلال مؤشري البطالة والأجور. أما الحدود الزمانية فقد تم إعتماد الفترة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014.

ثامنا- الدراسات السابقة: من خلال إعدادنا لهذه الدراسة لم نصادف دراسة تربط السياسة المالية وسوق العمل ولكن هذا لم يمنعنا من الاعتماد على بعض الدراسات التي كانت تقترب من موضوع الدراسة.

دراسة دراوسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر1990- 2004 - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والإقتطاع العامين على التوازن الإقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة حيث أن التوازن الإقتصادي العام يهدف إلى تحقيق أعلى مردود على صعيد الإقتصاد الوطني وأكبر زيادة في الدخل الوطني. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وأن أدوات السياسة المالية هي من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام. وإقترح الباحث بعض التوصيات منها، لمعالجة العجز في الموازنة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، ولقد افدتنا هذه الدراسة من حيث الجانب النظري للسياسة المالية.

دراسة ريغي هشام: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة، 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مختلف الجوانب المتعلقة بالتحرير الإقتصادي وأسواق العمل والتعرف على واقع القطاع الصناعي بصفة عامة والتحويلي بصفة خاصة خلال الفترة 2001-2012 والبحث في إنعكاسات متطلبات التحرير الاقتصادي على سوق العمل في القطاع الصناعي. وتوصل الباحث إلى جملة من النتائج من أهمها أن القطاع الخاص والمتمثل أساسا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من إرتفاع حجم العمالة فيها إلا أنها لا تستوعب إلا نسبة بسيطة من اليد العاملة المشتغلة وهذا يعود إلى الطابع الفردي لتلك المؤسسات من جهة وإنخفاض حجم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكنها الرفع من مستويات التشغيل في تلك المؤسسات وبالتالي إرتفاع المساهمة في التشغيل الكلي. وإقترح الباحث بعض التوصيات من بينها أن القطاع الصناعي التحويلي

في الجزائر مازال يحتاج إلى حماية من طرف الدولة ولقد افادتنا الدراسة من حيث الجانب النظري لسوق العمل.

دراسة بن طاجين محمد عبد الرحمان: دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011.

هدف الباحث من هذه الدراسة إلى الإطلاع على وضعية متغيرات سوق العمل في الجزائر منذ سنة 1970 إلى غاية 2008، وتسليط الضوء على أهم البرامج المطبقة من طرف الحكومة للتخفيف من نسب البطالة، ونتائج كل منها، ومحاولة بناء نموذج قياسي للبطالة في الجزائر باستعمال نوعين من النماذج القياسية أولهما تقنية الانحدار الخطي المتعدد أما الثاني فيعتمد على تقنية أشعة الانحدار الذاتي، وقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن معدلات البطالة تتزايد أو تنخفض تبعا للمتغيرات الاقتصادية المتحكمة فيها، واقترح الباحث توصيات منها أنه لا يجب الاعتماد على التدابير والحلول المؤقتة لحل المشاكل على العموم وعلى مشكل البطالة خصوصا ذلك أن هذه الحلول قد تصبح مشاكل في الغد القريب أو البعيد، ولقد افادتنا الدراسة من حيث الجانب المتعلق بسوق العمل.

دراسة بوزيان عبد الباسط: دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1994-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007.

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد قدرة ورشادة السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في الفترة 1994- 2004 وقد توصل الباحث إلى نتائج من أهمها أن السياسة المالية في الجزائر كانت مقيدة – إلى حد ما- في الفترة 1994- 2004 وذلك نظرا لتبعيتها إلى أسعار المحروقات كما أنها كانت ضعيفة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر واقترح الباحث على الدولة الجزائرية العمل على إعطاء صورة جيدة للبلد من خلال القيام بالحملات الإعلامية من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي، وتم الاستفادة من هذه الدراسة من حيث الجانب المتعلق بالسياسة المالية.

تاسعا- صعوبات الدراسة: لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات حيث تمثلت في:

- تباين الإحصائيات والبيانات واختلافها من مصدر إلى أخر وعدم توفرها في بعض السنوات.
- قصر الفترة الممنوحة للقيام بالبحث واتساع موضوع الدراسة.

عاشرا- هيكل الدراسة: من أجل دراسة ومعالجة الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وآخر تطبيقي.

تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية. في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية السياسة المالية. أما المبحث الثاني فتم التعرف من خلاله على أدوات السياسة المالية، وفي المبحث الثالث تحدثنا فيه عن محددات صياغة السياسة المالية والعوامل المؤثرة عليها ومزاياها وصعوباتها.

وتناولنا في الفصل الثاني الإطار النظري لسوق العمل، والذي تم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية سوق العمل، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الطلب على العمل وعرض العمل والتوازن في سوق العمل، والمبحث الثالث تطرقنا من خلاله إلى مؤشري سوق العمل والمتمثلين في البطالة والأجور.

وارتأينا في الفصل الثالث القيام بدراسة تحليلية لدور السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)، والذي تم تقسيمه أيضا إلى ثلاثة مباحث، استعرضنا في المبحث الأول واقع السياسة المالية في الجزائر، أما المبحث الثاني تحدثنا فيه على واقع سوق العمل في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة دور السياسة المالية في مؤشري سوق العمل" البطالة والأجور" في الجزائر خلال الفترة (2001–2014).

الفصل الأول:

الإطار النظري

للسياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة مالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الإقتصادية كالسياسة النقدية والإئتمانية وسياسة سعر الصرف، وهي تعتبر أداة رئيسية من أدوات السياسة الإقتصادية التي يمكن من خلالها توجيه مسار الإقتصاد وتحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الإقتصاد الوطني. معتمدة في ذلك على أدوات متعددة والمتمثلة في كل من النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة والتي تستطيع أن تكيفها حتي تؤثر في كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع. ومن أجل إيجاد سياسة مالية ناجحة لابد من وجود بعض المحددات التي تأثر في السياسة المالية التي ترسمها الدولة، إلا أنه توجد عوامل وصعوبات وقيود تقلل نسبيا من كفاءتها وتحول دون الفائدة القصوى منها. وهذا ماسنحاول توضيحه من خلال هذا الفصل مع إبراز مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة المالية من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- **المبحث الأول: ماهية السياسة المالية**
- **المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية**
- **المبحث الثالث: محددات صياغة السياسة المالية و العوامل المؤثرة عليها ومزاياها وصعوباتها**

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

إن تدخل الدولة في الإقتصاد يكون من خلال السياسة الإقتصادية التي يتم صياغتها بالإعتماد على مجموعة من الأدوات وتعتبر السياسة المالية من بين أهم هذه الأدوات. وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم السياسة المالية ومختلف مراحل تطورها بالإضافة أهميتها وأهم أنواعها وأهدافها وآلية عملها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

تعددت آراء المفكرين حول مدلول السياسة المالية نتيجة تطور المجتمعات وتطور الفكر الإقتصادي، وسنحاول من خلال هذا المطلب تقديم مجموعة من التعاريف حول السياسة المالية وأهم مراحل تطورها.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

إن أصل السياسة المالية يرجع إلى كلمة فرنسية(Fisc) والتي تعني حافظة النقود أو الخزانة[1].

أما عن السياسة المالية كسياسة من السياسات الإقتصادية فلقد إختلف الباحثون في تعريفها ولكنهم لم يبتعدو عن المضمون ونذكر بعضها فيما يلي:

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في" دور الحكومة في إستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام وذلك لأن تغيير الضرائب يؤثر في القوة الشرائية لدى الأفراد والمؤسسات وهذا يؤثر بدوره في مستوى الطلب الكلي في الإتجاه المرغوب وكذلك تغيير الإنفاق الحكومي يؤثر في الطلب الكلي في الإتجاه الذي ترغبه الحكومة"[2].

كما يمكن تعريفها بأنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال إنفاق الأموال العامة ووسائل تمويلها كما يعكس ذلك في الموازنة العامة "[3].

السياسة المالية تعني كذلك" دورالدولة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة لدولة والأهمية النسبية لكل منها وكيفية إستخدام هذه الإيرادات في المجالات التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية "[4].

---

[1] – نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي: **السياسات الإقتصادية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص: 45.

[2] – السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: **الإقتصاد الجزئي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص: 229.

[3] – سعيد علي العبيدي: **إقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2001، ص:226.

[4] – محمود حسن الوادي: **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2015، ص: 190.

يقصد بالسياسة المالية "الطريقة التي تنتهجها الدولة لإستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الإقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة الإقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة "[1].

وتعرف على أنها " تلك السياسة المتعلقة بالأمور المالية للدولة والهادفة إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة وزيادة الإنتاج ومنع حدوث التضخم والكساد "[2].

على ضوء التعاريف السابقة للسياسة المالية يمكن القول بأنها " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة في مجال النفقات العامة والايرادات العامة من أجل التأثير على الحياة الإقتصادية والإجتماعية بغية تحقيق أهداف محددة ".

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

لقد زادت أهمية إستخدام السياسة المالية مع مجيئ كينز بالنظرية التي أقامت دعائم الإقتصاد الكلي بعد ما كانت سياسة محايدة في الفكر التقليدي[3].

أولا- السياسة المالية في الإطار الكلاسيكي: إستناداً إلى فرضيات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وإقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحددة. وإنطلاقا من إيمانها بتوازن الإقتصاد القومي بشكل دائم عند مستوى التوظيف الكامل والإعتماد على (قانون ساي للأسواق) فإن السياسة المالية التقليدية كان هدفها المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة[4].

ومن بين أسس السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة؛
- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن إذ يعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجماً أكثرها سلامة؛
- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنوياً؛
- تفضيل الضرائب على الإستهلاك على الضرائب على الإدخار[5].

---

[1]- محمد مروان السمان وآخزون: **ميادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 311 .

[2]- طارق الحاج : **ميادئ علم الإقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 126.

[3]- قطوش بشرى: **الاتجاهات العامة لسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائرخلال الفترة (1990-2007)** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، (2008-2009)، ص:22.

[4]- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي: مرجع سابق، ص: 52.

[5]- عباس كاظم الدعمي: **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص- ص:51-52.

من خلال ماسبق يتضح أن الفكر الكلاسيكي ينتهي إلى عدم إعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الإقتصادية وبالتالي لايكون لها الدورالمهم في التأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية نظرا لتحييد دور الدولة عن أي تدخل أو مشاركة فعالة في إدارة الحياة الإقتصادية وقد جاء ذلك إنعكاساً للأفكار الكلاسيكية[1].

ثانيا– السياسة المالية في الإطار الكنزي: بعد أن أثبتت الوقائع الإقتصادية والتحليلات النظرية فشل المنطلقات النظرية للنظرية التقليدية، وعجز آلية السوق عن المحافظة على التوازن الإقتصادي عند مستوى الإستخدام التام ألقيت مسؤولية ذلك على الدولة. مما إستوجب المزيد من التدخل في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. وهذا يتطلب سيطرة الدولة على جزء من موارد المجتمع الاقتصادية. ووسيلة الدولة في هذا التدخل هو الموازنة العامة. إذ تخرج الدولة عن بعض قواعد الموازنة وأهمها الخروج عن قاعدة توازن الموازنة[2].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية ولها أهداف متعددة تسعى الدولة الى تحقيقها وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أهمية السياسة المالية ومختلف أهدافها.

الفرع الأول: أهمية السياسة المالية

إن السياسة المالية في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهميتها وبشكل واضح في كافة الدول سواء كانت إشتراكية أو رأسمالية، وسواء كانت متقدمة أو نامية[3]، وتحتل السياسة المالية أهمية كبيرة حيث:

– من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية لها أكثر من تأثير فسياسة الضرائب تحقق علاج كثيرمن السلبيات الإقتصادية، كما لو حققت علاجاً لتضخم، فعندما يكون هناك قوة شرائية زائدة في المجتمع، وبالتالي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد. نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فإن تدخل السياسة الضريبية لإمتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

– كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات، يجعل وجود شرائح دخيلة كبيرة تحت حد الكفاف، وبالتالي إنخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع، لذا تدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هذه الأفراد، من خلال إستخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة، لتعويض

---

[1] – نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي: مرجع سابق، ص:53.

[2] – سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص– ص: 227– 228.

[3] – فليح حسن خلف:**المالية العامة**، عالم الكتب الحديث لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص:336.

ذوي الدخول المنخفظة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعرالدعم كذا الإنفاق على مرافق التي يستفيد بها ذوي الدخول المحدودة، كمرافق الصحة والنقل والتعليم وغيرها.

– إدارة الطلب الكلي بنجاح، حيث أن حدوث كساد يعني إنخفاض حجم الطلب الكلي، وبالتالي تدخل سياسة الإنفاق، للتأثير في حجم الطلب على الإستثمار، وبالتالي زيادة حجم النشاط الإقتصادي ومنه زيادة حجم الطلب على العمالة، وإنخفاض معدل البطالة.

– إتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الإستثماري من أجل إعادة توزيع الدخول، ودورالإنفاق في التأثيرفي الناتج الإجتماعي، من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الإقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص، بحيث يكون دورالدولة تنافسي وليس مدمراً للقطاع الخاص، كما أن هناك التأثير المباشر والتأثيرغير المباشر لسياسة الانفاق، من حيث مدى ترشيد الإستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الإجتماعي، أو مدى زيادة الانفاق على إحدى عناصر الطلب الكلى وانخفاضه على أحد العناصر الأخرى، فإذا زاد الإنفاق الحكومى، فإن معنى ذلك إنخفاض الإستهلاك على الأفراد، وبالتالى فالفارق سيكون لصالح الناتج الإجتماعى[1].

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تقوم السياسة المالية في الإقتصاد بتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

أولا– تحقيق الإستقرارالإقتصادي: ويقصد بالإستقرار الإقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي. فالتشغيل الكامل لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما التقليل النسبي لها، وخلق فرص العمل المنتجة، كما يجب الحد من التغيرات النسبية الكبيرة والمفاجئة في أسعار السلع والخدمات.

وتلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وخاصة في أوقات الكساد والرواج من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي.

وتعتمد السياسة الإقتصادية على أدوات السياسة المالية في تحقيق الإستقرارالإقتصادي من خلال الإنفاق العام والسياسة الضريبية[2].

ثانيا– إستغلال جميع الموارد المتاحة للإنتاج: تستطيع الدولة بأدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموارد المتاحة، وذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيم مضافة للإقتصاد الوطني، وتتجه نحو زيادة الإنفاق عليها فيزيد حجم الإستثمار ويزيد معدل الدخل القومي، أوتتجه

---

[1] – أحمد عبد السميع علام: **المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)**، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن،ا لطبعة الأولى، 2001، ص– ص: 302 – 303 .

[2] – إياد عبد الفتاح النسور: **المفاهيم والنظم الإقتصادية الحديثة**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص: 265.

السياسة المالية بواسطة سياسة الضرائب نحو تخفيض المعدلات الضريبية على تلك المشروعات أو إعفائها من تلك الضرائب فيزيد الدخل بفعل مضاعف الضريبة، كما تقوم الدولة بفرض معدلات مرتفعة إلى لايرغب في تشجيعها وتوجيه الموارد إلى المشروعات المنتجة إلى تحقق زيادة في الدخل القومى[1].

ثالثا- إعادة توزيع الدخل القومي: تبين الأدبيات أن الدخل القومي يقسم إلى قسمين هما: الدخل الوظيفي وهو ماتجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي عوائد عناصر الإنتاج (الأجور والأرباح والفوائد والريع). ويقاس التفاوت في توزيع الدخل الوظيفي من خلال المقارنة بين نسبة عوائد الأجور لوحدها وبين نسبة عوائد حقوق الملكية الأخرى (الأرباح، والفوائد، والريع)، ويشير التقارب بينها إلى إنخفاض التفاوت في توزيع الدخل. ويسمى النوع الثاني بالدخل الشخصي، وهو يتمثل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر في كل فئة من فئات الدخل، ولقياس التفاوت هنا يتم مقارنة الحصة النسبية لكل مجموعة من الأفراد والأسر في كل فئة من الدخل القومي[2].

رابعا- التقليل من معدلات البطالة: البطالة تعني وجود قوة بشرية في المجتمع بدون عمل، وعلى الرغم من أن البطالة لها أنواع مختلفة مثل البطالة الإحتكاكية والبطالة الموسمية والبطالة المقنعة والبطالة الهيكلية، إلا أن كل هذه الأنواع تكون بسبب سوء حالة الإقتصاد وتردي الهياكل الإنتاجية في الدول النامية، لذلك فإن تدخل الدولة بسياستها الإنفاقية على الإستثمار لزيادة حجم الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، أي أنه كلما زادت وتوسعت حركة الإنتاجية كلما إحتاجت العملية الإنتاجية إلى المزيد من القوة العاملة، وبالتالي يقل معدل البطالة، كما أن البطالة الهيكلية التى تكون بسبب إنتقال حالة الإقتصاد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى في التقنية النتائج المترتبة عنها تتجلى في أن الإستغناء عن العمالة الغير مؤهلة فنيا، تجعل تلك العمالة تسعى جيداً إلى الإرتقاء بالمستوى المهارى والفني المطلوب للحصول على فرصة العمل المناسبة طالما كانت الطاقة الإنتاجية تستوعب تلك الزيادة[3].

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى نذكر منها:

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية؛
- تحقيق العمالة الكاملة؛
- تحقيق التقدم التكنولوجي؛

---

[1] – أحمد عبد السميع علام: مرجع سابق، ص: 309.

[2] – إياد عبد الفتاح النسور: مرجع سابق، ص:266.

[3] – أحمد عبد السميع علام: مرجع سابق، ص: 305.

- تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة[1].

المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية وآلية عملها

تعتبرالسياسة المالية أداة تستخدم إما لمعالجة فجوة تضخمية أو فجوة ركودية في الإقتصاد ولها نوعين هذا ماسنتعرف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أنواع السياسة المالية

هناك نوعين للسياسة المالية وهما:

أولا- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

1 – التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أوالعاطلين على العمل أوالأطفال....الخ. وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقدياً أوعينياً مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة....الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإستثمار وزيادة العمالة.

2 – التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الإستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الإحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الإئتمان المصرفي.

3 – تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق الإستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات، ولايكتفوا بالإضافتها إلى أرصدتهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيف الضرائب، لأن مضاعف الإستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب[2].

ثانيا- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد أكثر من أسلوب لتمويل هذا النوع من السياسات المالية وهي في مجملها تتعارض مع السياسة السابقة:

---

[1] – محمود حسن الوادي: مرجع سابق، ص– ص: 190– 192.

[2] – سالكي سعاد: **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي-**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص:14.

1- زيادة الإيرادات الضريبية: وذلك بهدف إمتصاص القوة الشرائية، وخاصة وقت التضخم الإقتصادي. وقد لايكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنص على تقليل الإستهلاك. وهنا نقع في المحظور، لأن المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخول المتدنية وليس أصحاب الدخول المرتفعة.

2 - تقليص حجم الإنفاق العام: ويندرج ذلك ضمن الإتجاهات الحالية لإصلاح سياسات الإنفاق العام إذ يتم تحديد الخدمات التي يمكن للدولة التخلي عنها وتركها للقطاع الخاص، والعمل في ذات الوقت على رفع كفاءة المؤسسات العامة بالنسبة للخدمات التي لايمكن التخلي عنها. هذا إعتبارا لكون الموارد العمومية ليست متاحة بالقدرالكافي. وفي هذا الإطار نجد أن برامج التصحيح الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد الدولي تجبر السلطات العمومية علي إجراء تخفيضات في الإنفاق العام.

3- التوسع في إصدار القروض العامة: والأفضل أن يكون الإقتراض إختياري من الجمهور، وبإمكان الدولة أيضا أن تتبع أسلوب الإقتراض الإجباري[1].

الفرع الثاني: آلية عمل السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من العوامل المؤثرة والفاعلة لتحقيق وإشباع الحاجات العامة والجماعية التي تضمن الوصول الى تحقيق النمو الإقتصادي المتوازن والعدل الإجتماعي من خلال العمل على:

- الإستفادة من كافة الإمكانيات والموارد المتاحة للمجتمع وتعبئتها بإتجاه القطاعات المحددة في خطة التنمية والعمل على تحقيق التوازن الإقتصادي بديلا للتوازن المالي التقليدي؛

- السعي لتحقيق العدل الإجتماعي من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الإجتماعية بشكل يحد من التفاوت في هيكل توزيع الدخل بين فئات المجتمع؛

- تغيير مدلول بعض أدوات السياسة المالية، فالضريبة لم تعد حيادية بل أصبحت أداة لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية أكثر من كونها أداة تمويل فقط والقرض العام لم يعد أسلوبا لهدر المدخرات المستقبلية للمجتمع إنما أداة لتمويل النشاط الإنتاجي[2].

ولاشك أن أدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية في الإقتصاد. ومن هنا يمكن توضيح الآلية التالية لعمل السياسة المالية[3]:

أولا- حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها.

---

[1]- بوزيان عبد الباسط : **دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006- 2007، ص: 63 .

[2]- هيفاء غدير غدير: **السياسةالمالية والنقدية ودورهما التنموي في الاقتصاد السوري**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص- ص:25- 26 .

[3]- خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الحادي عشر، 2014، ص: 327 .

وفي هذه الحالة فإن الإقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه ولإنتشال الإقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمي بالسياسة المالية التوسعية. وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

1- **زيادة مستوي الإنفاق العام:** والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخيل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة هو بمثابة مداخيل لأفراد. وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الإحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

2- كما قد تلجأ الحكومة إلى تخفيض الضرائب بدلاً من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي، لأن تلك الضرائب التي كانت تقطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الإقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الإستهلاكي والإدخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الإستثماري والطلب الإستهلاكي.

3- وقد تستخدم الحكومة الإثنين معاً: أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الإقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد[1].

ويبين الشكل التالي السياسة المالية التوسعية:

الشكل رقم (01 – 01): السياسة المالية التوسعية

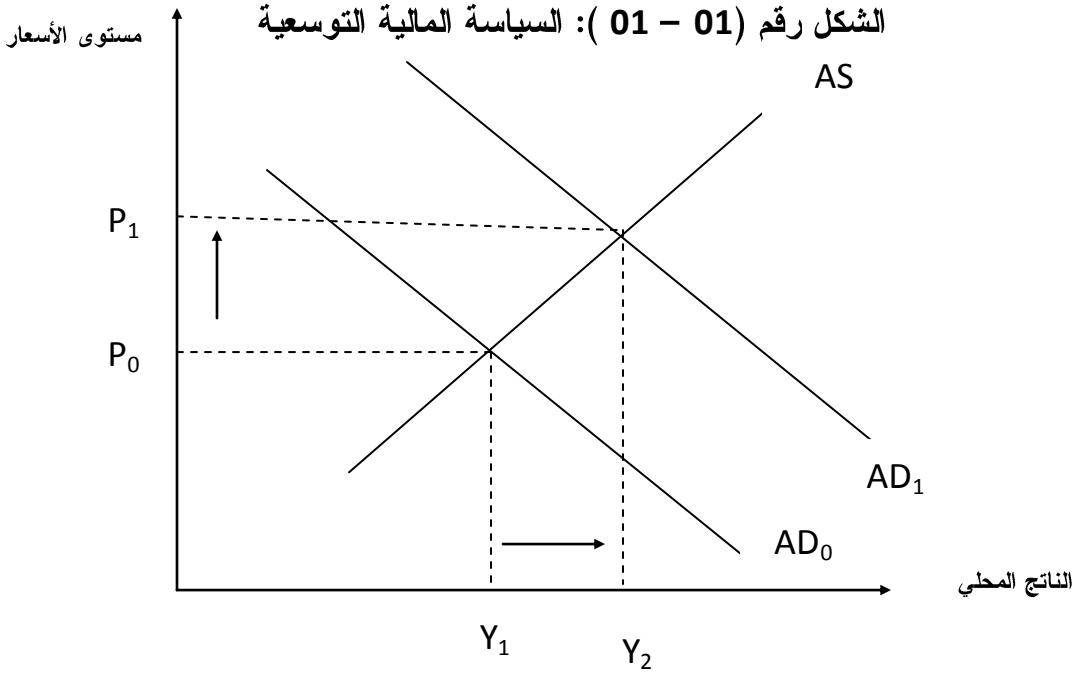

المصدر: خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي: مرجع سابق، ص: 328. (بتصرف).

[1]- أريا الله محمد : **السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار – حالة الجزائر**-مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص:5 .

ثانيا– حالة وجود تضخم في الإقتصاد: تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الإقتصاد الوطني يعاني من إرتفاع الطلب الكلي على المستوى اللازم لتحقيق توظيف الكامل[1].

في هذه الحالة نستخدم سياسة مالية إنكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوي الإنفاق الحكومي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وإ رتفاع الأسعار، هنا تقوم الدولة بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من إرتفاع الأسعار هذا يؤدي إلى ضبط التضخم.

– أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخول المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي؛

– يمكن إستخدام مزيج بين الحالتين معاً [2].

ويبين الشكل التالي السياسة المالية الإنكماشية:

الشكل رقم (01 – 02): السياسة المالية الإنكماشية

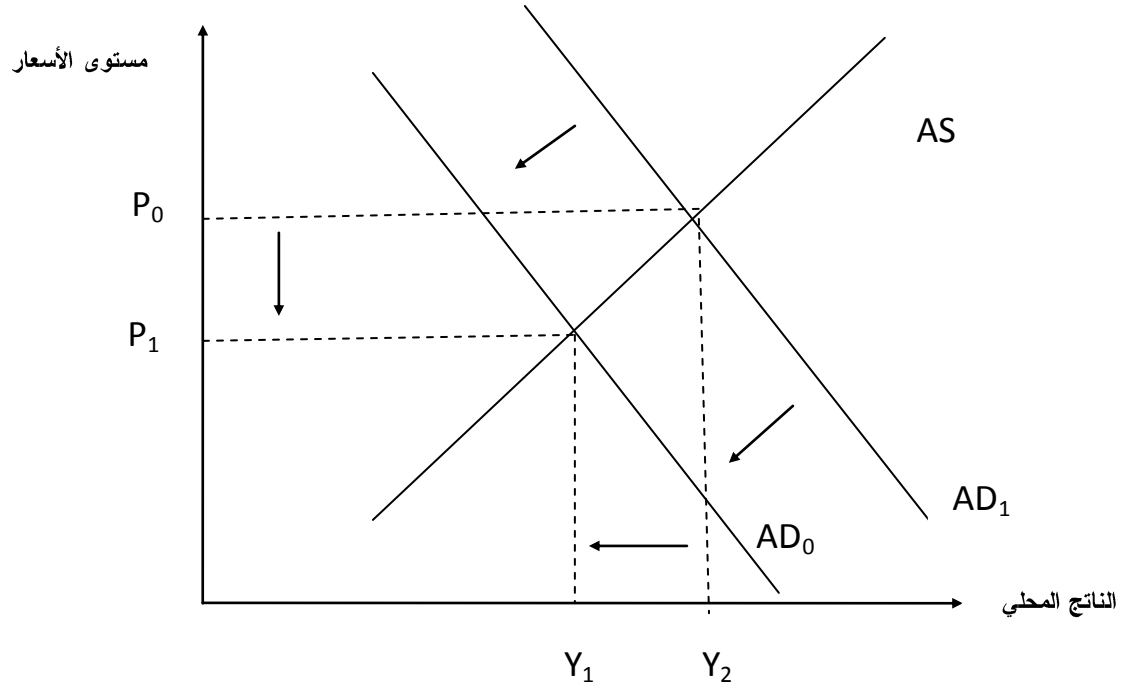

المصدر: خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي: مرجع سابق، ص: 329.

[1] – دراوسي مسعود: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990 – 2004)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص:216.

[2] – قطوش بشرى: مرجع سابق، ص: 6.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

السياسة المالية هى عبارة عن إجراءات وقرارات تستخدمها الحكومة، لغرض تحقيق أهداف محددة معتمدة في ذلك على ثلاثة أدوات رئيسية، متمثلة في كل من النفقات العامة، والإيرادات العامة والموازنة العامة، وسنحاول في هذا المبحث إبراز كل أداة على حدا.

المطلب الأول: النفقات العامة

أصبح للنفقات العامة أهمية كبيرة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ويرجع ذلك الى إستخدامها كأداة من أجل تحقيق أهداف الدولة.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة وقواعدها

للنفقات العامة العديد من التعاريف ولها أركان مهمة تخضع لها تراعى عند الإنفاق.

أولا- تعريف النفقات العامة وأركانها

تعرف النفقة العامة بأنها " مبلغ نقدي يقوم بإنفاقة شخص عام بقصد تحقيق منفعة معينة"[1].

كما يمكن تعريفها أيضا بأنها " تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية"[2].

وتعرف أيضا " أنها إستخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"[3].

وفقا لهذه التعاريف يمكن القول بأن النفقة العامة لها ثلاثة أركان وهي:

1 – النفقة العامة هي مبلغ نقدي: تستخدم الدولة النقود من أجل الحصول على السلع والخدمات العامة وفي تقديم الإعانات وتسديد الفوائد، وأصل القروض، أما عند حصول الدولة على سلع وخدمات دون مقابل نقدي فلا وجود للنفقة العامة.

2 – النفقة العامة صادرة من شخص عام: يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع والخدمات العامة قد خرج من ذمة الدولة بموجب أمر من أحد أشخاص القانون العام والأشخاص هم هيئات الحكومة المركزية والمحلية.

3 – النفقة العامة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة: يعتبر توفر شرطين السابقين ضرورياً لتحديد النفقة العامة، ولكن هذا غير كافٍ، إذ لابد من توفر الشرط الثالث للحكم على النفقة بأنها نفقة عامة وهو هدف الصالح العام، فقيام شخص بالإنفاق على شراء سلعة أو خدمة هو بهدف إشباع حاجاته الشخصية، وقيام المنتج بالإنفاق على إنتاج سلعة أو خدمة هو بهدف الحصول على أقصى الأرباح وهي مصالح فردية وليست عامة. أما قيام الدولة بالإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة أو

---

[1] – أعمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص:27.

[2] – محرزي محمد عباس: **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة،2012، ص: 55.

[3] – نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الإعانات فهو بهدف تحقيق النفع العام ورفع الرفاهية في المجتمع. وعليه سوف لايعتبر الإنفاق النقدي للدولة إنفاقاً عاماً إذ كان ذلك الإنفاق يستهدف إشباع حاجة فردية وتحقيق النفع الشخصي لفرد ما. وتبرير ذلك أن الأشخاص متساوين أمام الضرائب وعليه يجب أن يحقق الإنفاق العام منفعة عامة ينتفع منها جميع الأشخاص وليس شخص أو بعض الأشخاص[1].

ثانيا– قواعد النفقات العامة: يجب أن تخضع النفقات العامة لقواعد تراعى عند الإنفاق أهمها:

1 – قاعدة المنفعة: وتعني أن تهدف النفقات إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية، لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع[2].

2 – قاعدة الإقتصاد: وهي تنص على وجوب الإقتصاد في الإنفاق العام وعدم التبذير. وإنفاق ما يلزم إنفاقه مهما بلغ مقداره على المسائل الجوهرية وضرورة الإبتعاد على ماهو خلاف ذلك[3].

3 – قاعدة الترخيص: يجب أن تخضع النفقة العامة لترخيص مسبق من السلطة المختصة أي السلطة التشريعية التي لها فقط الحق في منح الترخيص. ويكون ذلك بقانون خاص واجب التنفيذ، ولايجوز الخروج عنه إلا بإستثناء قانوني. إن وجود هذه القاعدة والتقيد بها يعد وسيلة فعالة للمحافظة على الأموال العامة من الإسراف والتبذير. وهذه القاعدة من أبرز نقاط الإختلاف بين النفقة العامة والنفقة الخاصة[4].

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان النفقات العامة للدولة، والتي تستند إلى معايير علمية، وهو مايعرف بالتقسيم العلمي للنفقات العامة.

أولا– التقسيم الوظيفي لنفقات العامة: النفقات العامة للدولة يمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية:

1– النفقات العامة الإقتصادية: تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف إقتصادي مثل: الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة.

2– النفقات العامة الإجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الإجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الإجتماعي للمواطنين.

3– النفقات العامة الإدارية: ويقصد بها النفقات المرتبطة بتسيير المصالح العامة الضرورية لآداء الدولة لوظائفها[5].

4– النفقات العامة العسكرية: تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة وإستمرارمرفق الدفاع الوطني.

---

[1]– علي خليل و سليمان اللوزي: **المالية العامة**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص–ص: 90–91.

[2]– أحمد زهير شامية وخالد الخطيب: **المالية العامة**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص:44.

[3]– علي خليل وسليمان اللوزي: مرجع سابق، ص:95.

[4]– سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص:60.

[5]– محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص: 70.

5- النفقات العامة المالية: تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء إقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى[1].

ثانيا- تقسيم النفقات من حيث دوريتها: وتنقسم إلى:

1 – النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية. ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها.

2 – النفقات الغير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها. مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات الحرب...الخ.

ثالثا- تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها وتنقسم الى:

1 – النفقات القومية: أو المركزية، هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها. مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع قومي.

2 – النفقات المحلية: أوالإقليمية، فهي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات، أومجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[2].

رابعا- تقسيم النفقات العامة تبعا لآثارها في الإنتاج القومي: ويمكن تقسيمها إلى:

1 – النفقات العامة الحقيقية: هي تلك النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي.

2 – النفقات العامة التحويلية: هي النفقات العامة التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي[3].

ويمكن توضيح تقسيمات النفقات العامة من خلال الشكل التالي:

---

[1] – محمود حسن الوادي: مرجع سابق، ص:121.

[2] – سوزي علي ناشد: **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى،2009، ص- ص:44- 45.

[3] – محمود حسن الوادي: مرجع سابق، ص:125.

الشكل رقم (01- 03): تقسيمات النفقات العامة

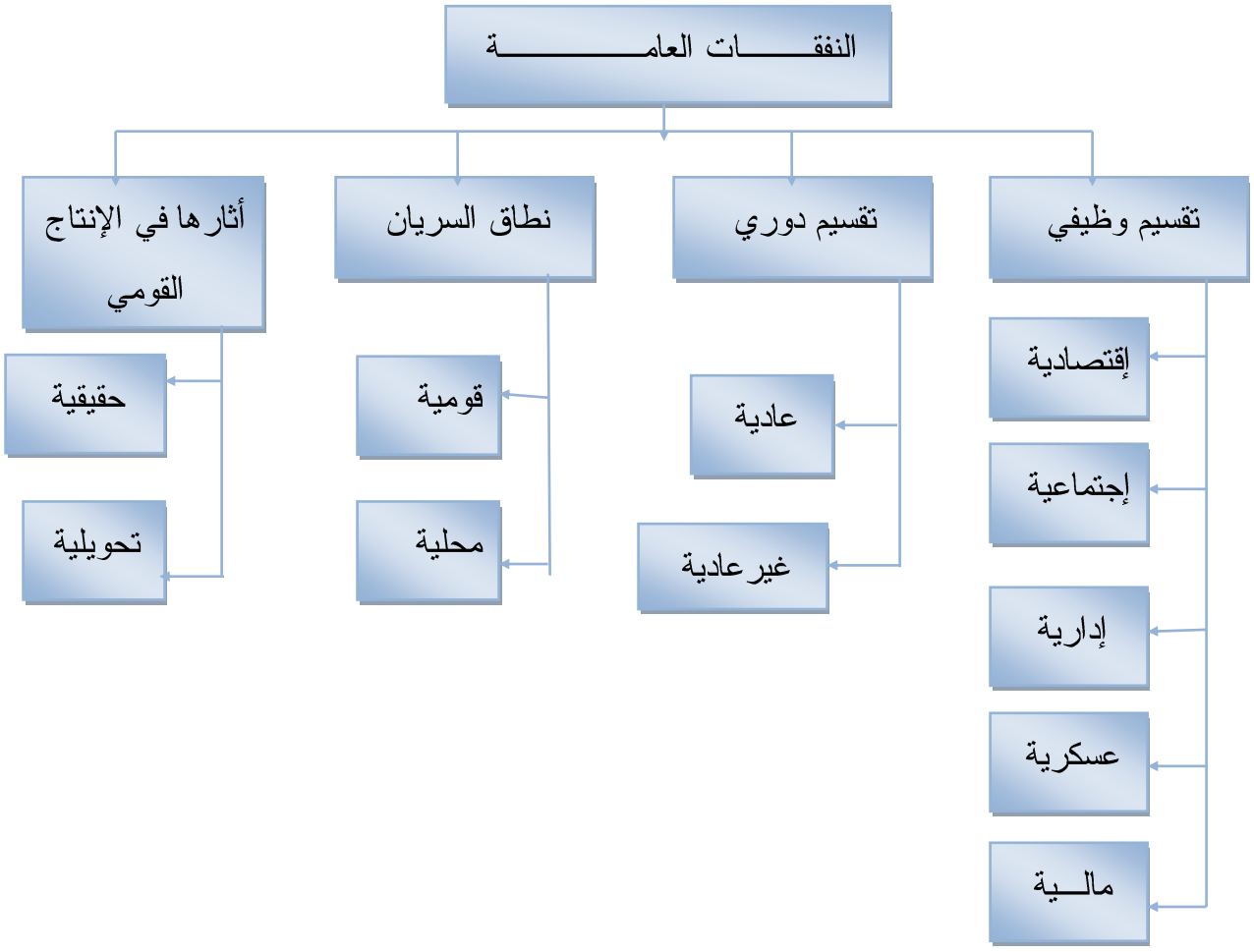

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على ماسبق.

الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للنفقات العامة

إن التوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثار متعددة في مختلف الميادين وهي:

1 – آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة في حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل جزءا هاما من هذا الطلب، ويتجلى أثرها من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الإقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها بإعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع[1].

2 – آثار النفقات العامة على الإستهلاك القومي: أثر النفقات العامة في الإستهلاك القومي يعتمد على نوع هذه النفقات وفيما إذا كانت تخصص مباشرة للإستهلاك أو توزع على شكل دخول تخصص كليا أو جزئيا للإستهلاك وهذا ما ينبه الدولة إلى أنه يمكنها أن تؤثر في الإستهلاك القومي، عن طريق تحديدها لحجم مشترياتها من السلع وتحديدها لحجم الرواتب والآجور والإعانات الإجتماعية والإقتصادية[2].

3 – آثار النفقات العامة على الدخل القومي: تختلف آثار النفقات العامة على الدخل القومي حسب طبيعة تمويل النفقة العامة حيث أن النفقة الممولة عن طريق الضرائب لها آثار مخالفة عن تمويلها بواسطة القروض أوالإصدار النقدي.

- في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق الضرائب:

⟵ فرض الضريبة ⟵ يؤدي إلى إقتطاع جزء من دخل الممول ينخفض دخله ⟵ فيؤثر على إستهلاكه وعلى إدخاره.

وتختلف آثار الضرائب وفقا لنوعها مباشرة أو غير مباشرة فإذا فرضت ضريبة غير مباشرة على السلع الضرورية للإستهلاك وخصصت حصيلتها لوفاء قروض الدولة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض حجم الانفاق الكلي وتخفيض مستوى الدخل وكما في الصورة التالية:

فرض ضريبة على السلع الضرورية للاستهلاك ⟵ إقتطاع جزء من الدخل (القوة الشرائية) لطبقة ميلها الحدي للاستهلاك كبير⟵ نفقاتها.

وفي حالة تخصيص حصيلتها لسداد القروض⟵ تحويل القوة الشرائية إلى طبقة ميلها الحدي للإستهلاك قليل⟵ تحويل جزء من دخل الكبقة الفقيرة إلى الطبقة الغنية التي قد تكتنز هذه الأموال ولا تنفقها.

---

[1] – قطوش بشرى: مرجع سابق، ص: 13.

[2] –أحمد زهير شامية وخالد الخطيب: مرجع سابق، ص:104.

- أما في حالة تمويل النفقات العامة عن طريق القروض العامة فيكون:

القروض من الأموال المكتنزة ⟵ الإنفاق الدخل ⟵ الإستثمار ⟵الإستهلاك العام..... وهكذا[1].

4 – آثار النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي: يمكن أن يزيد معدل النمو الإقتصادي كلما زاد الإنفاق الإستثماري وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي والإستثمار.

5 – آثار النفقات العامة على الإدخار الوطني: عند ثبات الدخل وزيادة الإستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الإدخار الوطني ويؤثر على الإستثمار بالسالب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الإستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل الوطني[2].

6 – آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي: إن الإنفاق العام له أثر كبيرعلى توزيع الدخول ويتكامل هذا الدور مع فرض الضرائب وفي هذا الصدد إذا كانت الدولة تهدف إلى التخفيف من الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع فإنها تلجأ إلى فرض الضرائب، يقع عبئها الأكبر على عاتق الطبقات ذات الدخول المرتفعة. وبعدها تقوم الدولة بإنفاق القسم الأكبر من حصيلة هذه الضرائب لصالح الفئات ذات الدخل المحدود، عن طريق التوسع في التحويلات الإجتماعية والمساعدات والتوسع في الخدمات المجانية...الخ[3].

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

نتيجة لتطور دورالدولة وجعلها مسؤولة عن التوازن الإقتصادي والإجتماعي لم تعد الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

هناك مجموعة من التعاريف نذكر منها:

تعرف الإيرادات العامة على أنها " تدفقات نقدية تتحقق من مجموعة من الأصول"[4].

كما يمكن تعريفها بأنها " تلك المصادر التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل إشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع "[5].

وتعرف أيضا على أنها " مجموعة المداخيل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق الإستقرار الإقتصادي"[6].

---

[1] – محمد طاقة وهدى العزاوي: **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص:70.

[2] – قطوش بشرى: مرجع سابق، ص:13.

[3] – محمد طاقة وهدى العزاوي: مرجع سابق، ص– ص: 71–72.

[4] – أحمد عبد السميع علام: مرجع سابق، ص:82.

[5] – محمد طاقة وهدى العزاوي: مرجع سابق، ص:75.

[6] – محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص:115.

الفرع الثاني: أنواع الايرادات العامة

هناك أنواع عديدة للإيرادات العامة وهي:

أولا- الإيرادات الإقتصادية: وتضم إيرادات الدومين والثمن العام.

1- إيرادات أملاك الدولة: يطلق على أملاك الدولة بشكل عام (الدومين) وتنقسم من الناحية القانونية إلى قسمين:

1-1- أملاك الدولة العامة (الدومين العام): وتتكون من أملاك الدولة المخصصة للإستعمال من قبل أفراد المجتمع ككل، مثل: الطرق العامة والساحات والحدائق والموانئ والشواطئ....الخ. والهدف من هذه الأملاك هو تحقيق خدمة عامة أو منفعة خاصة للمستفيدين منها لقاء دفع مبلغ معين من المال ويعتبر ذلك إيرادا لخزينة الدولة من أملاكها العامة.

2-1- أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص): وتتكون من أملاك الدولة التي تديرها وتستثمرها بصفتها مالكة لها بهدف حصول الدولة على إيرادات للخزينة العامة. ونتيجة لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية فقد إتسعت ملكيتها الخاصة وأخذت على عاتقها القيام بالمشاريع الكبيرة التي تؤدي خدمة عامة كالبريد والهاتف والكهرباء والمياه والمجاري العامة والإتصالات....الخ. كما وقد إستولت على بعض الصناعات التي تتعلق بالأمن القومي وتتطلب السرية كالصناعات الحربية.

وتتضمن أملاك الدولة الخاصة على إيرادات زراعية وعقارية وصناعية وتجارية ومالية[1].

2 - الثمن العام: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل إنتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة. بمعنى أخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل: خدمات البريد، الكهرباء والمياه ...الخ.

إن الثمن العام يدفع إختياريا حيث لايدفعه إلى من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبراً. هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لاتقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها، أما الإختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لاتهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص[2].

ثانيا- الإيرادات السيادية: وتضم كل من الضرائب والرسوم.

1- الضرائب: تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة.

---

[1]- جهاد سعيد خصاونة: **علم الماليةالعامة والتشريع الضريبي (بين النظرية والتطبيق العملي)**، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص:68.

[2]- درواسي مسعود: مرجع سابق، ص:177.

1-1- تعريف الضريبة: هي إقتطاع يدفعه الأفراد جبرا للدولة دون مقابل وبصفة نهائية، وفقا لمقدرة الأفراد التكليفية وذلك لتحقيق أهداف مالية وإقتصادية والإجتماعية[1].

ويندرج تحت هذا التعريف جملة من الخصائص نذكر منها:

- الضريبة تدفع بشكل نقدي؛
- الضريبة تدفع جبرا؛
- الضريبة تدفع بصفة نهائية ودون مقابل؛
- الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين[2].

1-2- القواعد العامة لفرض الضريبة: وتتمثل في:

1-2-1- قاعدة العدالة: ويتجلى فحوى القاعدة من خلال قيام الدولة بتحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة على أفراد المجتمع وهناك نوعين من العدالة، عدالة أفقية وأخرى عمودية.

1-2-2- قاعدة اليقين: وتتجلى من خلال وضوح مبلغ الضريبة وأسلوب وموعد سدادها وشفافية والإجراءات الخاصة بها.

1-2-3- قاعدة الملاءمة: وتتلخص في مناسبة أحكام الضريبة وأسلوب جبايتها مع أحوال المكلف بالضريبة، حيث يتم دفع مبلغ الضريبة بعد حصول المكلف على الدخل الذي يعتبر وعائها.

1-2-4- قاعدة الإقتصاد في الجباية: وتقضي أن لاتكون تكاليف الجباية أكبرمن مقدار الضريبة حيث لاتفقد خاصيتها، وهدفها المالي، وتحقيق الغزارة في الحصيلة الجبائية.

1-2-5-قاعدة السنوية: حيث يحسم مبلغ الإقتطاع سنويا لتجنب التراكم الضريبي الذي يحصل بعد سنوات إن خولف هذا المبدأ[3].

1-2-6-قاعدة إمكانية التطبيق: لكي تكون الضرائب ممكنة التطبيق في مجتمع معين يجب أن تكون واضحة للمكلفين لكي تضمن قبولهم ورضاهم عند دفع المستحق عليهم، وعدم تحقيق ذلك قد يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات بين الدولة ومواطنيها والتهرب الضريبي ومن ثم الإخلال بقاعدة العدالة.

1-2-7- قاعدة المرونة: يمكن تعريف قاعدة المرونة على أنها نسبة التغير في حصيلة الضرائب مقارنة بالتغير في إجمالي الدخل القومي، لذلك تقتضي قاعدة المرونة في الضرائب أنه يجب وضع نظام ضريبي يمكن من زيادة الحصيلة الضريبية كلما زاد الدخل القومي وبالعكس، بمعنى أن هناك

---

[1]- حسن محمد سمعان وأخزون : **المالية العامة (من منظور اسلامي)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص:90.

[2]- قاشي يوسف: **فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الإقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص- ص: 23-24.

[3]- شريف محمد: **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص- ص:11-12.

علاقة طردية بين الدخل القومي وحصيلة الضرائب، وتتضح أهمية القاعدة في السياسة المالية المختارة[1].

1-3- تقسيمات الضرائب: تقسم الضرائب إلى عدة أقسام وهي:

1-3-1- الضريبة الواحدة: يقصد بنظام الضريبة الواحدة هو أن تقوم الدولة بفرض ضريبة واحدة رئيسة وإلى جوارها بعض الضرائب قليلة العدد ضئيلة الأهمية أو ضريبة واحدة لاتفرض سواها.

1- 3-2- الضرائب المتعددة: يقصد بها أن تعتمد الدولة على أنواع متعددة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ونظرا للعيوب التي وجهت إلى الضريبة الوحيدة لجأت الدول إلى الأخذ بنظام تعدد الضرائب. ويتميز نظام الضرائب المتعددة بمايلي:

- يوزع هذا النظام عبء الضرائب فيقل شعور المكلف بوطأة ما يدفعه بل قد يخفف عليه بعض هذا العبء؛
- أكثر ملاءمة من نظام الضريبة الوحيدة لكونها تفرض بأسعار معتدلة؛
- تقليل حالات التهرب من دفع الضريبة؛
- يعد هذا النظام أكثر غزارة من حيث التحصيل؛
- الأخطاء فيها يصلح بعضها البعض على العكس من الضريبة الوحيدة إذ يعتبر خطأ السلطات المالية أشد وطأة [2].

3-1-3- الضريبة القيمية والضريبة النوعية:

3-1-3-1- الضريبة القيمية: وهي تلك الضرائب التي تفرض على أساس قيمة المادة الخاضعة للضريبة مثل الضريبة على أرباح الشركات.

3-3-2- الضريبة النوعية: وهي تلك الضرائب التي يتحدد مقدارها بالقياس إلى وزن، كمية، حجم المادة الخاضعة للضريبة وليس قيمتها مثل: الرسم على المنتجات البترولية[3].

3-1-4- الضريبة العينية والضريبة الشخصية:

3-1-4-1- الضريبة العينية: هي ضريبة تتواءم مع مقدرة الممول على الدفع وعلي تحمل عبء الضريبة.

3-4-2- الضريبة الشخصية: هي ضرائب على الأشياء تفرض على الأنشطة، أو أي موضوع أخر كما هي في ضريبة المشتريات والمبيعات أو الضريبة على الملكية[4].

---

[1]- عزمي يوسف خطاب: **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار العلمي لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2010، ص:39.

[2]-عبد الباسط علي جاسم الزبيدي: **وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص:33.

[3]- عبد المجيد قدي: **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص:34.

[4]- محمد البنا : **إقتصاديات المالية العامة (مدخل حديث)**، الدار الجامعية، 2009، ص:159.

2- الرسوم:

2-1- تعريف الرسم: يعرف الرسم بأنه "مبلغ من المال تجبيه الدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص عاد عليهم من هذه الخدمة "[1]. ومن هذا التعريف يتضح أن الرسم يتميز بخصائص وهي:

- الصفة النقدية؛
- الصفة الجبرية؛
- الرسم يدفع مقابل خدمة خاصة؛
- اقتران النفع الخاص بالنفع العام.

2-2- أنواع الرسوم: هناك نوعين هما:

2-2-1- الرسوم الصناعية: مثل رسوم البريد والبرق والهاتف والرسوم المفروضة على المصوغات وغيرها. ..الخ.

2-2-2- الرسوم الادارية: وتشمل:

- رسوم على الأعمال المدنية التي تؤخذ مقابل منح إمتياز خاص مثل منح إجازات البناء والسوق وحمل السلاح. أو الإعفاء من إلتزام ايجابي مثل بدل الخدمة العسكرية. أو مقابل إعطاء شهادة تثبت لدافع الرسم بعض الحقوق أو الوقائع.
- رسوم تتعلق بالحياة العملية كرسوم الدراسة ودخول المتاحف والحدائق العامة والمعارض.
- رسوم القضائيةوتؤخذ منالمتنازعين على الحقوق ورسوم كاتب العدل[2].

يمكن مقارنة الضريبة بالرسم من خلال الجدول التالي:

[1] – عادل العلي: **المالية العامة والقانون المالي الضريبي (الجزء الأول)**، دار إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص: 106.

[2] – سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص:116.

الجدول رقم (01-01): الفرق بين الضريبة والرسم

الضـــــــــــــــــــــــــريبة	الرســـــــــــــــــــــــــــم
- مبلغ نقدي - صفة الإلزامية - بدون مقابل - عمومية الضريبة على كل الأفراد (حسب المقدرة) - تهدف إلى تحقيق أغراض إجتماعية وإقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العامة.	- مبلغ نقدي - صفة الإختيار في بادئ الأمرثم تتحول إلى صفة الإلزامية - مقابل نفع خاص - خاصة بفئة معينة (طالب الخدمة) - يهدف إلى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.

المصدر: سالكي سعاد: مرجع سابق، ص: 28.

ثالثا- الإيرادات الإئتمانية (القروض): تعتبر القروض العامة مصدر من مصادر الدولة الإئتمانية وسيتم التطرق إليها بإختصار في النقاط التالية:

1- تعريف القرض العام: هومبلغ من المال تستدينه الدولة من الغير – أفراد، مصارف، دول- وتتعهد برده مع الفوائد. طبقا لإذن من السلطة التشريعية والذي يتضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديده[1].

2- خصائص القرض العام: للقرض العام خصاص وهي:

- يتم إبرام القرض بصورة إختيارية؛
- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال؛
- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة؛
- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض[2].

3- أنواع القروض: يمكن تقسيم القروض إلى عدة أنواع تبعا للمعيار الذي يستند عليه في التقييم:

3-1- من ناحية المصدر: وتنقسم إلى القرض الخارجي والقرض الداخلي.

3-2- من ناحية حرية المكتتب في المساهمة في القرض: تنقسم القروض تبعا لهذا المعيار إلى قروض إختيارية وقروض إجبارية.

---

[1]- سعيد على العبيدي: مرجع سابق، ص: 164 .

[2]- دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص: 192 .

3-3- من ناحية مدة القرض: تنقسم القروض من حيث مدتها إلى قروض مستديمة وقروض قابلة للإستهلاك في حين تنقسم هذه الأخيرة الى قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل[1].

وفيما يلي نستعرض شكل يبين مختلف أنواع الإيرادات العامة.

الشكل رقم (01 -04): أنواع الإيرادات العامة

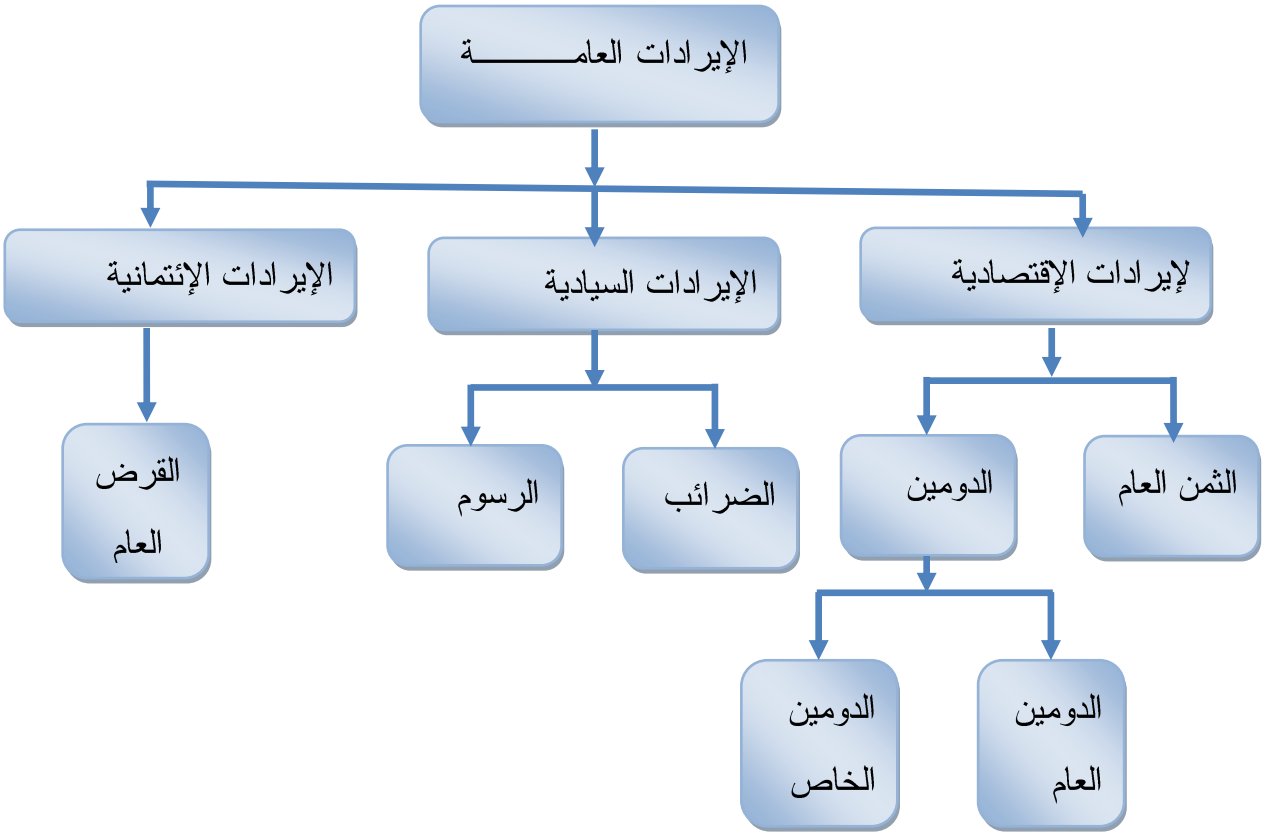

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على ماسبق.

[1] - حياة بن إسماعيل: **تطوير ايرادات الموازنة العامة**، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، الطبعة الأولى،2009،ص- ص:25- 27.

الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية للإيرادات العامة

لأن الضريبة تعتبرالمصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة سنتعرف بعض الأثارالإقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى. فهناك العديد من الآثار الإقتصادية للضرائب من أهمها:

أولا-أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي: يمرالإقتصاد بتقلبات فتحدث فترات إزدهار وفترات كساد.

1- فترات الكساد: تلجأ الدولة إلى إجراء تخفيضات في الضرائب على دخول الأفراد، ومنح إعفاءات ضريبية، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي إرتفاع في الطلب (على السلع والخدمات). كما تقوم الدولة بمنح إعفاءات ضريبية على الأرباح(أرباح المنتجين) مما يساعد على زيادة معدلات الانتاج وبالتالى يشجع على الإستثمار. وتبعا لذلك فإن الضرائب تعمل على رفع الطلب الكلي الفعلي للوصول إلي مستوى التشغيل الكامل.

2- فترات الإزدهار: تلجأ الدولة إلى رفع نسب الضرائب على الدخول وذلك بإقتطاع أجزاء من دخول الأفراد، مما يساعد في التخفيف من الضغط على الأسعار ومن إرتفاعها ومن حدة التضخم بشكل عام[1].

ثانيا- أثر الضرائب على توزيع الدخل: يعتمد هذا الأثر على طبيعة الضرائب المفروضة، فإذا فرضت ضرائب غير مباشرة فإنها تصيب الطبقات الفقيرة أكثر من الطبقات الغنية أي تعمق التفاوت في توزيع الدخل. أما إذا فرضت الضرائب المباشرة فأثرها يعتمد على كونها نسبية أو تصاعدية. فالضرائب النسبية تساهم في تعميق التفاوت في توزيع الدخل. أما الضرائب التصاعدية فهي تساهم في تقليل التفاوت في توزيع الدخل[2].

ثالثا- أثر الضرائب على كسب العمل: لدراسة أثر الضرائب على الطلب على العمل نميز حالتين:

الأولى: حالة فرض الضريبة على أصحاب الدخول المحدودة فهذا يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ماأقتطع منه كضريبة.

الثانية: حالة الدخول المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها الضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل، أو عدم الإقبال عليه إطلقا[3].

---

[1]- محمد شاكر عصفور: **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة،2013، ص:6.

[2]- سعيد علي العبيدي: مرجع سابق، ص:163.

[3]- دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص- ص:196-197.

المطلب الثالث: المـــوازنة العامة

تلعب الموازنة العامة أدواراً كبيرة في المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والأمني وتحتل أهمية كبيرة في إقتصاديات العالم وسوف نتحدث في هذا المطلب على بعض المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة وقواعدها بالإضافة إلى مراحل دورة الموازنة العامة.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

إن كلمة "BUDGET" ذات أصل أنجلوسكسوني هي تعبر عن الحافظة التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بالموازنة الخاصة بمؤسسة أو دولة، وهي في اللغة العربية مشتقة من كلمة "ميزان" لكن معناها يختلف عن ذلك[1].

ويمكن أن نعرف الموازنة العامة للدولة بأنها "برنامج لنشاط الحكومة المالي، معد لسنة واحدة مقبلة يتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها، تقره السلطة التشريعية، بقصد تحقيق أهداف محددة، إقتصادية وإجتماعية تقررها السلطة السياسية[2].

ومن خلال التعريف السابق يتضح أن مفهوم الموازنة يشمل على الخصائص التالية:

- الموازنة العامة هي تقدير مفصل للنفقات والإيرادات العامة؛
- الموازنة العامة تكون لمدة زمنية معينة؛
- الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية؛
- الموازنة العامة تعكس أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية[3].

الفرع الثاني: القواعد الأساسية للموازنة العامة

للموازنة العامة قواعد أساسية تتمثل في:

1- قاعدة السنوية: يقصد بمبدأ قاعدة السنوية أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، ويكون لكل سنة. فإن ذلك يؤدي موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن الموازنة السنة السابقة[4].

---

[1]- حياة بن اسماعيل: مرجع سابق، ص:6.

[2]- زينب كريم الداودي: **دور الإدارة في اعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013، ص: 32.

[3]- خليفي عيسى: **هيكل الموازنة العامة للدولة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2011، ص- ص: 20- 21 .

[4]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص: 282

1- **قاعدة الوحدة:** نقصد بها إدراج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة، والهدف هو وضع الموازنة في أبسط صورة، حيث يسهل الفهم لمن يريد أن يعرف المركز المالي للدولة وبذلك يسهل عملية المراقبة ومعرفة الإنحرافات الواقعة فيها[1].

2- **قاعدة العمومية (الشمولية):** ويقصد أن تدرج في الميزانية كافة الإيرادات والنفقات الدولة دون إجراء أي مقاصة بينهما، كما لايجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة[2].

3- **قاعدة عدم التخصيص:** وتعني وجوب وعدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة[3].

4- **قاعدة توازن الموازنة:** تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة العادية مع جملة النفقات العادية للدولة وأن لاتكون هناك زيادة ولانقصان فيها. بعبارة أخرى أن تكون النفقات العامة العادية للدولة في حدود إيرادتها العادية فلايكون في الموازنة العامة للدولة عجز ولافائض[4].

ويمكن تمثيل قواعد الأساسية للموازنة العامة في الشكل التالي:

---

[1]- بصديق محمد : **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص:6.

[2]- فتحي أحمد ذياب عواد: **إقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2013، ص: 276.

[3]- سالكي سعاد: مرجع سابق، ص: 46.

[4]- محمد شاكر عصفور: مرجع سابق، ص:68.

الشكل رقم (01 –05): قواعد الأساسية للموازنة العامة

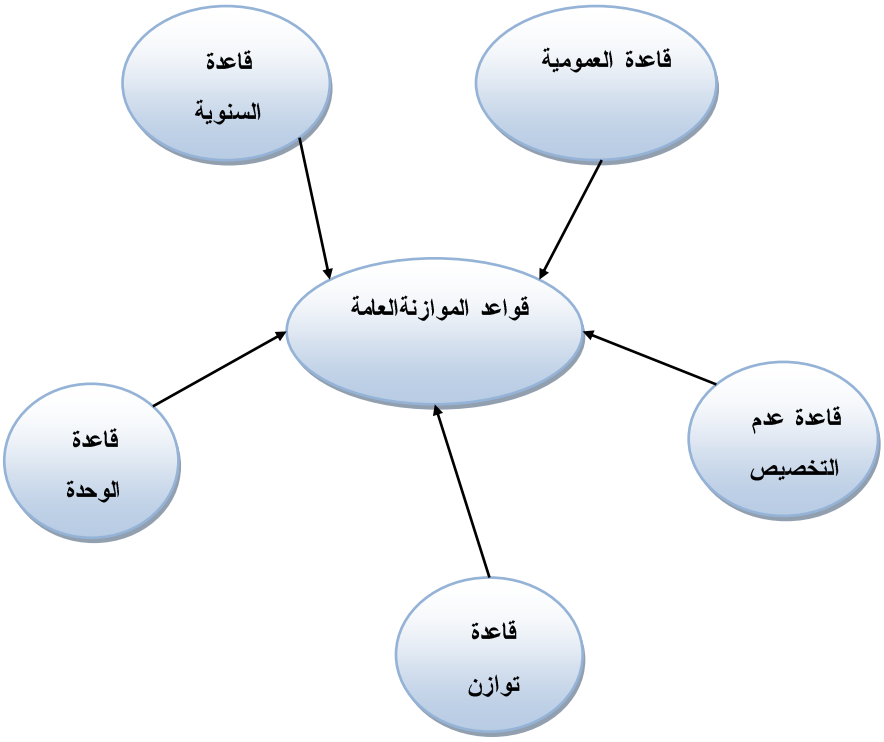

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على ماسبق.

الفرع الثالث: مراحل دورة الموازنة العامة

يقصد بدورة الموازنة العامة مجموع المراحل التي تمر بها الموازنة العامة وتتمثل هذه المراحل في:

أولا– مرحلة تحضير الموازنة العامة: تتولى الحكومة مهمة تحضيرها من حيث الإيرادات والنفقات، حتى يتسنى لها إدراجها في مشروع الميزانية وفي كثير من بلدان العالم يتولى وزير المالية الدور الرئيسي في تحضير الميزانية، حيث يقوم هذا الأخير بالإتفاق مع زملائه الوزراء على ميزانية كل قطاع أو وزارة، وعند الإختلاف يتم اللجوء الى رئيس الجمهورية. يبدأ التحضير للميزانية بتوجيه من وزير المالية بتعليمة لزملائه الوزراء يطلب منهم تقديم مقترحاتهم. وبعد تجميع الأرقام يراجع الوزير المسؤول المقترحات المقدمة في ضوء إعتبارات مختلفة أهمها السياسة المتفق عليها[1].

ثانيا– مرحلة إعتماد الموازنة العامة: تختص بإعتماد الموازنة العامة السلطة التشريعية، بموجب قانون يحيز لها تنفيذها، ويجب أن يتم قبل بداية السنة المالية[2]. بفترة تتراوح بين شهرين أو ثلاثة أشهر

[1] – علي زغدود: مرجع سابق، ص– ص:101– 102.

[2] – عبد المنعم فوزي: مرجع سابق، ص:202.

على الأقل، ويخضع إعتماد الموازنة العامة لعدة إجراءات موحدة في جميع الدول تبدأ بعرض مشروع الموازنة على اللجنة المالية في البرلمان، وعند إنتهاء عملها يبدأ البرلمان مناقشتها وفحصها. وفي الأخير يقترع البرلمان على مشروع الموازنة بكامله[1].

ثالثا– مرحلة التنفيذ: تتولى هذه المرحلة السلطة التنفيذية ويتطلب تنفيذ الموازنة العامة ثلاثة أنواع من العمليات وهي:

- ✓ عمليات تحصيل الإيرادات التي أجيزت جبايتها (تنفيذ الإيرادات)؛
- ✓ عمليات صرف النفقات التي أعتمدت لها الأموال (تنفيذ النفقات) ؛
- ✓ عمليات الخزانة العامة[2].

رابعا– مرحلة الرقابة على التنفيذ: إن السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة، عند تنفيذها للموازنة قد تخرج عن الحدود التي رسمتها السلطة التشريعية في إعتمادها لعناصر النفقات والإيرادات العامة. وأساليب الرقابة المالية كثيرة، فمن حيث الجهة التي تقوم بعملية الرقابة المالية نجدها تنقسم إلى:

- ❖ **رقابة داخلية:** وهي تتم من داخل السلطة التنفيذية نفسها.
- ❖ **رقابة خارجية:** وهي مهمة هيئات مستقلة غير خاضعة للسلطة التنفيذية وتشمل كل من الرقابة قضائية، والرقابة التشريعية.

أما من حيث التوقيت الزمني فالرقابة المالية تنقسم الى:

- ❖ **رقابة سابقة للتنفيذ:** تتمثل في إجراء المراجعة والرقابة قبل الصرف، وتمس هذه الرقابة جانب النفقات فقط.
- ❖ **رقابة لاحقة للتنفيذ:** وتبدأ بعد إنتهاء السنة المالية، وإستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وهي تخص جانب النفقات والإيرادات العامة معا[3].

وبناءا على ماسبق يمكن تشكيل مراحل دورة الموازنة العامة في الشكل التالي:

---

[1] – خليفي عيسى: مرجع سابق، ص: 39.

[2] – محمد شاكر عصفور: مرجع سابق، ص:116.

[3] – خليفي عيسى: مرجع سابق، ص:42.

الشكل رقم (01-06): مراحل دورة الموازنة العامة

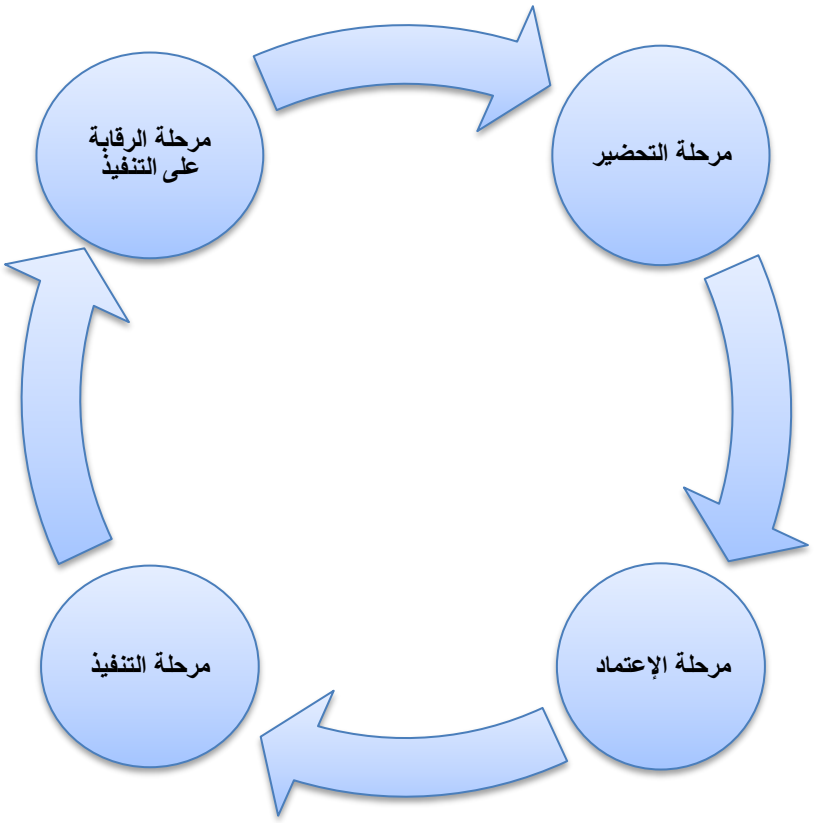

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على ماسبق

المبحث الثالث: محددات صياغة السياسة المالية والعوامل المؤثرة عليها ومزاياها وصعوباتها

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة المحددات التي تؤثر في السياسة المالية التي ترسمها الدول، ومختلف العوامل التي تؤثرفيها بالإضافة إلى مختلف مزاياها وصعوباتها.

المطلب الأول: محددات صياغة السياسة المالية في الدولة

من أجل إيجاد سياسة مالية ناجحة لابد من وجود بعض المحددات التي تؤثر في السياسة المالية التي ترسمها الدولة ومنها:

أولا- درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفؤ:

مما تقدم إتضح لنا أن الضرائب تعد الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما ان أهمية الضرائب من بين بنود الإيرادات العامة يعتمد على درجة ما تقدم الدولة الإقتصادية، حيث كلما كانت الدولة متقدمة إقتصاديا فإن نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة تكون أعلى منها في الدول الأقل تقدما.

إن حصيلة الضرائب تعتمد على أمور عديدة أهمها الطاقة الضريبية وهذه تعتمد على إقتصاد الدولة ومستوى تطوره ثم على الوعي الضريبي لدى المجتمع ثم على كفاءة الجهاز الإداري الضريبي الذي يقوم على تحصيلها.

ثانيا- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة المخصصة لها في الموازنة، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة وكفاءتها دورا هاما في الإستفادة من النفقات المخصصة لها لتحقيق الأهداف التي يريدها راسموا السياسة المالية، فإنهم عندما يرسمون سياساتهم يختارون ما يلائم مستوى كفاءة المؤسسات العامة، فإن السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة عالية في التخطيط والتنظيم والرقابة، لاتماثل السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة أقل من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة[1].

ثالثا- وجود سوق مالي: هناك سياسات يتبعها البنك المركزي في محاولاته التأثير على الأوضاع الإقتصادية ومن هذه السياسات- سياسة السوق المفتوح، كما يبين لنا أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، من هنا فإن وجود السوق المالي المنظم في بلد معينودرجة تنظيمه تحدد صيغ السياسات المالية الملائمة. ولايتصور أحد أن تصلح السياسات مالية في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لبلد لايوجد فيه سوق مالي.

[1]- محمد طاقة وأخرون: **أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009، ص:377 .

رابعا- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضح بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضح فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية لأي دولة منها عوامل سياسية واخري ادارية وهذا ماسنتطرق اليه في هذا المطلب:

الفرع الأول: العوامل السياسية

يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في النقاط التالية:

أولا- تأثير الظواهر السياسية على السياسة الداخلية: يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس إختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان وإختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة.كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن اجل السماح له بانجاز عمله اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناجمة عن أسباب مالية ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

ثانيا- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية: يمكن أن ينظرإلى هذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثيرالبنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة.

[1]- حربي محمد موسي عريقات: **مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2006، ص:176.

أما من حيث تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها إنعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأُثير واضح على السياسة المالية.

ثالثا- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية: الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان الي السلطة التنفيذية بتحصيل الايرادات وصرف النفقات ومن هنا يظهرجليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل،كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لإندثاره.

وإن المتتبع للعلاقات التبادلية بين الإعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لايمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن إعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديموقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة[1].

الفرع الثاني: العوامل الإدارية

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر وذلك على النحو التالي:

أولا- تأثير العوامل الادارية على السياسة المالية: إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج وذلك كما يلي:

1- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لايكون متوفرا في الدول المعنية، كذلك في حالة إستعمال الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الإستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك إتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقلوالوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن إعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

2- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها إنعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية

[1] -دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص- ص: 64- 65.

هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن المصنع يساهم في زيادة النشاط الإقتصادي للناحية عن طريق تنمية الإستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لانجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الإقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

ثانيا- تأثيرالسياسة المالية على المؤسسات الإدارية: كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثيرا مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

1- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية: نجد على الساحة الإدارية أن جهاز يمارس إختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى إستقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى إستقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لايكون الإستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة إنعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها إختصصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن الاستقلالية المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عمليةولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون آية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الإختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة إرتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل إختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة[1].

2- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية: إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشات العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة بإعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها وضحامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة وإستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية إنكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية.

[1] -دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص- ص: 67- 68.

ونخلص في الأخير أن هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر بالأخر وحتي تحقق السياسة المالية أهدافها فلابد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفرفيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازاً جامداً معوقاً فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الجيد الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، السريع في مهامه[1].

المطلب الثالث: مزايا وصعوبات السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بإتساع وتنوع مجالاتها خاصة في الأقطار النامية. فيمكن عن طريق هذه السياسة التأثير على:

1- حجم الإستثمار بصورة عامة والإستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات أو الإمتيازات الضريبية التي تمنح لإستثمارات في مجالات معينة دون غيرها.

2- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونه من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها تلعب دورا هامافي تحديد مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي في القطر.

3-مدى وفرة فرص العمل للمواطنين وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشي مناسب.

4- تنويع مصادر الدخل القومي بتنويع مجالات لإستثمار الفائض المادي المتحقق وعدم الإعتماد على مصدر واحد كأساس للدخل القومي. كما هو الحال في الأقطار العربية النفطية.

ومن المعروف أن السياسة المالية يكتنفها مجموعة من الصعوبات والقيود التي تقلل نسبيا من كفائتها وتحول دون تحقيق الفائدة القصوى منها. ومن أهم هذه المعوقات والقيود تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لإتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك بالفعل، ربما يكون قد حدث تغير في الظروف التي أتخذ القرار من أجلها بحيث يصبح غير مناسب للظروف الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات السياسة المالية تكون عادة بسنة مالية كاملة، كما أن مجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها وإعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب المختلفة للميزانية. وهذه الصعوبة تمثل قيدا كبيرا يحول دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الميزانية العامة وفقا لظروف أو معطيات إقتصادية جديدة طارئة.

---

[1]- دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص: 69.

ومع ذلك، فإنه يمكن القول أن الأهميةعلى مدى تطور الأجهزة الإدارية الحكومية وعلى مدى الوعي والإدراك الكامل الصحيح للوضع الإقتصادي، وأهم المشكلات التي يواجهها الإقتصاد والحجم النسبي لكل مشكلة، هذا بالإضافة إلى مدى تأثير القرارات المالية الحكومية بالإعتبارات السياسية بغض النظر عن الإعتبارات الأخرى التي توصي بها النظرية الإقتصادية[1].

[1]– محمد طاقة : مرجع سابق، ص: 357 .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للجانب النظري للسياسة المالية إتضح أنها تشكل أحد الركائز الأساسية للسياسة الإقتصادية وتلعب دورا كبيرا في التأثير على الإقتصاد الوطني من خلال أدواتها المختلفة التي تتدخل بها الدولة في النشاط الإقتصادي والمتمثلة في الايرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، ومن أجل نجاح السياسة المالية في اي دولة لابد من وجود محددات لرسمها. وهناك عوامل سياسية وأخرى لإدارية تؤثر على السياسة المالية كما تتضمن السياسة المالية عدد من المزايا والصعوبات.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لسوق العمل

تمهيد:

يتكون إقتصاد كل مجتمع من مجموعة أسواق مكملة لبعضها البعض ومن بين هذه الأسواق نجد سوق العمل الذي يعتبر من أهم القضايا التي تم البحث فيها من قبل المفكرين الإقتصاديين قصد فهم آليات عمله، وكونه يمثل تحد إقتصادي وإجتماعي في نفس الوقت.

ويشترك سوق العمل مع باقي الأسواق الأخرى في كونه يتكون من جانبي العرض والطلب ومن خلاله يمكن التنبأ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح من العمالة حسب المهن والإختصاصات المختلفة.

إن تحقيق التوازن في هذا السوق هدف رئيسي تسعى إليه جميع الدول، لأن الإستقرار في سوق العمل يلعب دورا كبيرا في تحقيق الإستقرار في جميع النواحي. وأن أي إختلال في قوى العرض والطلب قد تنتج عنه بطالة، والتي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه معظم الدول، وتعد تحدي وهاجس لجميع دول العالم، حيث تسعى هذه الأخيرة التي إلى رسم سياسات تنموية تهدف إلى مكافحة البطالة وخلق فرص ومناصب عمل حقيقية ودائمة للشباب. والتي إن لم تعالج ستترك حتماً إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية، خطيرة.

لا يمكن دراسة موضوع سوق العمل بمعزل عن الأجور، الذي يعتبر أحد مؤشرات سوق العمل إلى جانب البطالة حيث تلعب الأجور دوراً بارزاً في حياة الأفراد والمنظمات، ويعتبر من أهم المحفزات لعنصر العمل لبذل المزيد من الجهد وتحسين الأداء ورفع الإنتاجية.

سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على ماهية سوق العمل والجوانب المرتبطة به الإطار وذلك من خلال مباحث الثلاث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية سوق العمل**
- **المبحث الثاني: الطلب على العمل، عرض العمل والتوازن في سوق العمل**
- **المبحث الثالث: مؤشري سوق العمل" البطالة والأجور"**

المبحث الأول: ماهية سوق العمل

تعتبر سوق العمل أحد أهم الأسواق التي تسود أي إقتصاد، وسنحاول من خلال هذا المبحث تشكيل صورة حول مفهوم سوق العمل وأطرافه ومختلف أنواعه بالإضافة إلى أهم ما يميزه عن بقية الأسواق الأخرى ومحاولة معرفة مختلف العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم سوق العمل وأطرافه

يحتل مفهوم سوق العمل حيزاً كبيراً في علم الاقتصاد، حيث تعدد الباحثين في إعطاء تعاريف لسوق العمل والذي يمثل نقطة التبادل بين الأفراد مع وجود أطراف محركة لهذا السوق، وعليه نحاول تحديد مفهوم سوق العمل وأطرافه على النحو التالي:

الفرع الأول: مفهوم سوق العمل

يعتبر سوق العمل أحد أشكال السوق، ومن أبرز التعاريف التي رصدناها حول هذا المفهوم:

عرف سوق العمل بأنه" المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل. والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة وأن صاحب العمل الذي يرغب في الحصول على خدمات العمل. وبهذا فإن مكونات سوق العمل هي البائع والمشتري. وبعد حصول التطور في وسائل الإتصال المختلفة أصبح سوق العمل هو الإطار الذي تتم فيه عملية التبادل الإقتصادي، سواء كان هذا الإطار مكان أو أجهزة إلكترونية كالإنترنت أو الهاتف أو الفاكس"[1].

يمكن تعريف سوق العمل إقتصاديا بأنه " الآلية أي (تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف "[2].

ويعطي **كودمانgoodman** تعريفا عمليا لسوق العمل المحلي فيعرفه "بأنه المنطقة التي تفتش فيها المؤسسات عن العمال والتي فيها يشتغل معظم القاطنين"[3].

---

[1]– مدحت القريشي: **إقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص:21.

[2]– دحماني محمد أدريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2005– 2006، ص:3.

[3]– ضياء مجيد الموسوي: **سوق العمل والنقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 11.

وقد عرف سوق العمل أيضا " بأنه المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي الشركات والأفراد الباحثين عن وظائف من العاملين القدامى أصحاب الخبرة أو من الشباب حديثي التخرج، ومثل أي سوق أخر تحكمه عوامل العرض والطلب وقوانين الوفرة والندرة"[1].

يعرف المكتب الدولي للعمل (BIT): سوق العمل بأنه " الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجرى تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينا. فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين. وسوق العمل وتحديدا الإطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة، أو كما يقال، هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة. لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل(مثل العولمة وتنامي السمة غير المنظمة في العمل). ولا يتسم سوق العمل ومؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الإقتصاد والمجتمع عموما "[2].

ويعرف سوق العمل بأنه " المكان أو المجال الذي يلتقي فيه كل الباحثون عن فرص عمل والباحثون عن العمال ويتم من خلال تحديد الأجر وحجم العمالة وهذا الإلتقاء بين العرض والطلب يشكل القيمة التي تتمثل في الأجور".

كما يعرف سوق العمل بأنه " الأرضية التي من خلالها يستطيع الأفراد تحقيق منافعهم المادية والنفسية والإجتماعية والثقافية والشخصية في إطار الحدود التي تفرضها هيكل الشغل"[3].

ويمكن إعطاء تعريف أخر لسوق العمل بأنه " المؤسسة التنظيمية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل وتمتاز سوق العمل بعدد من الخصائص منها:

- ✓ خدمات العمل تؤجر ولا تباع؛

---

[1]– نجاح بولهوشات: **التكوين بالجامعة الجزائرية ودوره في توفيرالموارد البشرية ذات الكفاءة لسوق العمل في ظل الهيكلة الجديدة لنظام ل.م.د،** الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص:123.

[2]– دحماني محمد أدريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر ، محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه، فرع إقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012–2013، ص:49.

3– أحمد زرزور : **تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العددالعاشر، مارس 2013، ص: 91.

- ✓ خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل؛
- ✓ ظروف العمل لا تقل عن السعر(الأجر) في تفسير قرارات العرض والطلب والحركة[1]؛
- ✓ الطلب على العمل طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها؛
- ✓ كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آلية عمل السوق (إضافة إلى الحكومة فثمة مؤسسات تؤمن الإتصال بين المشترين والبائعين لخدمات العمل وتحث على تبادل المعلومات وإجراء التعاقدات)؛
- ✓ يتم في السوق تخصيص الموارد البشرية للوظائف عند معدلات أجر محددة؛
- ✓ قد تكون سوق العمل محلية أو قومية أو حتى عالمية حسب الإختصاص والندرة ...الخ؛
- ✓ يتحدد نتيجة لنشاط السوق العرض والطلب حسب المهارات والتعليم في إطار البنى والأرقام والتشريعات عدد من العناصر:

- حجم التشغيل وتركيبه؛
- مستوى البطالة؛
- مستويات الأجور[2].

من مجمل التعاريف السابقة يمكن القول أن سوق العمل "هو المؤسسة التنظيمية الإقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه والذي ينتج عنهما تحديد مستوى الأجور والتوظيف".

الفرع الثاني: أطراف سوق العمل

نظرا لكثرة الأطراف المنخرطة في سوق العمل والمنافسة فإن قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك وقرارات الآخرين(الرواتب، مزايا العمل، المهارات...) ونذكر من أطراف سوق العمل ومحركيها:

- ✓ العمال والراغبين في الحصول على مركز عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم؛
- ✓ أصحاب الأعمال ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج مايرغبون من سلع وخدمات في مشروعاتهم؛
- ✓ التنظيمات العمالية العاملة على ضمان فرض شروط العمل لأعضائها بما في ذلك تحديد الأجور؛
- ✓ التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل؛

- ✓ الجهات الحكومية باعتبارها رب العمل وكذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب وبما تبنته من تشريعات وما تجريه من دراسات أو ما تتخذه من سياسات إقتصادية، إجتماعية.

---

[1]– حسن الحاج: **مؤشرات سوق العمل**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 16، أبريل 2003، ص:4.

[2]– المعهد العربي للتخطيط بالكويت، http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-2.pdf (تاريخ الزيارة: 16 مارس 2016).

المطلب الثاني: مميزات سوق العمل وأنواعه

يتسم سوق العمل بمجموعة من الخصائص التي ينفرد بها عن بقية الأسواق الأخرى، كما نجد أن لهذا السوق عدة أنواع وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: مميزات سوق العمل

هناك عدة مميزات تميز سوق العمل عن غيره من الأسواق وأهم هذه المميزات:

- **غياب المنافسة الكاملة:** يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة:
  - ✓ نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال؛
  - ✓ بعض العمال ليس لديهم الرغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور عالية.
- **سهولة التمييز بين خدمات العمل:** حتى ولوتشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس، واللون والدين، أو لأسباب إختلاف سن أو ثقافة.....الخ[1].
- **تأثر عرض العمل:** وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة)[2].
- **تأثر سوق العمل وإرتباطه بالتقدم التكنولوجي:** وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين:
  - ✓ عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة؛
  - ✓ تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال[3].
- **سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصرين حتى يصبح سوق بالمعنى الإقتصادي؛**

1- الطلب على العمل: إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، إن الطلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق بمعنى أنه مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

---

[1]- سريرعبدالله: **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص: 280.

[2]- شلالي فارس: **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004**، مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر،2004- 2005، ص:14.

[3]- بن طاجين محمد عبد الرحمان: **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص برمجة إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010-2011، ص :5.

2- عرض العمل: بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال (أو العائلات) حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل وطبيعته وعدد الساعات الأسبوعية وطلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور والتكاليف تحدد ظروف عرض العمل.

3- التوازن: يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر والطلب عليه، وفي حالة تساوي هذين الأخيرين يتحقق التوازن في سوق العمل[1].

الفرع الثاني: أنواع سوق العمل

هناك ثلاثة أنواع رئيسية لسوق العمل ويمكن تلخيصها كما يلي:

أولا- سوق العمل الرسمي: ويتكون ذلك السوق من كل من عرض العمل والطلب على العمل في القطاع الحضري الرسمي أي في المدن uraban formal section، ويشمل ذلك القطاع المنشآت والمؤسسات الحكومية والبنوك وشركات التأمين والمصانع والغرف التجارية، وهذا السوق يمثل في معظم الدول النامية، معظم قوى عرض العمل والطلب عليه، بحيث تنخفض أمامه الأنواع الأخرى من أسواق العمل، سواء سوق العمل الغير رسمي أو سوق العمل الريفي. ويلقى هذا السوق جاذبية من معظم السكان الذين يرغبون في العمل بسبب إرتفاع مستويات الأجور فيه، مقارنة بباقي الأسواق فضلاً عن توافر عنصر الأمان وإنخفاض مخاطر فقد الوظيفة، ناهيك عن المكانة الأدبية والإجتماعية التي يتميز بها أولئك العاملون في القطاع في معظم الدول النامية، فضلا عن التشريعات والقوانين التي تحمي مصالح العاملين في ذلك السوق، مثل نقابات العمال، ومن ثم يتحدد السعر في هذا السوق (سعر العمل هو الأجر) عند مستوى أعلى من السعر أو الأجر التوازن[2].

ثانيا - سوق العمل الغير رسمي: شهد مفهوم العمل الغير رسمي مداولات طويلة ومختلفة، ونظمت العديد من المؤتمرات العالمية والإقليمية التي ناقشت مفهومه ونطاقه، وقد عرف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصائيات العمل الذي عقد في جنيف للمكتب الدولي للعمل 2003، العمل الغير رسمي بأنه عدد الوظائف غير المنظمة التي تكون ضمن القطاع الغير رسمي، أو ضمن قطاع الأسر المعيشية في فترة

---

[1]- عبد القادر لحسن: **سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) مع اقتراح نموذج اقتصادي بالبرنامج الخماسي (2010-2014)**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضربسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011، ص:181.

[2]- ريغي هشام: **التحرير الإقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة باجي مختار عنابة،2014-2015، ص: 79.

زمنية محددة". في حين لا يوجد تعريف دولي متفق عليه لهذا القطاع، وليس هناك حد فاصل بين القطاع الرسمي والقطاع غير رسمي، إلا أن هناك عددا من المعايير المستخدمة عالميا لتحديد المنشآت العاملة في هذا القطاع، كما أن للعاملين في هذا القطاع خصائص يجمع على بعضها العديد من الجهات الدولية مثل المكتب الدولي للعمل، كعدد العاملين في المنشأة، وغياب صفة الحماية القانونية للعاملين في هذا القطاع، وعدم توفير تأمينات العمل.

إن أهم ما يميزهذا القطاع هو إرتفاع نسبة العاملين دون أجر، وانخفاض مستوى الأجور للعاملين بأجر، والاعتماد على العمل اليدوي إلى حد كبير واستخدام أدوات بسيطة في العمل، والاعتماد على الأسواق المحلية القريبة من أماكن الإنتاج لتسويق السلع والخدمات.

ويرى المكتب العمل الدولي"العمالة غير الرسمية أنها تقوم على الوظيفة، وتتعلق بجميع الذين يشتغلون وظيفة ذات خصائص معينة، وبوجه عام الذين يعملون بدون عقود عمل، أو لوائح أو إتفاقات جماعية مكتوبة وما إلى ذلك". تمثل العمالة غير الرسمية مفهوما جديدا في المعايير الدولية كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (02-01): الإطار المفاهيمي في القطاع غير رسمي

الوظائف حسب الحالة العملية	وحدة الإنتاج حسب النوع							
	العمال المستقلون		أصحاب الأعمال		العمال العائليون	المستخدمون		أعضاء تعاونيات المنتجين
	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي رسمي
مشاريع القطاع الرسمي					1	2		
مشاريع القطاع الغير رسمي*	3		4		5	6	7	8
الأسر المعيشية**	9					10		

المصدر: دحماني محمد أدريوش: **إشكالية البطالة في الجزائر محاولة تحليل**، مرجع سابق، ص:55.

ملاحظة: الخانات المظللة باللون الرمادي الداكن تشير إلى الوظائف التي لا توجد بحكم طبيعتها في نوع وحدة الإنتاج قيد النظر. في حين تشير الخانات المظللة باللون الرمادي الخفيف إلى الوظائف الرسمية.

وتمثل الخانات غير الملونة الأنواع المختلفة من الوظائف الغير رسمية:

- ✓ **العمالة الغير رسمية** : الخانات من 1 إلى 6 ومن 8 إلى 10
- ✓ **العمالة في القطاع غير رسمي:** الخانات من 3 إلى 8
- ✓ **العمالةغير الرسمية خارج القطاع غير رسمي:** الخانات 1 و 2 و 9 و 10

*حسب تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العالمية (باستثناء الأسر المعيشية التي تستخدم عمالا منزلين بأجر).

**الأسرالمعيشية التي تنتج السلع على وجه الحصرلإستخدامها النهائي الخاص والأسر المعيشية التي تستخدم عمالا منزلين بأجر.

وتتكون العمالة غير الرسمية من:

- ✓ العمل الفردي المستقل؛
- ✓ العمل الفردي في مؤسسات صغيرة وغير مسجلة؛
- ✓ التوظيف بمرتب في عمل غير رسمي (بدون عقد، أو تأمينات).

أيضا تشمل عناصر العمالة في القطاع غير الرسمي:

1- أعضاء تعاونيات المنتجين الغير الرسميين على سبيل المثال التعاونيات غير المنشأة رسميا ككيانات قانونية.

2- العمال المستقلون المشتغلون بإنتاج السلع لأغراض الاستخدام النهائي الخاص بمعرفة أسرهم المعيشية على وجه الحصر.

3- العمال العائليون العاملون في مشاريع القطاع الرسمي أو الغير رسمي.

4- المستخدمون الذين يشتغلون وظائف غير رسمية سواء كانت تستخدم مشاريع القطاع الرسمي أم مشاريع القطاع غير رسمي أو تستخدمهم الأسر المعيشية كعمال منزلين بأجر[1].

ثالثا- سوق العمل الريفي: ويتكون من كل من عرض العمل والطلب على العمل في القطاع الريفي أو في المشروعات الزراعية والمنزلية الريفية. وبالتالي تتجه العمالة غير الماهرة والأقل حظا، ومعرفة مهارة إلى ذلك السوق لتجد ضالتها في التوصل لفرصة عمل في إطار الأسرة بدون مقابل أو بمقابل عيني أو نقدي مقارنة بالسوقين السابقين[2].

كما يمكن أن نميز أنواع مختلفة لسوق العمل والتي تتخذ نظرا للصفة التي تمثلها فهناك الأسواق المحلية والأسواق الإقليمية أو القطرية، وكذلك الأسواق العالمية أو الدولية وترتبط هذه الأسواق بقواسم مشتركة رغم تباينها من حيث الحجم، فالأسواق العالمية واسعة تتمثل بكافة دول العالم، وتتمثل باقتصاديات جميع الدول.

أما الأسواق الإقليمية فتتمثل بأسواق دول إقليم معين وهي أقل اتساعا من الأسواق العالمية ومن أمثلة ذلك السوق الأوروبية المشتركة، السوق العربية، السوق الخليجية ...الخ.

أما الأسواق المحلية فهي أسواق وطنية تتمثل بالمؤسسات الإقتصادية الموجودة في الدولة وهي الأصغر في منظومة الأسواق آنفة الذكر، حيث تعمل بعض هذه الأسواق بشكل منظم وفق تشريعات وقيود محددة بينما عمل بعض الأسواق بشكل غير منظم[3].

ويمكن الإشارة إلى وجود أنواع أخرى لسوق العمل بالنظر إلى عدم تجانس خدمة العمل ووجود تصنيفات مختلفة للأعمال، فهناك العمالة الماهرة وغير الماهرة فخدمة الميكانيكي تختلف عن خدمة الطبيب،

---

[1]- دحماني محمد ادريوش: **إشكالية التشغيل محاولة تحليل**، مرجع سابق، ص- ص:54- 55.

[2]- ريغي هشام: مرجع سابق، ص:80.

[3] - مولاي علي فاطمة الزهرة: **سوق العمل والموارد البشرية**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 13-14 افريل 2011، ص:84.

وبالتالي هناك سوق لكل خدمة من خدمات العمل كسوق العمل في القطاع الزراعي وسوق العمل في القطاع السياحي وسوق العمل في قطاع البناء والتشييد..الخ. ويمكن تصنيف الأسواق على أساس المهنة كسوق الأطباء وسوق الصيادلة وسوق البنائين..الخ وكذلك يمكن تصنيف الأسواق حسب المكان كسوق عمان وسوق القاهرة ..الخ[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سوق العمل

هناك عدة عوامل تؤثر على سوق العمل وعلى توازناته من خلال التأثير على العرض والطلب على اليد العاملة يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

أولا- عوامل جغرافية: والتي ترسم الحدود الإقليمية لسوق العمل لأننا نجدها تتعلق بالمكان الذي تتواجد فيه القوى العاملة كمقرسكن العامل، موقع المؤسسات الطالبة للعمل والذي يطرح مسألة الإيواء والخدمات الإجتماعية كتفضيل أفضل شروط الحياة للعامل وأسرته ...الخ.

ثانيا- العامل الديمغرافي: يعتبر معدل النمو الديموغرافي أحد أهم المؤشرات التي لها إنعكاس على سوق العمل لكونها تحدد اليد العاملة الوافدة إليه والتي تمثل جانب العرض الذي تحتاجه المؤسسات ممثلة بذلك الطلب على اليد العاملة كما نجد العامل الديموغرافي يتأثر بدوره بالمؤشرات الخاصة بمعدل الولادات والوافيات، معدل الخصوبة، معدل الزواج والطلاق.

ثالثا- النشاط الإقتصادي: إن النشاط الإقتصادي يمر من خلال ما يعرف بالدورة الإقتصادية بمرحلة الرخاء وتنتعش فيها الحركة الإقتصادية يرتفع مستوى الناتج والنمو الإقتصادي، وتزداد العمالة والتوظيف في مختلف القطاعات الإقتصادية، وبمرحلة الركود الناتجة عن حدوث بعض الأزمات الإقتصادية والتي تؤدي إلى حدوث خلل في مختلف التوازنات الإقتصادية يكون لها أثر على سوق العمل التي يصبح تعاني عاجزة عن إستيعاب اليد العاملة الحالية وكذا الجديدة الوافدة إليه، بإستثناء الحالات الخاصة التي تتوقف على درجة التأهيل العلمي والمهني[2].

رابعا- النظام الإجتماعي والثقافي: يتأثر سوق العمل بالعلاقة السائدة بين أفراد المجتمع من حيث السلوكيات والعادات والتقاليد والذهنيات السائدة، التأثير على مدة العمل مثل: تقليص ساعات العمل اليومية، تمديد العطل السنوية، تقليص سن التقاعد....الخ. ما قد يجبر المؤسسة على زيادة عدد عمالها للمحافظة على إستقرار نشاطها والبقاء على نفس المستوى الذي كانت عليه من قبل، الشيء الذي سيرفع الطلب على القوى العاملة المتاحة في السوق، أما في حالة وجود بطالة مقنعة فقد تكون مقبولة من

---

[1]- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص- ص:21-22.

[2]- شباح رشيد: **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر- دراسة حالة ولاية تيارت**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2011-2012، ص: 69.

الناحية السياسية والإجتماعية مثل: القطاع الزراعي الذي يقبل بها بغرض الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة أو في القطاعات الحكومية مثل: الخدمات العامة لكسب تأييد الطبقة المتوسطة بالمدن والحيلولة دون تذمرها.

خامسا– النظام التكنولوجي: تساهم التكنولوجيا في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وبتكاليف أقل بشرط أن يتم التحكم فيها من خلال يد عاملة محلية متخصصة. لكن هذا قد ينعكس سلبا على مصير اليد العاملة حيث تحل الآلة محل العامل، مما يؤدي إلى تراكم حجم العرض من القوى العاملة في سوق العمل وبموجبها يتغير هيكل الطلب على اليد العاملة إذ أن استخدام الآلات يتطلب قوى عاملة ذات كفاءة ومهارة عالية مثل: المهندسين، التقنيين، محللي البرامج الإعلامية، عمال الإشراف والرقابة عمل الصيانة...الخ.

سادسا– النظام التربوي والتكويني: يؤثر النظام التربوي والتكوين على العرض في القوة العاملة في سوق العمل من الناحية الكمية والكيفية ويتشكل من مجموعة هيئات ومؤسسات تسند إليها مهام التكوين العام في شكل مدارس التعليم، الثانويات، المعاهد، مراكز التكوين والجامعات، ويسمح هذا النظام بتأهيل وتكوين الأفراد في مختلف التخصصات لكي يلبوا رغبة المؤسسات العارضة لمناصب العمل والتي تفرض شروطا تتعلق أساسا بالكفاءة والتأهيل لضمان فعالية أداء عوامل الإنتاج مثل: الخبرة المهنية وبالتالي تحسين مرد وديتها[1].

بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في سوق العمل هناك عوامل مختلفة تتحكم فيه، وتؤثر في قراراته ومواقفه، حيث تتأثر هذه العوامل بسلوك وقرارات الآخرين سواء من خلال الرواتب أو مزايا العمل أو المهارات التي تقدم ومن هذه العوامل ما يلي:

1– الأيدي العاملة مختلف المهارات والإختصاصات الساعية للحصول على فرص عمل مناسبة.

2– أصحاب العمل أو أصحاب رؤوس الأموال الراغبين في توظيف أيد عاملة مدربة وخبيرة، تؤمن لهم منتجات منافسة محليا وإقليميا وحتى عالميا.

3– النقابات العمالية التي تسعى لتحقيق برامجها وأهدافها وغاياتها والتي تتمثل في الدفاع عن العمال وأصحاب الحرف وإنصافهم، وتحصيل حقوقهم والتحسين من أوضاعهم سواء داخل العمل أو خارجه.

4– التنظيمات المهنية، ومنها تنظيمات أصحاب العمل والمتمثلة في الغرفتين التجارية والصناعية وجمعيات أصحاب العمل، ومنظماتهم، ومنها ملاك المدارس الخاصة.

5– الدولة صاحبة السلطة والسيادة بما تقوم به باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب، إضافة لسن التشريعات والقوانين وإجراءات الدراسات والأبحاث ورسم السياسات الإقتصادية والتنموية. حيث لم يقف

[1]– ريغي هشام: مرجع سابق، ص– ص: 82–83.

دور الدولة عند هذه الحدود بل يتعداها إلى البحث عن الأسواق الإقليمية والدولية لتأمين الواردات من المواد الخام، وتصدير المواد والسلع المصنعة وحمايتها من المنافسة الخارجية، إضافة لتنظيمها لحركة الأيدي العاملة الوافدة كي لا تؤثر على الأيدي العاملة الوطنية وبالتالي يؤدي إلى حدوث البطالة[1].

[1]– مولاي علي فاطمة الزهرة: مرجع سابق، ص: 85.

المبحث الثاني: الطلب على العمل عرض العمل والتوازن في سوق العمل

يتكون سوق العمل كغيره من الأسواق من طالبي وعارضي العمل، ويعتبرتحقيق التوازن في سوق العمل هدف رئيسي تسعى إليه جميع الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة وإن أي إختلال في قوى العرض والطلب سوف يؤدي إلى عدم إستقراره، وسنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على أهم المفاهيم الخاصة بكل من الطلب على العمل وعرض العمل، والتوازن في سوق العمل.

المطلب الأول: الطلب على العمل"Demande For Labour"

سوق العمل كغيره من الأسواق يتطلب توفرعنصر الطلب، لهذا سنحاول إعطاء مفهوم للطلب على العمل والتعرف على مختلف محدداته.

الفرع الأول: مفهوم الطلب على العمل

يمكن إعطاء بعض التعاريف من بينها:

يعرف الطلب على العمل بأنه" كمية العمل التي يرغب أصحاب الأعمال بتوظيفها في فترة زمنية معينة، وبما يتلاءم مع ظروف المنشأة أو المؤسسة وسوق العمل، ويتحدد الطلب على العمل بإنتاجيته الحدية مقارنة بالأجور السائدة، فكلما زادت الإنتاجية يرتفع الطلب على العمل وتزيد هذه الإنتاجية كلما زادت مهارة العمال وخبرتهم بما يتلاءم مع طبيعة العمل الذي يقومون بتأديته وكلما تطورت التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية وكذلك كلما ارتفعت كمية رأس المال المستخدمة"[1].

والطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، وأن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته. ويتميز الطلب على العمل بخاصتين:

- أن منحني طلب العمال ينحدر إلى الأسفل؛
- درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور[2].

[1]– كلثوم سلامة عبد الرحمان نصر: **أثر الخصائص الفردية للأفراد على التباين في أجورهم في الإقتصاد الفلسطيني**، مذكرة الماجستير في إدارة السياسة الإقتصادية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2003، ص: 23.

[2]– مدحت القريشي: مرجع سابق، ص: 31.

ويعتبر الطلب على العمل في النظرية الإقتصادية طلب مشتق من طلب السلع والخدمات وليس طلبا نهائيا، يعزى ذلك إلى أن الطلب على العمل ينشأ من قبل المنتجين بسب الطلب على السلع الإنتاجية ويتم اشتقاقه من عملية تعظيم الأرباح أو تخفيض التكاليف[1].

الطلب على العمل هو" كمية الجهود البشرية من قبل أصحاب (أرباب) العمل مقابل أجر معين، وعليه يمكن القول بأن الطلب على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج المخطط وبناءا على الطلب المستقبلي على السلع والخدمات[2].

وتأخذ دالة الطلب على العمل الشكل التالي:

الشكل رقم (02-01): منحنى الطلب على العمل

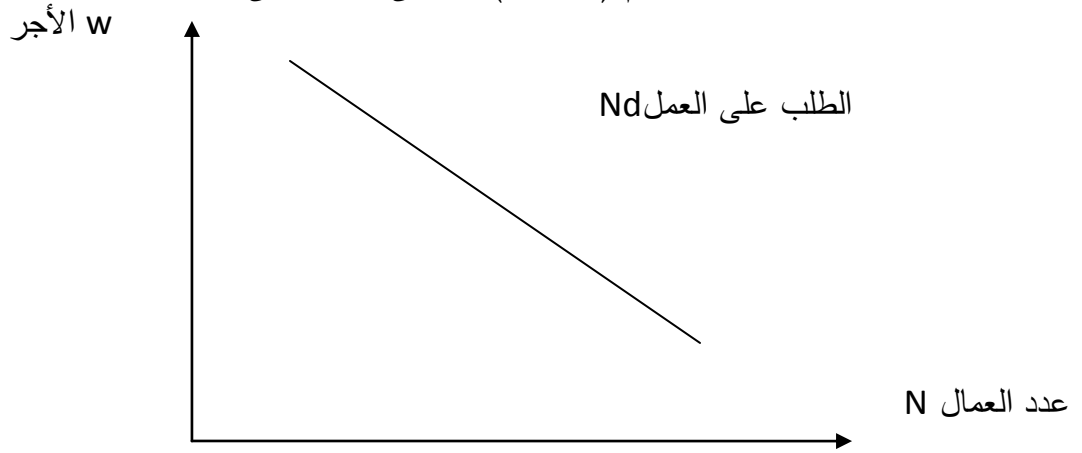

المصدر : بن طاجين محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص:6.

<u>الفرع الثاني: محددات الطلب على العمل</u>

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل (عدا الأجور) وأهم هذه العوامل:

1- **معدل النمو الاقتصادي (Rate of Economic Growth)**: إن النمو الإقتصادي يعني الزيادة المحققة في الناتج القومي الإجمالي، فكلما ارتفع معدل النمو الإقتصادي كلما إزداد الطلب على العمل والعكس صحيح.

[1]- جلال نافل سلام شيخ العيد: **<u>تقدير دوال الطلب على القوى العاملة الفلسطينية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية 1997-2011</u>**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص دراسات إقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013 ، ص:70.

[2]- بن طاجين محمد عبد الرحمان: مرجع سابق، ص:5.

2- **الإستثمار(investment):** يزداد الطلب على العمل كلما إزداد حجم الاستثمارات في البلد، حيث أن زيادة الإستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج أي زيادة معدل النمو الإقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة[1].

3- التطور التكنولوجي (technical progress): إن للتطور التكنولوجي تأثير على طلب اليد العاملة من طرف أصحاب العمل وفق اتجاهين حسب الأسلوب الإنتاجي المتبع، فيمكن أن يكون التطور التكنولوجي يعتمد على إحلال رأس المال محل عنصر العمل وبالتالي انخفاض الطلب على اليد العاملة والعكس صحيح في حالة ما إذا كان هذا التطور يعتمد على تشغيل المزيد من اليد العاملة[2].

4- التقاعد: إن توجه أعداد من العاملين نحو التقاعد يعني أن جزءا من القوى العاملة يقوم بترك العمل حين يصل إلى سن متقدمة معينة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة وذلك بقدر عدد المتقاعدين. وبطبيعة الحال يتأثر حجم الطلب السنوي على الأيدي العاملة بعدد المتقاعدين في الفترة المعينة وذلك من أجل الإحلال محل العمال المتقاعدين.

5- الوفيات: كلما ازدادت الوفيات بين العاملين كلما ازداد الطلب على الأيدي العاملة وترك منحنى الطلب على العمل إلى اليمين مما يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة من العمل. وتنقسم الوفيات من جراء الحوادث في العمل أو وفيات لأسباب أخرى.

6- القوانين والأنظمة: هناك بعض القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العاملة من فئات معينة مثل أشخاص من أعراق معينة أومن مناطق جغرافية أو إقليمية معينة أو من المواطنين الأجانب. لذلك فإن الطلب من هذه الفئات قد يزداد على وفق القوانين والأنظمة الصادرة كالإشتراط على منشأة معينة تروم فتح مصنع لها في منطقة معينة أن توظف نسبة معينة من أبناء المنطقة وهكذا[3].

المطلب الثاني: عرض العمل "Supply of Labour"

يتطلب سوق العمل كغيره من الأسواق الأخرى توفر عنصر عرض العمل حتى يصبح سوق بمعنى الإقتصادي، وسيتم من خلال هذا المطلب إعطاء مفهوم لعرض العمل وعرض محدداته.

الفرع الأول: مفهوم عرض العمل

من أبرز التعاريف التي تم رصدها حول مفهوم عرض العمل ما يلي:

---

[1]- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص- ص: 47-49.

[2]- شباح رشيد: مرجع سابق، ص: 76.

[3]- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص- ص: 52-53.

يعرف عرض العمل بأنه "عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر الحقيقي السائد"[1].

يقصد بعرض العمل " الأعداد المختلفة من العمال من نوع معين من العمل الذين يستعرضون، أنفسهم للإستخدام عند معدلات أجور مختلفة "[2].

كما يمكن تعريفه بأنه "عدد العمال الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين وتعريف الأكثر دقة هو مجموع ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة"[3].

ويعرف أيضا بأنه "عدد ساعات العمل التي يقرر العامل عرضها قي السوق"[4].

ويقصد بعرض العمل" عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم ما بين 15–65 سنة ويسمي بالسكان الفعال أو القوة البشرية"[5].

وتأخذ دالة العرض على العمل الشكل التالي:

الشكل رقم (02–02): منحنى عرض العمل

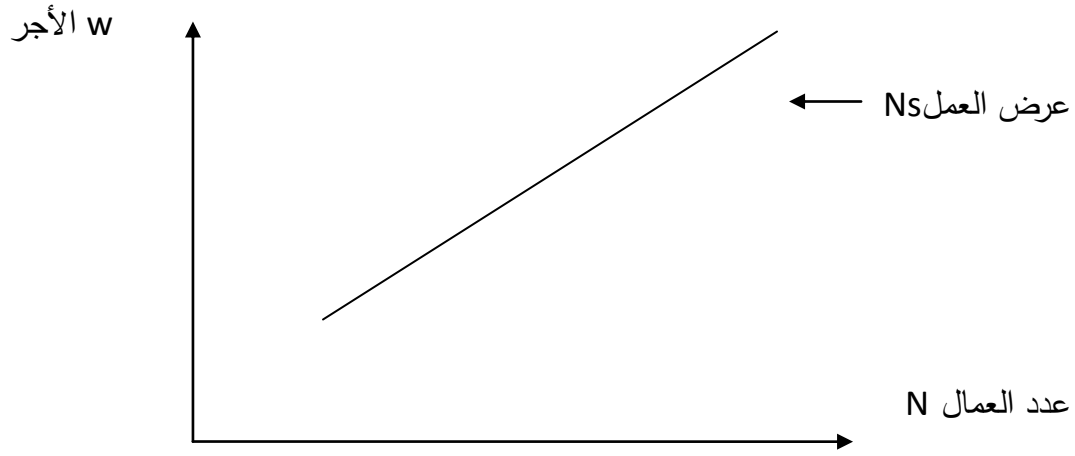

المصدر: بن طاجين محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص: 6.

[1]– ضياء مجيد الموسدي: **النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، ص:77.

[2]– عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسن: **مقدمة في تحليل الإقتصادي الجزئي**، دار وائل للنشر، عمان، طبعة الثانية، 2001، ص :375.

[3]– رماش هاجر: **إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه L.M.D في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة2 2012–2013، ص: 97.

[4]– عيسى محمد الغزالي: **عرض العمل والسياسات الإقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد الرابع والثمانون، يونيو حزيران 2009، السنة الثامنة، ص: 3.

[5]– بن طاجين محمد عبد الرحمان: مرجع سابق، ص: 6.

ويدل العرض الكلي للعمل (عرض السوق) على مختلف الكميات من العمل التي يكون أصحابها مستعدين لبيعها في سوق العمل خلال مدة معينة وعند الأسعار المختلفة الممكنة.

فإذا كان عرض الفرد هو S_{Li}فإن عرض السوق هو[1]:

$$S_L = \sum_{I=1}^{n} S_{Li}$$

الفرع الثاني: محددات عرض العمل

تشمل المحددات التي تؤثر في الكمية المعروضة من العمل على:

1- **حجم القوى العاملة:** سواء من يعملون فعلا أم من يبحثون عن العمل، حيث يعتبر الفرد من القوى العاملة إذا كان على استعداد للعمل سواء كان يعمل فعلا أو يبحث جديا عن العمل.

2- **عدد السكان:** فعادة زيادة عدد السكان تؤدي لزيادة العرض من القوى العاملة.

3- **التركيبة العمرية للسكان:** فكلما كان المجتمع فتيا كلما قل عرض العمل والعكس صحيح[2].

4- **قرار المشاركة في قوة العمل:** يستند الخيار بين البحث عن عمل سوقي أو عدم البحث عنه، إلى المقارنة بين فرص السوق ومنافع البقاء في المنزل أو المقارنة بين أجر السوق وأجرالقبول ويسمح هذا الإطار بتغيير الفوارق في معدلات المشاركة في قوة العمل حسب زمرالعمر أو الجنس ومستوى التعليم....الخ. ويتأثر قرار الفرد بالمشاركة بالإطار الأسري (عمل أحد الزوجين وأجره)[3].

5-**مساهمة المرأة في سوق العمل:** كلما زادت مساهمة المرأة في سوق العمل كلما زادت كمية العمل المعروضة (مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) وتحرك منحنى عرض العمل إلى اليمين.

6- **عدد ساعات العمل الأسبوعية:** تختلف ساعات العمل المبذولة باختلاف المجتمعات واختلاف فئات المجتمع داخل المجتمع الواحد، واختلاف الزمن. فكلما زادت ساعات العمل زادت كمية العمل المعروضة(مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة) ومن الملاحظ انخفاض ساعات العمل الأسبوعية مع التطور الإقتصادي في البلدان وكذلك مع التطور الاجتماعي والثقافي. وفي الدول المتقدمة تتجه ساعات العمل إلى الانخفاض، لأن إنتاجية العامل في هذه الدول برتفاع بسبب التدريب والتأهيل والتكنولوجيا والإستثمار في رأس المال البشري.

7- **نظام التعليم ومخرجاته:** كلما ترتفع نسبة التسجيل في المدارس والجامعات، كلما طالت مدة الدراسة، كلما انخفضت كمية العرض من العمل خلال فترة التعليم، ويتحرك تبعا لذلك منحنى عرض العمل إلى اليسار، وتزداد كمية العمل المعروضة بعد إنتهاء فترة التعليم ويتحرك منحنى العرض إلى اليمين. وكلما

---

[1]- كساب علي: **النظرية الإقتصادية التحليل الجزئي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2009، ص: 389.

[2]- كلثوم سلامة عبد الرحمان نصر: مرجع سابق، ص :23.

[3]- دحماني محمد أدريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر**، مرجع سابق، ص:17.

ارتفعت نسبة التسرب من التعليم زادت كمية العمل المعروضة وتحرك منحنى العرض إلى اليمين. كما تزداد كمية العمل المعروضة مع ازدياد مخرجات التعليم.

8- **صافي الهجرة:** إن صافي الهجرة يعني الفرق بين ما يدخل للبلد من هجرات وما يخرج منها. فإذا كان الصافي موجبا فإن عدد السكان يزداد وبالتالي تزداد كمية العمل المعروضة ويعتمد حجم الزيادة أو النقصان في عرض العمل على صافي الهجرة، ويلاحظ بأن أغلب الأشخاص المهاجرين هم من الفئة القادرة على العمل[1].

المطلب الثالث: التوازن في سوق العمل Equilibrium in the lalour Market "

بعدما تناولنا الطلب على العمل وعرض العمل لابد من الحديث عن توازن سوق العمل الذي يعد هدف رئيسي تطمح إليه جل دول العالم. وسنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء مفهوم توازن سوق العمل، وعرض سوق العمل في ظل المنافسة الكاملة و في ظل الإحتكار.

الفرع الأول: مفهوم التوازن في سوق العمل

يحدث التوازن في سوق العمل نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في السوق. الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وساعات العمل المعروضة والمطلوبة.

والتعريف الأدق للتوازن في سوق العمل هو أنه" يمثل عدد الساعات التي يرغب العمال في عرضها وبيعها في السوق والتي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو إستخدامها"[2].

يتحدد التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب على العمل، وهكذا يتحدد حجم العمل المستخدم في السوق ويكون ذلك وفقا للشكل التالي:

[1]- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص- ص:99-101.

[2]- نفس المرجع سابق، ص:111.

الشكل رقم (02-03): التوازن في سوق العمل

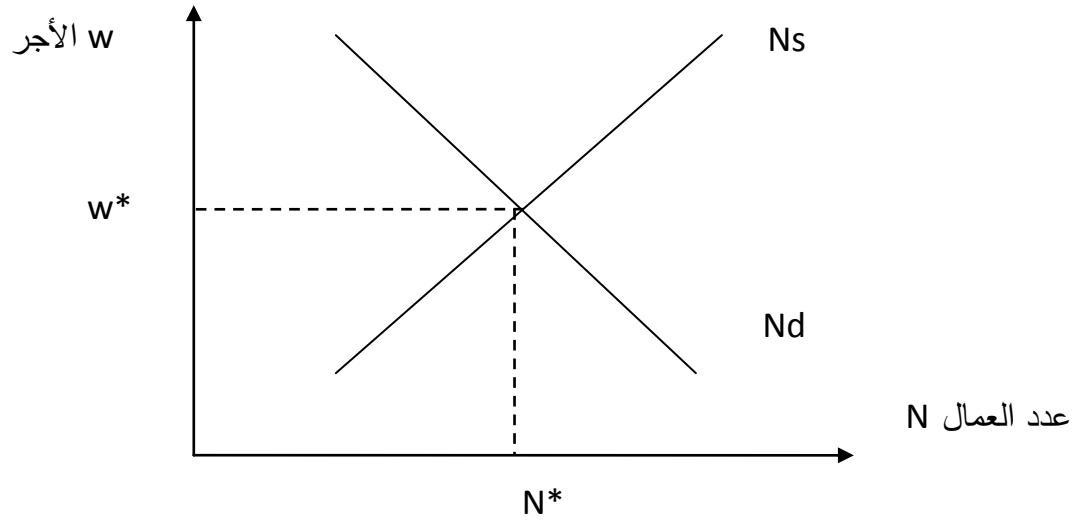

المصدر: بن طاجين محمد عبد الرحمان: مرجع سابق، ص:7.

ويلاحظ من الشكل أن نقطة تقاطع منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل تقابل النقطة *N على المحور الأفقي، حيث تمثل النقطة *N مستوى العمال عند التوازن، كما يقابلها على المحور العمودي النقطة *w والتي تمثل بدورها مستوى الأجر عند التوازن[1].

الفرع الثاني: توازن سوق العمل في ظل المنافسة التامة

تتحقق المنافسة الكاملة في سوق العمل عند توفر شروطها على جانب كل من الطلب على العمل وعرض العمل ومن أهم هذه الشروط:

أولا- جانب الطلب على العمل: تتمثل في:

1- وجود عدد كبير من المنتجين (طالبي خدمات العمل) في السوق؛

2- تجانس وحدات خدمات العمل (من وجهة نظر المنتجين في الكفاءة الإنتاجية أو المهارة الفردية)؛

3- حرية إنتقال العمال، أي إفتراض عدم وجود أية قيود تحد أو تعوق من حرية انتقال خدمات العمل وهذا يضمن عدم ظهور فروق أجرية إقليمية régional wage differentials.

ثانيا- جانب عرض العمل: تتمثل أهم الشروط في:

1- وجود عدد كبير من العمال مع عدم وجود تنظيمات عمالية تضمهم وهذا يؤدي إلى عدم تأثر الأجر السوقي بالتصرفات الفردية للعمال؛

[1]- بن طاجين محمد عبد الرحمان: مرجع سابق، ص: 7.

2- تجانس الوحدات الإنتاجية (المنشآت) من وجهة نظر العمال بحيث لا يفضل العمال العمل عند البعض دون الآخر؛

3- حرية إنتقال العامل من وحدة إنتاجية إلى أخرى أو من مكان لآخر ويتضمن توافر هذه الشروط أن يسود سوق العمل أجرا واحدا[1].

ويتحدد مستوى الأجر التوازني في السوق من خلال التقاء وتقاطع منحني العرض ومنحنى الطلب ويحدث هذا في النقطة (E) نقطة توازن السوق كما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (02-04): توازن سوق العمل في حالة المنافسة التامة

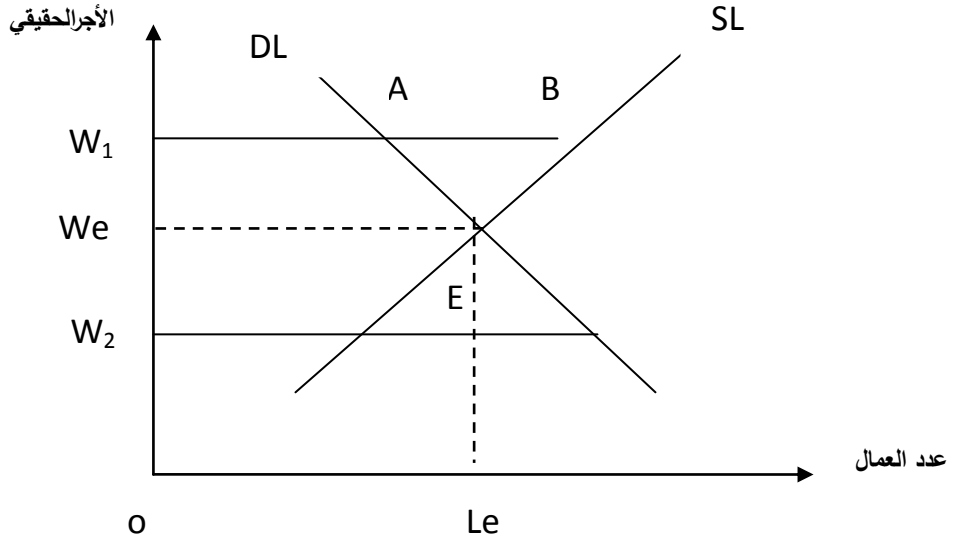

المصدر: مدحت القريشي: مرجع سابق، ص: 112.

عند نقطة التوازنE يتحدد الأجر الحقيقي التوازني عند (we) وكمية العمل التوازنية(OLE) حيث الكمية المعروضة من العمل مساوية إلى الكمية المطلوبة من العمل. إن هذا الأجر التوازني سوف يستمر طالما لا توجد مزايا لأي من الطرفين لزيادة الأجور.إلا أنه في حالة حدوث إختلال في هذا التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني، في ظل مرونة الأجور. إلا أنه في حالة حدوث إختلال في هذا التوازن فإن قوى الطلب وقوى العرض سوف تعيده إلى وضعه التوازني، في ظل مرونة الأجور. وعلى سبيل المثال إذا افترضنا ظهور ظروف معينة في الطلب أو في العرض بحيث تؤدي إلى ارتفاع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني، أي إلى (W_1) مثلا فعندها ستكون الكمية المطلوبة من العمل أقل من الكمية المعروضة، أي أن هناك فائضا في العرض مقداره (AB) وعندها

[1]- ريغي هشام: مرجع سابق، ص: 98.

سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملأ الوظائف الشاغرة لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة الحصول على فرص عمل، الأمر الذي يميلون إلى قبول أجور أدني وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض حتى تصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازني السابق.

وبالمقابل إذا انخفض مستوى الأجر،لأي سبب كان، إلى مادون الأجر التوازني، أي إلى (W_2) مثلا فإن حجم الطلب على العمل سوف يفوق حجم العرض من العمل، الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال وبذلك يتجه مستوى الأجر إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر التوازني السابق. وعند مستوى الأجر التوازني يستقر هذا الأجر ويبقى توازن المنشأة الإنتاجية في سوق المنافسة التامة.

يتحدد الأجرالتوازني في سوق العمل الذي تسوده المنافسة التامة والذي يتمثل بالنقطة E نقطة تقاطع العرض مع الطلب في الجزء A من الشكل البياني رقم(02–05) حيث أن الأجر هو (We) وكمية العمل التوازنية هي (OLe).

وبالنسبة للمنشأة الإنتاجية في سوق المنافسة التامة فإنه عند الأجر التوازني (we) هناك أعداد كبيرة من الأيدي العاملة التي ترغب في العمل لدى المنشأة عند هذا الأجر، وبالتالي فإن المنشأة تستطيع أن تشغل أي عدد من العمال بالأجر المحدد والسائد في السوق

الشكل رقم (02–05): تحديد مستوى الأجر ومنحنى عرض العمل للمنشأة في سوق المنافسة التامة

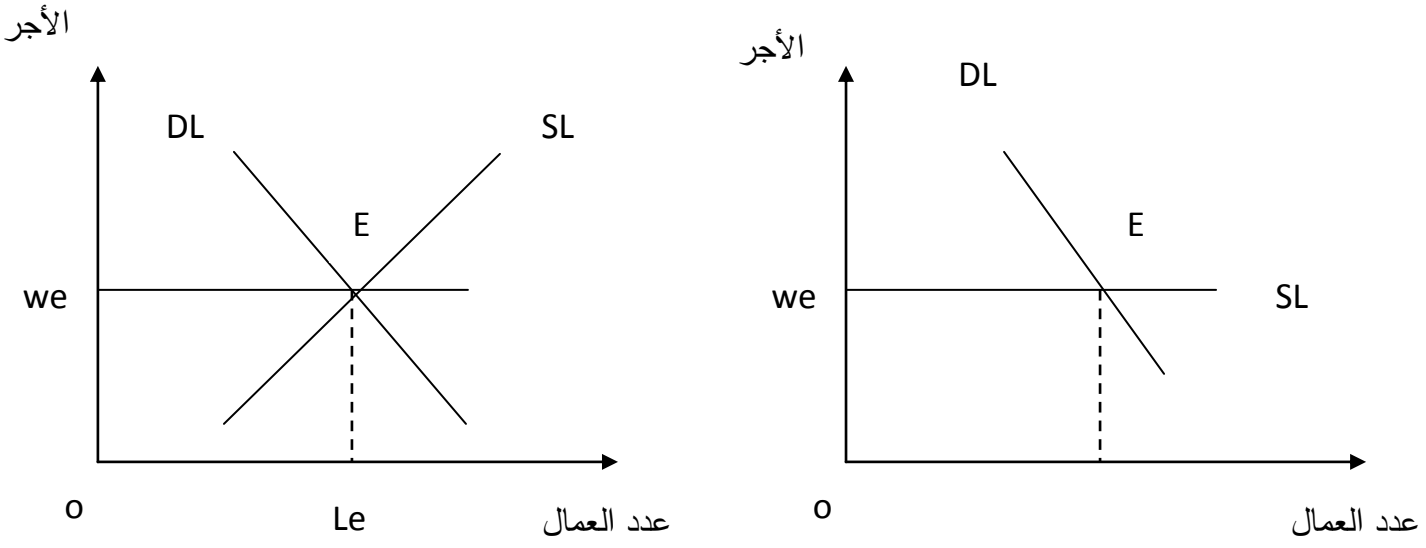

المصدر: مدحت القريشي: مرجع سابق، ص:114.

وعليه يكون منحني عرض العمل بالنسبة للمنشأة خطا أفقيا تام المرونة ويمثل SL في الجزء B من الشكل(02-05) أما منحنى الطلب فإنه يأخذ شكل منحنى طلب السوق الذي يمثل مجموع طلب المؤسسات على العمل[1].

الفرع الثالث: توازن سوق العمل في ظل الإحتكار

هناك نوعين لسوق الاحتكار هما سوق الاحتكار التام للشراء وسوق الاحتكار التام للبائع وسنعرض كيفية حدوث توازنهما في توازن سوق العمل.

أولا- التوازن في سوق الإحتكار التام للشراء: تسود حالة إحتكار الشراء في سوق العمل عندما تكون هناك منشأة واحدة مستأجرة للعمال في السوق وهناك أعداد كبيرة من العمال، ويطلق على هذه المنشأة صفة محتكر الشراء وبإمكانه التأثير على مستوى الأجر. وبدلا من أن تكون المنشأ في هذه الحالة آخذة للسعر (Price taker) وتواجه منحنى عرض العمل أفقي كما هو الحال في المنشأة التنافسية، فإن محتكر الشراء يواجه منحنى عرض العمل منحدر إلى الأعلى (منحنى عرض السوق) حيث أن الكمية المعروضة تختلف باختلاف الأجور المدفوعة.

وعليه، فإن محتكر الشراء لابد أن يدفع أجرا أعلى من أجل تشغيل المزيد من العمال. ولهذا فإن التكلفة الحدية لتشغيل العامل تزيد على الأجر.

ويبين الشكل التالي مستوى الأجر في المنشأة التنافسية والمشأة محتكرة الشراء.

[1]- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص- ص: 112-113.

الشكل رقم (02-06): تحديد مستوى الأجر في المنشأة التنافسية والمنشأة محتكرة الشراء.

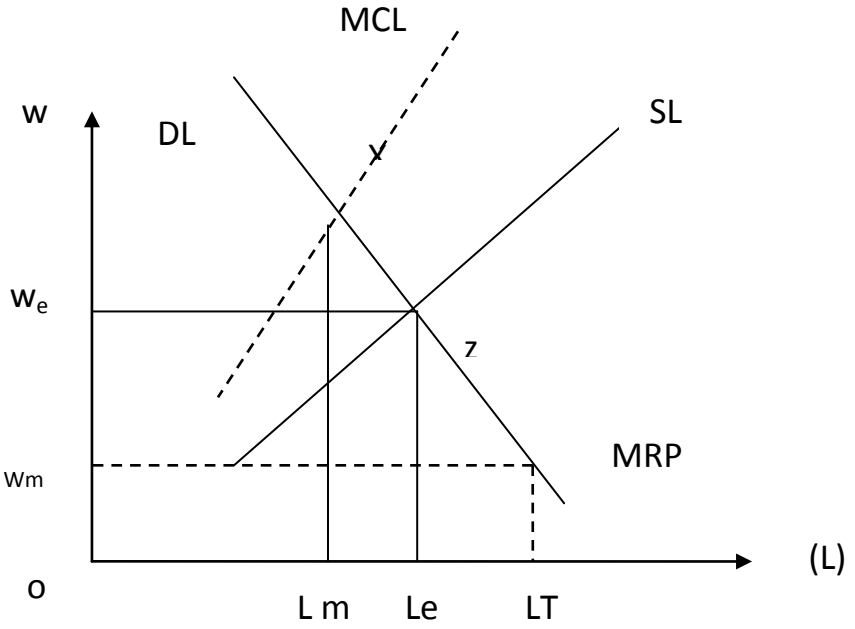

المصدر: ريغي هشام: مرجع سابق، ص 101.

فنقطة التوازن لدى محتكر الشراء هي النقطة x في حين أن نقطة التوازن في حالة المنشاة التنافسية هي z، ولهذا فإن محتكر الشراء يستأجر كمية العمل(OLm) حيث عند نقطة التوازن x تتساوى قيمة الناتج الحدي للعمل مع التكلفة الحدية للعمل. لكن معدل الأجر الذي يمكن أن يجتذب هذا العدد من العمال هو (wm). وعليه فإن الأجور تكون أدنى من قيمة الناتج الحدي للعامل لدى محتكر الشراء.

ولو كان السوق الذي يصور (02-06) هو سوق المنافسة التامة لاستأجرت كل منشأة إلى الحد الذي تتساوى فيه قيمة الناتج الحدي والأجر. ولذا عندما تكون السوق هي سوق المنافسة التامة، كما موضح بالشكل فسيكون معدل الأجر هوWe ومستوى التشغيل Leوسوف نحصل على النتيجة الإعتيادية لسوق المنافسة التامة. وعليه فإن السوق الذي يسوده احتكار الشراء سيكون فيه الأجر ومستوى التشغيل أقل من We وLe على التوالي[1].

ثانيا- التوازن في سوق الإحتكار التام للبائع (العامل): تحدث حالة الإحتكار التام لبائع خدمات العمل عند وجود الإتحادات العمالية (النقابات). وتؤثر النقابات العمالية على منحنى عرض العمل من خلال طريقتين:

[1]- ريغي هشام: مرجع سابق، ص- ص: 100-101.

1- تحديد الأجور وترك الكمية تتحدد لوحدها: تقوم معظم النقابات العمالية بعقد اتفاقات المساومة الجماعية والتي تسمح لصاحب العمل بحرية إستخدام العمال. وتغطي هذه الإتفاقات الأمور المتعلقة بتحديد الأجور والمكافآت والتعويضات وظروف العمل وإجراءات شكاوي العمال..الخ. لذلك فإن العمال يتوحدون ويتفقون على موقف معين تجاه المساومات الجماعية ويلتزمون جميعهم بالأجر المتفق عليه. ويعني ذلك عدم استطاعة أي من العمالالعمل بأجر أدنى من الأجر المتفق عليه.

وطبقا لاتفاقيات المساومة الجماعية يتم تحديد الأجر والبالغ Wu في الشكل البياني (02-07) والذي يفوق مستوى الأجر التوازني Weوعندها يكون الحد الأعلى لعدد العمال الذين تسمح لهم النقابة بالعمل هو (OLd) وينتج عن ذلك فائض في عرض العمل بمقدار (Ld- Ls).

الشكل رقم(02- 07): تحديد كمية العمل وفقا لأجر محدد

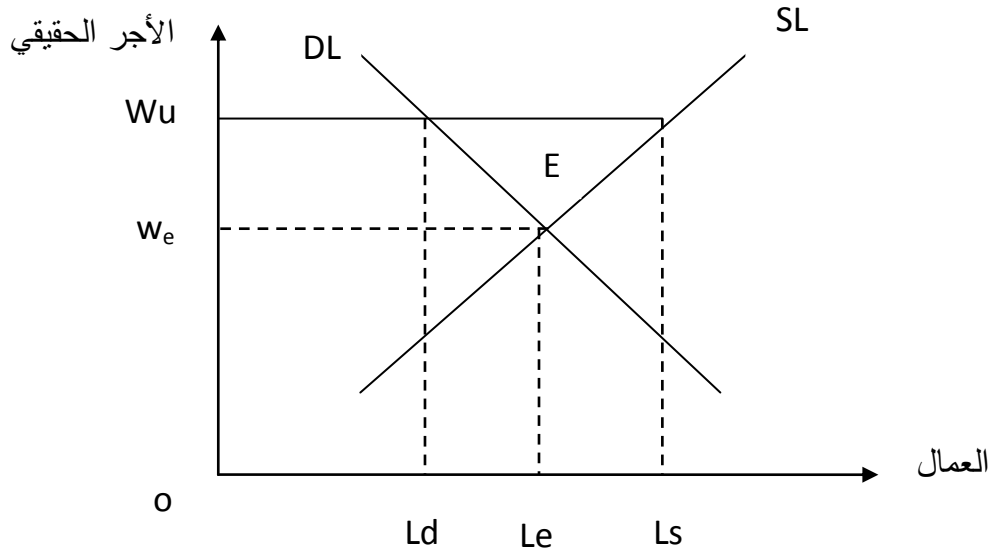

المصدر: مدحت القريشي:مرجع سابق، ص: 120.

ولو كان يسمح للعمال بالعمل أكثر فإن ذلك يؤدي إلى أن يعمل العمال بأجر أدنى من الأجر المحدد من قبل النقابة.

2- تحديد كمية العمل المعروضة وترك الأجر يتحدد تلقائيا: يلاحظ هنا بأن النقابات تقوم بتحديد كمية العمل المعروضة بمقدار (OLu) الموضحة في الشكل البياني رقم (02-08) والتي ينتج عنها معدل أجر مساوي إلى wu، الأمر الذي يولد فائضا من عرض العمل مقداره (Lu-Ls).

الشكل رقم(02– 08): تحديد الأجر وفقا لعرض عمل محدد

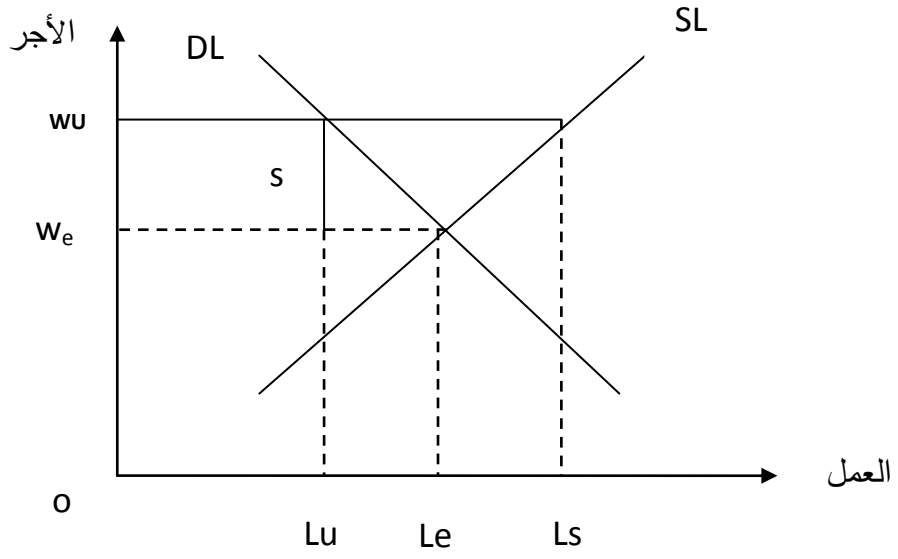

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص:120.

إن هدف هذا القرار من قبل النقابة هو لرفع الأجور إلى أعلى مستوى ممكن في ضوء منحنى الطلب على العمل وذلك لضمان رفاهية أكبر للعاملين الذين يحصلون على فرصة العمل حتى ولو كان ذلك على حساب الفائض من العمل والبالغ (Lu- Ls)[1].

ثالثا– التوازن في سوق العمل في حالة الإحتكار المزدوج: إن الإحتكار المزدوج يعني وجود حالة الإحتكار لدى البائع لخدمة العمل (النقابات) والإحتكار لدى المشتري (أصحاب العمل). وكماموضح في الشكل البياني رقم (02–09) فإن محتكر الشراء العمل يستخدم الكمية (OL1) من العمل عند أجر حقيقي (OW1). أما احتكار البائع (النقابات) فإنه يرغب بعرض كمية أقل من العمل والبالغة (OL2) مقابل معدل أجر أعلى هو (OW2).

[1]– مدحت القريشي: مرجع سابق، ص– ص: 119–120.

الشكل رقم(02– 09): التوازن في سوق العمل في حالة الاحتكار المزدوج

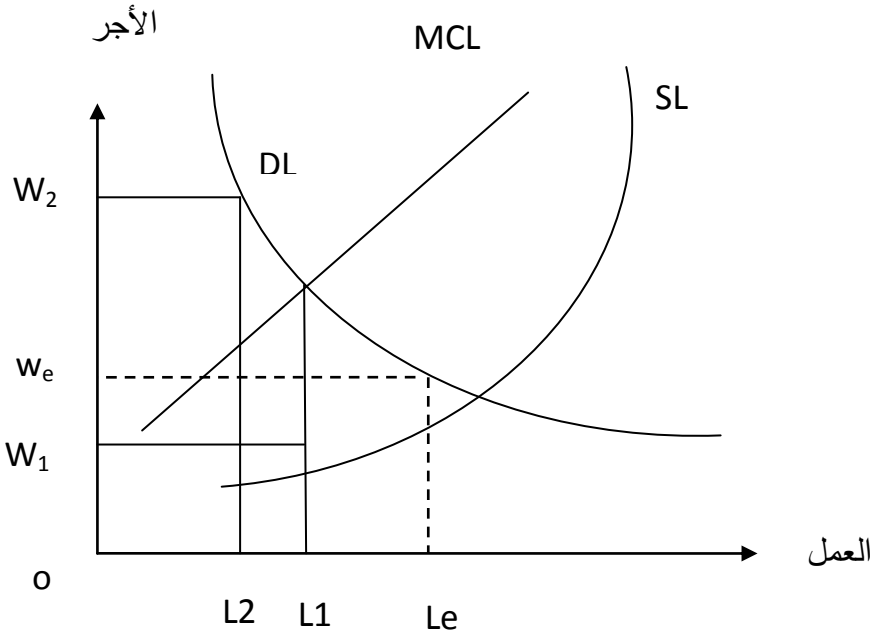

المصدر: مدحت القريشي: مرجع سابق، 121.

وفي حالة وجود المنافسة التامة فإن كمية العمل المعروضة تكون أكبرأي (OLe) وهي مساوية للكمية المطلوبة(والتي تمثل كمية العمل التوازنية) وأن مستوى الأجرالتوازني في هذه الحالة هو (OWe). أما في حالة وجود الإحتكار المزدوج فإن الأجر سوف يكون بين OW_2 وOW_1، حيث أن محتكر الشراء يريد أن يخفض الأجر إلى (OW_1) ويشغل أكبر كمية من العمل، في حين أن محتكر البيع يحاول من جانبه رفع الأجر إلى(OW_2) وتحقيق أقل كمية من العمل.

وتعتمد القدرة التفاوضية لقوى السوق(والمتمثلة بمشتري العمل وبائع العمل) على قوة موقف كل من الطرفين المذكورين مقابل الطرف الثاني. ففي حالة كون الوضع التفاوضي هو لصالح النقابة العمالية فإن الأجور سوف تميل للإرتفاع حتى تصل إلى (OW_2) ويحصل العكس تماما إذا كان الوضع هو لصالح محتكر الشراء (صاحب العمل) حيث يكون الأجر منخفضا أي عند (OW_1).

وعليه فإن كمية العمل التوازنية في سوق المنافسة التامة تكون أكبر مما هي عليه في حالة الأسواق الإحتكارية، حيث تكون كمية العمل التوازنية (OLe) والأجر (OWe)، أي أن الإقتصاد الوطني في حالة المنافسة يستوعب كمية عمل أكبر وأن الأجر الذي يسود في هذه الحالة يكون واقعا في مجال التفاوض (OW_1-OW_2)[1].

[1]– مدحت القريشي: مرجع سابق، ص– ص:121–122.

المبحث الثالث: مؤشري سوق العمل" البطالة والأجور"

تعد مؤشرات سوق العمل العناصر التي تحكم من خلالها على أداء سوق العمل والإختلالات والتوازنات التي تحدث فيه، وسنتناول في هذا المبحث إبراز مؤشرين لسوق العمل هما البطالة والأجور وذلك من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بكل مؤشر كل على حدا.

المطلب الأول: البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من المواضيع التي إستحوذت على جزء كبير من الإهتمام من طرف الإقتصاديين والباحثين فقد أضحت ظاهرة عالمية تمثل تحدي لجميع الدول وذلك بإعتبارها أحد المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التي تعكس حالة إختلال التوازن العام في الإقتصاد القومي.

الفرع الأول: مفهوم البطالة وقياسها

قدمت الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية والسياسية عدة تعاريف مختلفة للبطالة، وقدمت طرق لقياسها ومن المهم أن نعرض بعض هذه التعريفات وكيفية حساب معدل البطالة لتسهيل الدخول إلى أعماق هذا الموضوع .

أولا– مفهوم البطالة: للبطالة مفاهيم متعددة لا مجال لحصرها إلا أنها بمجملها تتفق في المعنى:

حيث تعني بالمفهوم الإقتصادي " وجود موارد إقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية. وبمفهوم سوق العمل معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل، حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الإقتصادية والاجتماعية والسياسية "[1].

إن تعريف البطالة حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية "هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى"[2]، ويلاحظ أنه لأجل اعتبار الشخص عاطلا عن العمل فإنه يشترط ما يلي:

- ✓ أن يكون في سن العمل، وهذا يعني استبعاد من هم خارج سن العمل؛
- ✓ أن يكون العامل قادرا على أداء العمل، أي أن لا يكون مريضا أو عاجزا عن القيام بالعمل؛
- ✓ أن يكون راغبا في العمل، ومستمرا في البحث عنه[3]؛
- ✓ عدم وجود عمل، ولعل هذا هو المعيار الأهم في اعتبار شخص ما متعطلا عن العمل أم لا[4].

---

[1]– محمود الوادي وآخرون: **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2007، ص:294.

[2]– حسن بن سالم جابر الزبيدي: **التضخم والكساد**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2011، ص: 353.

[3]– فليح حسن خلف: **الإقتصاد الكلي**، جدار للكتاب للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 336.

[4]– طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري: **مدخل إلى علم الإقتصاد**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص:298.

ثانيا– قياس البطالة: تقاس البطالة عادة بما يسمى بمعدل البطالة unemployment rate وهي نسبة غير مشتغلين (المتعطلين) من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل[1].

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}(\text{العاملون}+\text{المتعطلون})} \times 100$$

ويمكن الوصول إلى معدل البطالة من خلال الخطوات التالية:

- **تحديد القوى العاملة الفعلية:** ويمكن الحصول عليها من خلال المعادلة التالية:

حجم القوى العاملة = عدد السكان – (السكان فوق سن العمل + السكان دون سن العمل+ المتقاعدين+ ربات البيوت+الطلبة+أفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي+نزلاء السجون+ نزلاء المؤسسات الإصلاحية+نزلاء مستشفيات الأمراض المستعصية أوالمزمنة).

- **تحديد عدد العاطلين عن العمل:** ويتم ذلك من خلال المعادلة التالية:

عدد العاطلين عن العمل= حجم القوة العاملة الفعلية في الإقتصاد– العاملين الفعليين في الإقتصاد.

مثال ذلك[2]: إذا كان حجم القوى العاملة الفعلية = 1000000 ألف وعدد العاملين الفعليين= 750000 ألف .

عدد العاطلين= 1000000–750000 =250000 ألف.

أما **معدل البطالة** $= \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة الفعلية}} \times 100$

$$= \frac{250000}{1000000} = 25\ \%.$$

<u>الفرع الثاني: أسباب البطالة وأنواعها</u>

سيتم من خلال هذا الجزء التعرف على أبرزالأسباب التي تأدي الى حدوث البطالة بالإضافة إلى معرفة مختلف أنواعها

أولا– أسباب البطالة: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث البطالة في المجتمع وسنركز على أهمها:

[1]– حربي محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص:142.

[2]– طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري: مرجع سابق، ص:299.

1- النمو الديموغرافي: إن تزايد وتيرة معدل المواليد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في عدد السكان عامة وكذا في عدد العمال النشطين، أي في عدد الوافدين على سوق العمل. وليس هناك أي تخوف إن إقترن ذلك بزيادة في الانتاج. فالنمو الديموغرافي هاجس بالنسبة للدول النامية لاعتمادها على اقتصاد هش[1].

2- التقدم التكنولوجي: فالتغيرالتكنولوجي يعد العامل الأساسي المفضي إلى الإزاحة الأولية للعمال (بطالة عامة، والبطالة الهيكلية الخاصة)، وبحيث يمكن القول أن هناك تناسبا طرديا بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة، وأنه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادت نسبة البطالة. فالعمليات الإنتاجية، صناعية كانت أو زراعية، أو حتى تجارية وخدمية، قد أصبحت إعتمادات على الآلات. وبطبيعة الحال فإنه كلما زاد الإعتماد على الآلات قل الإعتماد على الإنسان (مهما يقال أن هذا الإنسان يظل هو العقل المحرك لهذه الآلة أو تلك).

3- **إرتفاع الأجور:** يعتبر إرتفاع الأجور سببا من الأسباب المؤدية إلى البطالة على أساس أن هذا الإرتفاع يقل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين، كما لا يمكن التوسع في الإستثمار وإقامة مشروعات جديدة، وبذلك يكون كل ما يؤثر في رفع تكلفة الانتاج وخفض ربح رب العمل عاملا مسببا للبطالة، مثل وجود تشريعات تحدد الحد الأدنى للأجور الذي يقول فيها ورسك أن النظام القائم على تحديد الأجور يعتبر بمنزلة عقبة أمام التوظيف الكامل، أو المغالاة في فرض الضرائب التي تؤدي إلى تثبيط حوافز الناس اتجاه العمل، ويضعف من حوافز الإنتاج والإدخار والإستثمار الأمر الذي يتسبب في الركود وإبطاء النمو وبالتالي الزيادة في معدلات البطالة[2].

4- **عجز سوق العمل عن إستعاب الخريجين الجدد:** يتخرج سنويا من المعاهد والجامعات إعداد كبيرة من الطلبة الحاصلين على مؤهلات بأنواع مختلفة، وعدم الإستغلال هذه القوى العاملة الجديدة تأثر سلبا على معدلات البطالة، ومما زاد من حدة هذه المشكلة التطور التكنولوجي الذي رافق المشروعات الإستثمارية في البلدان النامية، الشيء الذي أدى إلى استغناء هذه المشروعات عن اليد العاملة وتعويضها بالات حديثة ومتطورة تحل محل العمال.

5- **النزوح الريفي:** أن من أهم الأسباب التي أدت إلى إنتشار البطالة في المناطق الحضارية هو نزوح السكان من الريف نحو المدن، بسبب تمركز النشاطات الصناعية الكبرى الموفرة لمناصب الشغل والتي تقل في المناطق الريفية، هذه الأخيرة التي تتميز بطابعها الزراعي الذي لم يعد يشكل مصدر اهتمام في البلدان النامية، الذي دفعهم إلى هجرة أراضيهم التي لم توفر لهم الظروف المعيشية الملائمة بحثا عن

---

[1]- آيت عيسى عيسى: **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر03، 2010- 2011، ص: 60.

[2]- شباح رشيد: مرجع سابق، ص- ص: 59- 60.

فرص عمل أفضل في المدن، وأدى ذلك إلى ضغط كبير على القوة العاملة في المدن وإرتفعت بها نسب البطالة[1].

ثانيا- أنواع البطالة : هناك أنواع متعددة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى ويمكن تلخيص هذه الأنواع كالتالي:

1-**البطالة الإختيارية:** تنشأ البطالة الإختيارية، حيث يختار العامل الفراغ ويرفض بإرادته ومعرفته تلك الوسائل أو السبل التي لو اتبعها لإستطاع أن يحصل على العمل والحقيقة أن البطالة الإختيارية لا تعتبر بطالة بالمعنى الصحيح لأن الإنسان حين يمتنع عن العمل باختياره فإنه يتحمل نتائج هذا الإختيار وحده[2].

2-**البطالة الإجبارية:** هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري وتحدث عن طريق تسريح العمال، وعندها لا يجد الداخلون في سوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها وقدرتهم على العمل وقبوله عند مستوى الأجر السائد وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو إحتكاكية أو موسمية[3].

3-**البطالة الموسمية:** تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، مثل النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد ومابين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة أيضا هذه المشكلة في فترات إنخفاض الإقبال السياحي.

4-**البطالة الدورية:** تظهر بسبب التقلبات في النشاط الإقتصادي له خاصة الإقتصاديات الحرة حيث تظهر في حالة الإنكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال ويعالج هذا النوع من البطالة من خلال إتباع سياسة إقتصادية توسعية[4].

5- **البطالة الفنية:** يحدث هذا النوع من البطالة بسبب:

- التقدم التكنولوجي حيث أن الآلة تحل محل العامل مما يضطره البحث عن عمل آخر؛
- البحث عن فرص عمل ومكان عمل أفضل، فالكثير من العمال خاصة في الرخاء يتركون أماكن عملهم للإنتقال إلى مكان عمل أفضل وأجره أعلى وفترة الإنتقال هذه تكون فيها الفرد عاطلا عن العمل[5].

---

[1]- بن عاشور ليلى: **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص، سبرالأراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 23.

[2]- محمد طاقة وآخرون: مرجع سابق، ص: 310.

[3]- مدني بن شهرة: **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشروالتوزيع،عمان، الطبعة الثانية، 2009 ص:238.

[4]- السيد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: مرجع سابق، ص:297.

[5]- طارق الحاج: مرجع سابق، ص: 152.

6- **البطالة الإحتكاكية:** يشير إصطلاح البطالة الإحتكاكية إلى ذلك الحجم من البطالة السائد في أي مجتمع من المجتمعات وفي أي لحظة نتيجة الانتقال لبعض أفراد القوة العاملة من وظيفة إلى أخرى ومن عمل إلى عمل فانتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل لا يتم بين يوم وليلة، بل قد تأخذ أسبوعا أو شهرا أو يزيد.

في إنتهائها يكون الفرد في عملية تهيئة لعمل جديد، وبالتالي فهولايقاس كافة المشاكل الشخصية التي يواجهها في حالة بطالة مستمرة والسبب في ظهور هذا النوع من البطالة هو أن الفرد أثناء فترة الإنتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بوصفه في حالة بطالة[1].

7- **البطالة الجامدة:** إن هذا النوع من أنواع البطالة يمثل العاطلين الدائمين والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الإقتصادي رغم أنهم قادرون على العمل. ومن أمثلة هذا النوع من البطالة ينطبق على كثير من أغنياء البلدان الذين يعتمدون بشكل أساسي على فائض الأموال لديهم وإدخاراتهم في البنوك وعلى أسعار الفائدة التي يحصلون عليها أو أولئك الذين يعيشون على الميراث من أموال وعقارات وكذلك فإن مفهوم العاطلين الدائمين ينطبق على المتسولين والمتسكعين في الشوارع ...الخ[2].

8- **البطالة السافرة (الصريحة):** تعني أن هناك جزء من القادرين على العمل والراغبين فيه عند الأجر السائد دون جدوى، ويمكن أن تكون البطالة هيكلية إحتكارية أو دورية[3].

9- **البطالة الهيكلية:** وهي البطالة المرتبطة بجوانب تتصل بطبيعة الهيكل الإقتصادي، وبالذات هيكله الإنتاجي والتي ترتبط بالأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الإقتصادية في القيام بالنشاطات الإقتصادية والتغيرات التي تحصل في مساهمة هذه القطاعات، حيث تزداد الأهمية النسبية لقطاعات معينة كالصناعة التحويلية والخدمات، وتنخفض الأهمية النسبية لقطاعات أخرى كالإنتاج الأولي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعرض العاملين للبطالة نتيجة الهيكل الإقتصادي وتغيراته وخاصة الإنتاجي منه وبالتالي لا تؤدي إلى طلب على العمل يتناسب مع عرض العمل حجما وتركيبة، حيث أن الطلب على العمل يكون أقل من عرض العمل نتيجة المساهمة المنخفضة لمعظم القطاعات في الإنتاج نتيجة إختلال الهيكل الإنتاجي[4].

---

[1]- إبراهيم طلعت: **البطالة والجريمة (دراسات في الإقتصاد الإجتماعي)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص: 120.

[2]- حربي محمد موسى عريقات: مرجع سابق، ص: 147.

[3]- أيت عيسى عيسى: مرجع سابق، ص: 65.

[4]- فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص: 337.

10- **البطالة المقنعة:** تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لاتنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن يخفض[1].

11- **شبه البطالة:** تنشأ عندما تكون الظروف الإقتصادية غير سامحة للعمل الكامل مما يجبر الفرد على الدوام الجزئي فقط[2].

الفرع الثالث: آثار البطالة وسبل معالجتها

يترتب عن تفشي ظاهرة البطالة مجموعة من الآثار السلبية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع ولتصدي هذه الظاهرة لابد من إتباع مجموعة من الإجراءات.

أولا- آثار البطالة: ينجر عن البطالة مجموعة من الآثار الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وسنحاول الوقوف على أهم هذه الآثاركما يلي:

1- **الآثار الإقتصادية:** يمكن ذكر البعض منها في النقاط التالية:

- تعطيل الموارد والثروات التي توجد داخل البلد[3]؛

- تثير البطالة العديد من المشكلات التي ترتبط بها، وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور بلانخفاض، لأن البطالة تمثل عرض العمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور؛

- إنخفاض حجم الإنفاق الوطني، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي، مما ينتج عنه إنحفاض في الانتاج؛

- إنخفاض حجم إيرادات الدولة، من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة وضعف القوة الشرائية تدريجيا في السوق الداخلي، وزيادة حجم الفقر[4].

---

[1]- بوسحلة إيناس وبن دار نسيمة: **دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامةدراسة ميدانية على فئة من العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر2001، ص: 5.

[2]- طارق الحاج: مرجع سابق، ص- ص: 151-152.

[3]- مراد مرمي: **مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 12/11مارس 2013، ص: 8.

[4]- محمد مازن محمد الأسطل: **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996- 2012)**، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، جامعة الإسلامية بغزة، 2014. مرجع سابق، ص: 42.

2- **الآثار الإجتماعية:** والتي من أهمها:

- إرتفاع في معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل؛

- إرتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العاطلين عن العمل التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار والطلاق وما ينتج ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكك العائلي في المجتمع وتشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي[1]؛

- ترك الوطن (الهجرة). البطالة سبب رئيس لهجرة الطاقات والعقول من بلادها إلى بلاد أخرى وهذا يحرم الوطن من طاقات أبنائهم وعقولهم وأفكارهم ويرمى بها إلى أحضان أمم أخرى وبالتالي تضعف البلاد وتقوى غيرها[2]؛

3- **الآثار السياسية:** ومنها:

- تشير الوقائع المعاصرة إلى الارتباط القوي بين البطالة وبين السخط والثورة على السلطة فالعاطل عن العمل يحقد على مجتمعه ولا يعود يهتم بالشأن السياسي العام .

- أصبحت المؤشرات الاقتصادية من المعايير الهامة التي تستخدم للحكم على ديمقراطية النظام السياسي من عدمها، ففي عالم اليوم لم تعد الحقوق والحريات العامة التقليدية كافية للحكم على ديمقراطية النظام السياسي بل يضاف إليها معايير اقتصادية واجتماعية كثيرة في هذا المجال، ووجود البطالة من شأنه أن يخل بهذه المعايير[3].

ثانيا- سبل معالجة مشكلة البطالة: إن التصدي لمشكلة البطالة في البلدان النامية يحتاج إلى مجموعة من الإجراءات سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل والتي من بينها:

1- الإجراءات الأجل القصير: نذكر بعض منها كما يلي:

- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تلاقي أسبابها، وميزة هذا الإقتراح أنه يساهم في تقليص حجم البطالة دون الحاجة إلى إنفاق استثماري جديد.

- دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وخاصة في المجالات كثيفة العمل.

2- إجراءات الأجل المتوسط والطويل:

---

[1]- نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان قطف: **الإقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2006، ص: 244.

[2]- طارق قندوز وإبراهيم بلحيمر: **أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995-2009 تحليل الأثرمن منظر مؤشري الكثافة والاختراق**، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 69-70،شتاء- ربيع 2015، ص: 106.

4- هايل عبد المولى طشطوش: **البطالة – المسببات/ رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج** ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يوم 15- 16-2001، ص:7

– الإرتفاع بمعدل الإستثمار الوطني ليتناسب، مع استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنويا؛

– لضمان زيادة فرص التوظيف باستمرار، يتعين إعادة النظر من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم والتدريب، كي يكون هناك توافق بين مؤهلاتالعمالة المحلية التي تدخل سوق العمل سنويا ومتطلبات هذه السوق؛

– التركيز على دعم وتشجيع وإقامة مشاريع الصغيرة والمتوسطة[1]؛

– وضع ضوابط لمنع ازدواجية الوظائف، بحيث لا يجمع الموظف الحكومي وظيفة أخرى بجانب وظيفته وتحديد الوظائف التي يمكن استثنائها؛

– تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومية المدنية والعسكرية وتشجيع التقاعد المبكر مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لبعض التخصصات النادرة؛

– إعادة النظر في السياسة الإقتصادية المتعلقة بالاستيراد، بحيث يتم تشجيع استيراد المواد الخام وفرض القيود على استيراد السلع المصنعة التي يمكن إنتاجها وفق مايسمى سياسة إحلال الواردات؛

– العمل على إيجاد التمويل اللازم لبناء المناطق الصناعية لما لها من دور هام في دعم وتطوير القطاع الصناعي الذي يعول عليه في زيادة فرص العمل والشغل[2].

المطلب الثاني: الأجـور wages

تعتبر الأجور من أهم المحفزات لعنصر العمل لبذل المزيد من الجهد في عمل. كما أنها تشكل الحصة الكبرى في الدخل الكلي. لهذا سوف نحاول عرض بعض المفاهيم المتعلقة بالأجور.

الفرع الأول: مفهوم الأجرور وأهميتها

إن دراسة موضوع الأجور يتطلب منا عرض لمختلف التعاريف المرتبطة بهذا الموضوع مع الإشارة إلى أهميته في حياة الفرد.

أولا– مفهوم الأجورwages : هناك العديد من التعاريف حول الأجور نذكر بعضا منها فيمايلي:

يعرف الأجر بأنه" ذلك الجزء من الدخل المستلم من قبل العامل مقابل مساهمته بعمله في العملية الإنتاجية. حيث أن الأجر هو الثمن المدفوع من قبل صاحب العمل إلى العامل نظير جهد العامل"[3].

---

[1]– علي عباس فاضل: **أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع الإشارة للعراق**، قسم العلاقات الإقتصادية الدولية، 2010، ص: 27.

[2]– محمد مازن محمد الأسطل: مرجع سابق، ص– ص: 116–117.

[3]– عفاف عبد الجبار سعيد: مرجع سابق، ص: 267.

كما يمكن تعريف الأجر بأنه" ثمن العمل، أي المقدار من النقود التي يدفعها صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهو بالنسبة للعامل يمثل الدخل الذي يحصل عليه مقابل ما يبذله من مجهود في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل"[1].

ثانيا– أهمية الأجور: للأجور أهمية كبيرة في حياة الفرد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- ✓ تشجيع العاملين وتحفيزهم لمزيد من الأداء والإنتاجية؛
- ✓ تساعد على تخفيف حدة الإضراب والتوتر النفسي من خلال تعويضهم؛
- ✓ تمثل الأجور العائد الوحيد الملموس والممكن قياسه لتوظيف العاملين لكافة إمكانياتهم في العمل[2].

الفرع الثاني: أنواع وطرق دفع الأجور

يتقاضى العاملون أجورهم بأشكال مختلفة وتبعاً لطرق دفع مختلفة، طريقة الدفع، وهذا ما سنحاول توضيحه.

أولا– أنواع الأجور: يمكن تصنيف الأجور وفق أسس متعددة من أهمها:

1– من حيث نوع الأجور تصنف إلى:

- ✓ **الأجور النقدية:** عبارة عن كمية النقود التي يحصل عليها العامل مقابل قيامه بعمل ما.
- ✓ **الأجور الحقيقية:** عبارة عن كمية السلع و الخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها من خلال دخله النقدي[3].
- ✓ **الأجور العينية:** تتمثل في الخدمات التي يقدمها صاحب العمل إلى الأجراء مثل السكن والنقل[4].

2– من حيث طبيعة الأجور تصنف إلى:

- ✓ **الأجور الإسمية:** عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة[5].
- ✓ **الأجور الكلية:** هي الأجور الإسمية مضافا لها جميع العلاوات، والإضافات الأخرى، كبدل العدوى، وغلاء المعيشة، وبدلات النقل والسكن والزوجية والأولاد والإطعام وأي شكل أخر من

---

[1]– سكينة بن حمود: **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص: 95.

[2]– فيصل حسونة: **إدارة الموارد البشرية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 108.

[3]– طارق الحاج: مرجع سابق، ص: 144.

[4]– مارية فلاح: **دراسة تحليلية وتقييمة لنظام الأجور في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري حالة قطاع البريدي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة في تسير الجماعات المحلية و التنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007–2008، ص: 33.

[5]– كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الوبيدي: **مبادئ علم الإقتصاد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص: 182.

أشكال الإضافات على الراتب الاسمي المشار في أعلاه،أي هو إجمالي ما يتقاضاه الفرد العامل في نهاية كل فترة زمنية من أجر لقاء ما يبذله من مجهود وما يؤديه من أعمال.

- ✓ **الأجور الإضافية:** وهي الأجور التي يستحقها الفرد العامل (الموظف) مقابل الأعمال أو المهام والمسؤوليات الإضافية التي يضطلع بها إضافة إلى أعماله ومهامه ومسؤولياته الأساسية أو الإعتيادية[1].

ثانيا- طرق دفع الأجور: مهما إختلفت المنظمات من حيث نوعية النشاط الذي تمارسه فإنه توجد ثلاثة طرق لدفع الأجور وهي:

1- الأجر على أساس الزمن time wages system: يتم بمقتضاه دفع الأجر عن وحدة زمنية معينة يقضيها الفرد العامل في عمله، ولا يتغير الأجر بتغير كمية الإنتاج، ويعتبر هذا النظام شائعا في الإستخدام لبساطته[2].

وهناك حالات معينة تصلح لتطبيق هذه الطريقة دون غيرها:

- ✓ في حالة الوظائف أو الأعمال التي يصعب قياس إنتاجها بوحدات كمية ملموسة؛
- ✓ في حالة عدم وضوح العلاقة بين كمية الإنتاج والجهد المبذول؛
- ✓ في حالة ما إذا كان الإنتاج غير منتظم كحدوث أعطال بصفة مستمرة ولا دخل للفرد فيها؛
- ✓ في حالة عدم قدرة الإدارة على مراقبة كمية الإنتاج للعامل؛
- ✓ في حالة حاجة العمل إلى عناية وإهتمام خاص، مثال ذلك صناعة الماس وتشكيله؛
- ✓ في حالة تفضيل كل من الإدارة و العاملين لهذا النظام[3] .

2- الأجر على أساس الإنتاج the piece wage system: يتم الدفع على هذه الطريقة على أساس الإنتاج المتحقق في العملية الإنتاجية، مما يجعل هذه الطريقة قابلة للتطبيق في المنشآت التي يكون فيها الإنتاج ملموسا حيث يحدد سعر الوحدة المنتجة، تمهيدا لحساب الأجر وذلك بضرب عدد الوحدات المنتجة بسعر الوحدة الواحدة مباشرة وتستخدم طريقة الدفع على أساس الإنتاج في العديد من الحالات أهمها:

- ✓ إذا كان بالإمكان تحديد كمية الإنتاج الفردي أو الجماعي؛
- ✓ إذا كان لا يوجد أي أعطال في العمل؛

---

[1]- نجم عبد الله العزاوي وعباس حسن جواد: **الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية،2013 ،ص- ص: 199-200.

[2]- نوري منير : **تسيير الموارد البشرية**، ديوان المطبوعات الجامعية،2008، ص: 218.

[3]- حنفي علي: **الجوانب النظرية و التطبيقية في إدارة الموارد البشرية**، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2008، ص- ص: 232-233.

✓ إذا كانت كمية الإنتاج أهم من الجودة؛

✓ إذا كانت التكاليف الثابتة مرتفعة، مما يدعو إلى زيادة الإنتاج حيث يمكن توزيع هذه التكاليف على أكبر عدد ممكن من الوحدات المنتجة فيقل نصيب الوحدة من هذه التكاليف[1].

3- الأجور الشخصية the premium bonus system: هذا النظام شائع الإستخدام في تحديد أجور عمال الإنتاج في الصناعة، وفي ضوء هذا النظام يتوقف أجر الفرد على إنتاجيته.

وبصفة عامة يصلح تطبيق هذا النظام في الحالات الآتية:

✓ حالة الأعمال التي يسهل قياس إنتاجها بوحدات رقمية كالأعمال الإنتاجية المتمثلة في عدد معين من وحدات الإنتاج كما هو الحال في مشروعات البناء و الصناعات المعدنية؛

✓ حالة الإنتاج النمطي ذي المواصفات النمطية، ويتميز بالتدفق المنظم ولا تكون هناك أعطال كبيرة .

✓ حالة الإنتاج الذي يمكن من ربط مجهود الفرد وكمية إنتاجه؛

✓ حالة عدم تحكم العامل في مستوى الجودة؛

✓ في حالة عدم وجود نظام رقابة وإشراف فعال من جانب الإدارة أولا يتوافر الوقت الكافي من جانب الإدارة لملاحظة العمال[2].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سياسات الأجور

إن السياسات التي تتبناها الدول المتنوعة بخصوص تحديد مقدار الأجور التي تدفع للعاملين على تباين فئاتهم ودرجاتهم الوظيفية وتخصصاتهم تتأثر بتغيرات وعوامل عديدة نوجز أهمها فيما يلي:

✓ الإمكانيات المادية والإقتصادية للدولة وحجم إيراداتها من استثمارات المتنوعة ومواردها الاقتصادية الأخرى الطبيعية والإنتاجية والزراعية وغيرها؛

✓ المستوى المعاشي للبلد مقارنة بالمستويات المعاشية للبلدان المجاورة، إذ أن إرتفاع مستويات المعيشية داخليا وخارجيا لابد أن تترجم إلى زيادة في مستويات الأجور بشكل عام والعكس صحيح؛

✓ العرض و الطلب على القوى العاملة في المجتمع، خصوصا في الأنظمة ذات الفلسفات الرأسمالية أو ما يسمى بالأنظمة المفتوحة؛

✓ طبيعة الأعمال أو الإختصصات التي يمر بها الأفراد العاملون وما تستلزمه من مهارات وكفاءات فكرية وجسمية، وما تشتمل عليه من أعباء أو مسؤوليات وما تضمه من مخاطرة، وما يحيط بها من صعوبة ومشقة وغير ذلك؛

---

[1]- سومرأديب ناصر: **أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سورية**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،2003-2004، ص- ص: 18-19 .

[2]- حنفي علي: مرجع سابق، ص- ص: 234-235.

- ✓ النقابات والإتحادات والجماعات المهنية والأحزاب السياسية و المفكرين و المصلحون الاجتماعيون وغيرهم ممن يتبنى المطالبة بحقوق العاملين وفي مقدمتها الإرتفاع بالمستوى المعاشي للعاملين؛
- ✓ الأنظمة والقوانين والتشريعات الحكومية التي تتدخل بين الحين والآخرلشرح القوانين والقواعد والأنظمة التي تلزم أرباب العمل بدفع حدود دنيا للعاملين في الأعمال والمهن المتنوعة في القطاع العام والخاص؛
- ✓ عوامل ومتغيرات سياسية واجتماعية تتبناها الدولة لتحقيق بعض الأهداف التي تريد الوصول إليها[1].

[1]– نجم عبد الله العزاوي وعباس حسين جواد: مرجع سابق، ص– ص: 195– 196.

خلاصة الفصل:

إن الدراسة النظرية لسوق العمل والتي تطرقنا إليها من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، حيث تم في المبحث الأول الوقوف تعريف سوق العمل وإبراز مختلف خصائصه ومميزاته وإتضحأن سوق العمل يختلف عن غيره من الأسواق وأن هناك أطراف هي من تقوم بتحريك هذا السوق، وقد تم عرض ثلاثة أنواع رئيسية لسوق العمل تمثلت في كل من سوق العمل الرسمي و الذي تبين أنه يختلف عن سوق العمل الغير رسمي وسوق العمل الريفي وإتضح وجود تقسيمات أخرى لسوق العمل منها أسواق المحلية والإقليمية و الدولية. وتبين أن هناك عوامل مؤثرة على سوق العمل وعلى توازنه من خلال التأثير على العرض و الطلب، أما المبحث الثاني فحاولنا من خلاله الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بكل من الطلب على العمل وعرض العمل وذكر محدداتهما بالإضافة إلى الحديث عن التوازن في سوق العمل في ظل المنافسة الكاملة وفي ظل الإحتكار.

وفي المبحث الأخير الذي جاء تحت عنوان مؤشري سوق العمل"البطالة والأجور" حيث تطرقنا إلى معظلة البطالة الذي أخذ حيزا كبيرا نظرا لتفاقم هذه المشكلة وتفشيها في معظم الدول وقد تم الحديث عن بعض التعاريف عن البطالة نظرا لوجود كم كبير من هذه التعاريف بالإضافة إلى طريقة قياس البطالة وأنواعها ومختلف أسبابها وآثارها، وكما أن البطالة أصبحت السمة المميزة للإقتصاديات المعاصرة وذلك منذ سنوات عديدة كان من الضروري الحديث عن سبل لعلاج هذه المظاهر وكان هدفنا من ذلك هو إستخلاص أهم الأفكار التي من شأنها أن تضيف إفادة لموضوع الدراسة وفي الأخير تم الوقوف على مؤشر أخر لسوق العمل المتمثل في الأجور من خلال تعريفها وذكر مختلف أوأنواع وطرق دفع الأجور وكيفية تحديد هذه الأجور والعوامل المؤثرة في سياسات الأجور.

وأخيرا يمكن القول أن سوق العمل هو سوق تحكمه قوى العرض والطلب يمتاز بمؤشرات تعتبر الركيزة التي من خلالها يمكن الحكم على أداء سوق العمل والإختلالات والتوازنات التي تحدث فيه هذه المؤشرات والتي ذكرناها من قبل وبعد دراستها وتحليلها وعالجتها تلعب دورا هاما في علاج الإختلالات التي تحدث في هذا السوق وهذا ما سنحاول الحديث عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

دور السياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014)

تمهيد:

تكمن أهمية السياسة المالية في أي دولة في طبيعة الأهداف التي تنطوي عليها. ولعل هدف الرفع من معدلات التشغيل والحد من البطالة ودعم الأجور يُعتبر من بين أهم تلك الأهداف والتي تسعى إليها أي دولة لتحقيق غايات إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية في نفس الوقت. والجزائر كغيرها من الدول تستفحل فيها ظاهرة البطالة مما يُحتم عليها إستخدام مختلف السياسات لمكافحتها ولعل السياسة المالية تُعتبر من أهمها. وسنحاول معرفة الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الجزائر في سوق العمل من خلال تأثيرها على التشغيل والبطالة والأجور من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- **المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)**
- **المبحث الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر**
- **المبحث الثالث: دور السياسة المالية في مؤشري سوق العمل " البطالة والأجور" في الجزائر خلال الفترة (2001–2014)**

المبحث الأول: واقع السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

لقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة مالية توسعية خلال الفترة (2001–2014) تجسدت من خلال الزيادة في حجم النفقات العامة نتيجة القيام ببرامج دعم النمو الاقتصادي وإرتفاع الإيرادات الكلية بسبب إرتفاع أسعار البترول في معظم سنوات الدراسة. وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أدوات السياسة المالية في الجزائر ومختلف تطوراتها خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول: النفقات العامة في الجزائر وتطورها

تشكل النفقات العامة في الجزائر القسم الأكبر من مكونات الموازنة العامة للدولة الجزائرية وتعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم السياسات الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الحكومة لتحقيقها لذا وجب توجيهها إلى وجهتها الصحيحة لتحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الأول: نبذة عن الإنفاق العام في الجزائر

إن واقع الاقتصاد الجزائري– بعد الحصول على الإستقلال السياسي– الذي إستمد مبادئه من الفكر الإشتراكي، فرض على الحكومة الجزائرية الإلتزام بمجموعة من القواعد والتدابير، والتي في مجملها تؤثر على شكل النفقات العامة وحجمها، ذلك أن إستراتيجية التنمية التي سعت الدولة إلى تطبيقها – آنذاك – كانت تهدف من جهة إلى الإستجابة إلى الحاجات الأكثر إستعجالاً، كالتشغيل والتدريس...الخ ومن جهة أخرى العمل على التحرر تدريجياً من التبعية الاقتصادية. لتطبيق هذه الأهداف إضطرت الدولة إلى الدخول في مخططات إقتصادية، كانت ملامح التدخل الإنفاقي للدولة بارزة فيها، إذ حملت إعتمادات مالية ضخمة، عبرت من خلالها الدولة عن عزمها على التمويل القطاعات الاقتصادية وفق منهج إشتراكي. كما أن الدولة لم تجد صعوبة في تنفيذ هذه المخططات التنموية، نظراً لإرتفاع المحروقات. لكن التراكمات التي خلفها النظام الإقتصادي الإشتراكي–مساوئ التخطيط المركزي – وظهور الأزمة النفطية سنة 1986، كانا وقوداً كافياً لإشعال الأزمة الإقتصادية بالجزائر. إقتنعت من بعدها أن تدخل المفرط في الإقتصاد من خلال سياسة النفقات العامة التي كانت تسعى إلى تعزيز الخدمات الإجتماعية ومنح التحويلات والإعانات العامة وتمويل المشاريع الضخمة كان عاملاً مساعداً على ظهور الأزمة الاقتصادية. الشيء الذي دفع بالدولة إلى إعادة النظر في طريقة تسييرها للإقتصاد. فشرعت بذلك في إصلاحات إقتصادية مع مؤسسات النقد الدولي، التي جاءت وفق فترتين أساسيتين: **الفترة الأولى** (1989–1991) والتي شملت **برنامج الاستعداد الائتماني الأول** وقعت من خلاله الدولة على إتفاقيتين: **الأولى** في 1989/05/22 و**الثانية** في 1991/06/03، وذلك بهدف الحصول على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بشروط معينة أهمها إلغاء العجز الموازني وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية. أما **الفترة الثانية** (1994–1998) فتمثلت في **برنامج التعديل الهيكلي**، الذي جاء مع فشل الاتفاقيتين السابقتين نتيجة لإشتداد حدة الأزمة. حيث

إمتد هذا البرنامج على مرحلتين: **الأولى** من 1994/05/22 إلى غاية 1995/05/21 وتسمى بمرحلة **التثبيت الهيكلي**، أما **الثانية** فكانت من 1995/05/22 إلى غاية 1998/05/21 وتسمى بمرحلة التعديل الهيكلي[1].

الفرع الثاني: تعريف النفقات العامة وفق المشرع الجزائري

عرف المشرع الجزائري النفقات العامة على أنها " الوثيقة التي تقدر للسنة المدينة مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها كما أعتبر أن النفقات هي "أعباء" ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها ولا يتم تحويل أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية متقيدة بمبدأ التخصيص"[2].

الفرع الثالث: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة وفقا للمادة 03 من القانون 84-17 المؤرخ جويلية 1984 إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار(التجهيز)[3].

أولا- نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ. ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للإقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساساً لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الإستهلاكية[4].

تنقسم نفقات الدولة في الميزانية العامة، أي نفقات التسيير وفقا للمادة 24 من القانون 84-17 إلى أربعة أبواب[5]، كل الأبواب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلاً وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محددة ويمكن أن يقسم البند إلى فروع نفقات **الباب الأول والثاني** الممثلة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية. **والباب الثالث والرابع** نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات.

---

[1] - بوزيان عبد الباسط: مرجع سابق، ص- ص: 176- 177.

[2] - محمد بن مريم وعبد القادر قداوي: **دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر خلال الفترة 1965- 2013**، رؤية إستراتيجية، يوليو 2015 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 89.

[3] - المادة 03 من القانون 84- 17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 28، المؤرخ في 10 يوليو 1984.

[4] - محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص: 66.

[5] - المادة 24 من القانون 84- 17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 28، المؤرخ في 10 يوليو 1984.

- **الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.
  - **الفقرة الأولى:** إحتياط الدين.
  - **الفقرة الثانية:** الدين الداخلي، الدين العائم.
  - **الفقرة الثالثة:** الديون الخارجية.
  - **الفقرة الرابعة:** الضمانات.
  - **الفقرة الخامسة:** النفقات المحسومة من الإيرادات.
- **الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية:** وهي عبارة عن الإعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الفقرات التالية:
  - **الفقرة الأولى:** رواتب العمل.
  - **الفقرة الثانية:** المعاشات والمنح العائلية.
  - **الفقرة الثالثة:** المعاشات والأعباء الاجتماعية.
  - **الفقرة الرابعة:** المستخدمون– المعدات – تسيير المصالح.
  - **الفقرة الخامسة:** المستخدمون وأعمال الصيانة.
  - **الفقرة السادسة:** المستخدمون وإعانات التسيير.
  - **الفقرة السابعة:** المستخدمون والنفقات المختلفة.
- **الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.**
- **الباب الرابع: التدخلات العمومية:** ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:
  - **الفقرة الأولى:** التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.
  - **الفقرة الثانية:** الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
  - **الفقرة الثالثة:** تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.
  - **الفقرة الرابعة:**النشاط الإقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل:الإعانات الإقتصادية والمكافآت.
  - **الفقرة الخامسة:** النشاط الإقتصادي إعانات للمؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).
  - **الفقرة السادسة:** الإعانات الإجتماعية، المساعدات والتضامن.
  - **الفقرة السابعة:** النشاط الإجتماعي التوقعات (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة)[1].

[1]- علي زغدود: مرجع سابق، ص- ص: 32- 34.

والجدول التالي يوضح توزيع الإعتمادات ميزانية التسيير لسنة2014 حسب كل دائرة وزارية.

جدول رقم(03-01): توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول.....	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني.....	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية.....	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية.....	30.617.909.000
وزارة العدل.....	72.365.637.000
وزارة المالية.....	87.551.455.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.....	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.....	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.....	24.260.117.000
وزارة المجاهدين.....	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة.....	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة.....	2.405.141.000
وزارة الاتصال.....	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية.....	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة.....	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين.....	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	135.822.044.000
وزارة التجارة.....	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان.....	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة.....	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.....	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية	2.322.410.000
المجموع الفرعي.....	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد68، المؤرخ في 31 ديسمبر2013.

ثانيا– نفقات الإستثمار(التجهيز): إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فإن نفقات الإستثمار أو التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة[1]، مثل الزراعة والصناعة، والأشغال والبناء والنقل والسياحة. وقائمة ميزانية نفقات الإستثمار والتجهيز تمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والإستثمار. ولا يمكن لآية عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة. وتجدر الإشارة إلى أنه تختلف الإعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير عن تلك التي تخصص لسد نفقات الاستثمار[2]. حيث نصت المادة 35 من القانون 84– 17[3] "أن تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الإستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاثة أبواب هي:

- الإستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة[4]. إن نفقات التجهيز المدرجة في الأبواب الثلاثة تقسم في قانون المالية لسنة 2014 وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (03–02): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

القـطاعات	رخص البرامج (بآلاف دج)	اعتمادات الدفع (بآلاف دج)
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على السكن	116.384.500	127.536.000
	510.000.000	360.000.000
	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	2.239.317.600	2.050.345.900
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب العوائد.	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	415.000.000	891.368.310
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	2.914.714.210

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد68، الصادرة في 31 ديسمبر2013.

[1] – أعمر يحياوي: مرجع سابق، ص: 48.

[2] – علي زغدود: مرجع سابق، ص– ص:34– 35:

[3] – المادة 35 من القانون 84– 17،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 28، المؤرخ في 10 يوليو 1984.

[4] – محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص: 68.

الفرع الرابع: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2001- 2014) بنمو الإنفاق العام وإرتفاع معدلاته، ويرتبط هذا التصاعد في معدلات الإنفاق العام إرتباطاً وثيقاً بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة. من خلال تبنيها لسياسة مالية توسعية شرعت من خلالها الحكومة في تنفيذ برنامج الإستثمارات العمومية التي كانت تهدف إلى دعم النمو الإقتصادي وتخفيض من حدة البطالة. والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014).

الجدول رقم (03-03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير			نفقات التجهيز		النفقات الكلية	
	المبلغ	نسبتها إلى مجموع النفقات %	معدل نموها (%)	المبلغ	نسبتها إلى مجموع النفقات%	معدل نموها(%)	المبلغ	معدل نموها (%)
2001	798,6	60.45	-	522,4	39.55	-	1321	-
2002	975,6	62,92	22.16	575	37,08	10,07	1550,6	17,38
2003	1122,8	66,43	15,09	567,4	33,57	-1,32	1690,2	9,00
2004	1251,1	66,13	11,43	640,7	33,87	12,92	1891,8	11,93
2005	1291,9	65,05	3,26	694	34,95	8,32	1985,9	4,97
2006	1437,9	58,62	11,30	1015,1	41,38	46,27	2453	23,52
2007	1673,9	53,85	16,41	1434,6	46,15	41,33	3108,5	26,72
2008	2217,7	52,92	32,49	1973,3	47,08	37,55	4191	34,82
2009	2300	54,16	3,71	1946,3	45,84	-1,37	4246,3	1,32
2010	2659	59,53	15,61	1807,9	40,47	-7,11	4466,9	5,20
2011	3879,2	66,27	45,89	1974,4	33,73	9,21	5853,6	31,04
2012	4782,6	67,76	23,29	2275,5	32,24	15,25	7058,1	20,58
2013	4131,5	68,58	-13,61	1892,6	31,42	-16,83	6024,1	-14,65
2014	4486,3	64,27	8,59	2493,9	35,73	31,77	6980,2	15,87

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على تجميع المعلومات من:

- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport، 2005،P :82 .

- بنك الجزائر: **التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2010، ص: 210.

- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2014,P : 155.

-قامت الباحثة بحساب النسب المؤوية ومعدلات النمو.

الشكل رقم(03-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

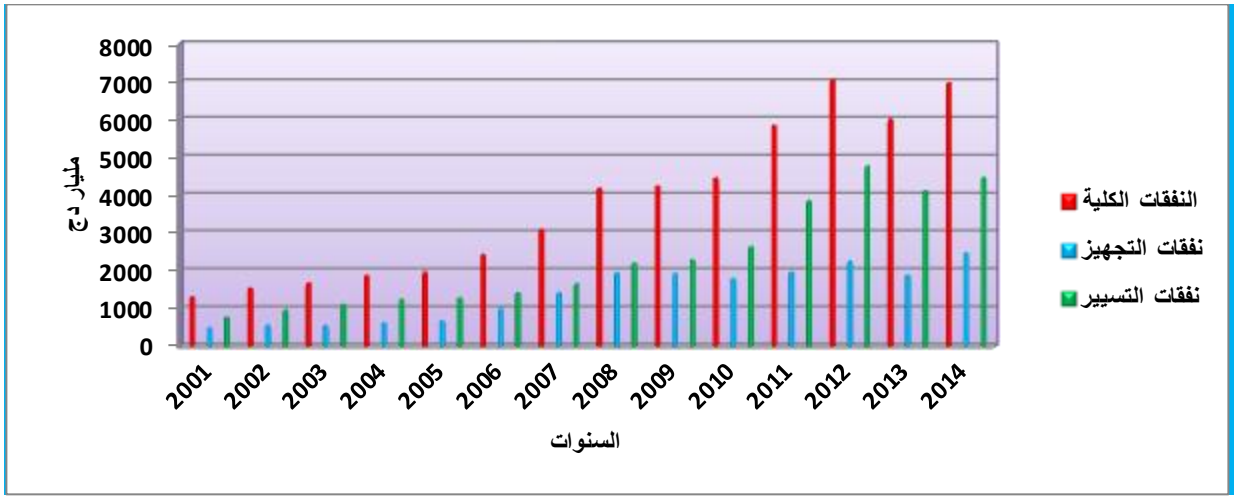

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(03- 03).

أولا- تحليل نفقات التسيير: نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03-03) وبالاستعانة بالشكل رقم (03-01) أن هناك إتجاهًا تصاعدياً لنفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة حيث في سنة2001 بلغت 60.45% من النفقات الكلية لتصل إلى 64.27% سنة 2014، فسجلت أعلى نسبة لها سنة 2013 بلغت 68.58%، بينما أقل نسبة كانت سنة 2008 بنسبة قدرها 52.92%.

وتضح أن هذه النفقات مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة الفترة بالمقارنة مع نفقات التجهيز ويعزى هذا الإرتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها "إرتفاع أعباء الأجور والتحويلات الإجتماعية بالإضافة إلى سداد الدين العمومي[1]".

وإن إنخفاض نسبة نمو النفقات التسيير من سنة إلى أخرى لا يعني بالضرورة إنخفاض قيمتها المطلقة حيث كانت نسب نموها خلال الفترة مابين 2001إلى2012 موجبة وهذا يعبر عن إرتفاع قيمتها من سنة إلى أخرى، ويعود نموها بمعدلات متناقصة في أغلب سنوات هذه الفترة إلى عدة إعتبارات من أهمها" إتجاه الدولة نحو تخفيف حجم الإستدانة ويعود ذلك بشكل خاص إلى تحسن أسعار المحروقات ونمو إحتياطي الصرف الأجنبي إذ بلغ 18 مليار$ سنة 2001 ومن جانب أخر إهتمام الدولة أكثر بنفقات التجهيز نتيجة إقتناعها بأن هذه الأخيرة هي الحل الوحيد للقضاء على الركود الإقتصادي وذلك لإرتفاع إنتاجيتها مقارنة بنفقات التسيير"[2].

إلا أن نسبة نمو نفقات التسيير عادت إلى الإنخفاض سنة 2013 فسجلت نسبة نمو سالبة بلغت

[1]- لحسن دردوري: **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014، ص: 207.

[2]- بوزيان عبد الباسط: مرجع سابق، ص:186.

13.61-% ونتج هذا الإنخفاض "عن إنخفاض في التحويلات الجارية وبقدر أقل إلى إنخفاض نفقات المستخدمين ليفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات إحتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور، نتج الإنخفاض في التحويلات الجارية أساسا عن إنخفاض في نفقات بند – تحويلات أخرى- (أساس الجماعات المحلية والتحويلات وبقدر أقل عن الإنخفاض في نفقات الخدمات الإدارية ذات الطابع الإداري (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات ذات الطابع الإداري)"[1]. كن في سنة 2014 عادت للإرتفاع حيث وصلت إلى8,59 %.

ثانيا- تحليل نفقات التجهيز: شهدت الفترة مابين2001 إلى2008 إرتفاع مستمر في نفقات التجهيز من 39.55% إلى 47.08% من النفقات الكلية وهذا راجع إلى زيادة الإستثمارات من خلال القيام ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 ولقد خصصت لهذا البرنامج" ما يقدر بـــ 525 مليار دج أي ما يقدر بـــ7مليار $ كما أن الأوضاع الاقتصادية التي تزامنت مع تنفيذ برامج الإنعاش الإقتصادي مواتية نتيجة تحسن المحروقات وإنخفاض المديونية وإرتفاع في إحتياط الصرف الأجنبي"[2]، لكنها شهدت تراجعاً بداية من سنة 2009 حيث وصلت إلى 45.84% من النفقات الكلية وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية وإنخفاض أسعار البترول ليتواصل هذا التراجع إلى غاية 2014 حيث بلغ 35.73% من النفقات الكلية .

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها

نظرا للتزايد المستمر في النفقات العامة للدولة الجزائرية كان لزاما عليها توفير الموارد الإقتصادية اللازمة لتغطية تلك النفقات وهذه الموارد تمثل الإيرادات العامة للدول. وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة مصادر الإيرادات العامة في الجزائر وتطورها خلال فترة الدراسة .

الفرع الأول: تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 17/84لاسيما المادة 11 منه إلى[3]:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مدا خيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي؛
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛

[1]- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2013.

[2]- بوزيان عبد الباسط: مرجع سابق، ص:187.

[3]- المادة 11 من القانون 84- 17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المؤرخ في 10 يوليو 1984.

- التسديد برأسمال القروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي الرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة التشريع المعمول به.

وبتفحص الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية إيرادات اختيارية.

أولا- الإيرادات الإجبارية: تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

1- الإيرادات الجبائية: تتكون من:

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير تجارية والمرتبات والأجور...الخ.
- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق التسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ.
- **الضرائب غير مباشرة:** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الإستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات الغير خاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول....الخ).
- **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية، وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الإستهلاك.
- **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصديروالإستراد.
- **الجباية البترولية:** تتكون مجموع إقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والإستغلال والنقل عبر القنوات.

2- الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية[1].

[1] - دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص- ص: 362- 363.

3- الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثلاً كالمحكمة، مجلس المحاسبة....الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشيه الأسعار، مفتشية الجمارك.

ثانيا- الإيرادات الاختيارية: يتكون هذا النوع من الموارد على المشاركات والمساهمات المدفوعة إرادياً من طرف الأشخاص مقابل إستفادتهم بسلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة ومنها:

1- مداخيل أملاك الدولة: وهي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثروتها الطبيعية كالمناجم والغابات..الخ أو استغلالها في شكل إجازة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي:

- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفية ثروتها حيث يتم تدبيرها بشكل إتفاقي بين الدولة والمستفيد من خلال نقل ملكيتها عن طريق التنازل مثل الأراضي التابعة للدولة، المساكن، المتاجر...الخ

- **مداخيل الإستغلال:** هذا النوع من الموارد يتم تدبيرها من خلال الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص (طبيعيين أو معنويين) الخواص أو العموميين ومن هذه الموارد نذكر: مداخيل إستغلال المناجم والمقالع، مداخيل الغابات، مداخيل إستخراج المنتجات من أملاك الدولة، مداخيل رخص إنشاء محطات توزيع المشتقات البترولية على حافة الطرق العمومية، مداخيل أشغال نقل وتوزيع المياه والكهرباء والغاز المنشأ بالطرق الوطنية، مداخيل إستغلال الغابات...الخ.

2- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تمثل هذه المداخيل كل المكافآت التي تحصل عليها الدولة مقابل إستعمال خدماتها ويمكن أن نميز ثلاث أنواع من هذه المداخيل المحصلة:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشطات الإدارية.

3-أموال المساهمات والهدايا والهبات: هذا النوع من الموارد يقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية وبصفة عامة[1].

[1]- دراوسي مسعود: مرجع سابق، ص: 364.

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)

يرتبط حجم الإيرادات العامة في الجزائر بشكل كبير بإيرادات المحروقات التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة الجزائرية لتغطية التزايد المستمر لحجم النفقات العامة. والجدول التالي يبين تطور حجم الإيرادات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(03-04): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	إيرادات المحروقات			إيرادات خارج المحروقات							الإيرادات الكلية	
				المبلغ	جبائية			غير جبائية				
	المبلغ	%*	معدل النمو		المبلغ	%**	معدل النمو	المبلغ	%**	معدل النمو	المبلغ	معدل النمو
2001	1001,4	66,52	-	488,5	398,2	81,51	-	90,3	18,49	-	32,45	1505,5	-
2002	1007,9	62,87	0.65	595,1	482,9	81,15	21.27	112,2	18,85	24,25	37,12	1603,2	6,49
2003	1350	68,38	33.94	624,3	524,9	84,08	8.70	99,4	15,92	-11,41	31,62	1974,4	23,15
2004	1570,7	70,44	16.35	652,5	580,4	88,95	10.57	72,1	11,05	-27,46	29,26	2229,7	12,93
2005	2352,7	76,34	49.79	723,4	642,2	88,78	10.65	81,2	11,22	12,62	23,47	3081,7	38,21
2006	2799	76,90	18.97	840,5	720,8	85,76	12.24	119,7	14,24	47,41	23,09	3639,8	18,11
2007	2796,8	75,84	-0.08	883,1	766,7	86,82	6.37	116,4	13,18	-2,76	23,95	3687,8	1,32
2008	4088,6	78,77	46.19	1101,6	965,2	87,62	25.89	136,4	12,38	17,18	21,22	5190,5	40,75
2009	2412,7	65,63	-40.99	1262,4	1146,6	90,83	18.79	115,8	9,17	-15,10	34,34	3676	-29,18
2010	2905	66,13	20.40	1487,8	1298	87,24	13.20	189,8	12,76	63,90	33,87	4392,9	19,50
2011	3979,7	68,73	36.99	1810,4	1527,1	84,35	17.65	283,3	15,65	49,26	31,27	5790,1	31,81
2012	4184,3	66,01	5.14	2155	1908,6	88,57	24.98	246,4	11,43	-13,03	33,99	6339,3	9,49
2013	3678,1	61,74	-12.10	2279,4	2031	89,10	6.41	248,4	10,90	0,81	38,26	5957,5	-6,02
2014	3388,3	59,25	-7.88	2330,6	2078,7	89,19	2.35	251,9	10,81	1,41	40,75	5719	-4,00

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تجميع المعطيات من:

- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie** ,Rapport2005 P :82 .

- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2010، ص: 210.

- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie** ,Rapport 2014,P : 155.

- قامت الباحثة بحساب النسب المؤوية ومعدلات النمو.

* نسبة إيرادات خارج المحروقات من الإيرادات الكلية، **النسبة إلى إيرادات خارج المحروقات.

أولا- إيرادات المحروقات: إن المصدر الأساسي لموارد الموازنة العامة للدولة الجزائرية هي الجباية البترولية رغم عدم إستقرار هذه الأخيرة بسبب تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

فنلاحظ من خلال الجدول رقم (03-04) أن خلال الفترة من 2001 إلى 2008 عرفت إيرادات المحروقات في الجزائر إرتفاعا بلغ 1001,4 مليار دج بنسبة 66,52 % من الإيرادات الكلية سنة 2001 لتصل سنة 2008 إلي حوالي 4088,6 مليار دج بنسبة 78.77 % من الإيرادات الكلية لتسجل معدل نمو قدر بـــ46,19% ويعود هذا التحسن إلى إرتفاع في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية

خلال هذه الفترة. لكن في سنة 2009 عرفت إيرادات المحروقات انخفاضاً محسوساً وصل إلى 65.63 % من الإيرادات الكلية وسجلت نسبة نمو سالبة قدرت بـــ 40.99- % وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية وإنهيار أسعار البترول بسبب الركود الإقتصادي. لكن خلال سنتي 2010 و2011 عرفت إيرادات المحروقات تحسن ملحوظ بتسجيل نسبة نمو موجبة قدرت بـــ 20,40% و36,94% على التوالي. إلا أنها عادة للإنخفاض مرة أخرى بداية من سنة 2012 وإستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2014، حيث سجل هذه الأخيرة إنخفاض كبير خلال الربع الثاني من سنة 2014/ 2015 وتعزي الأسباب" الصادرة عن منظمة الأوبك الشهرية إلى زيادة المعروض (الإنتاج) من مادة النفط عالميا وليس بسبب ضعف الطلب العالمي والسبب الرئيسي دائما هو إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية "[1].

فعندما نقوم بالتتبع لتطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة نجد أنها عرفت فترات إرتفاع وفترات انخفاض وهذا راجع إلى عدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(03-02): تطور إيرادات المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

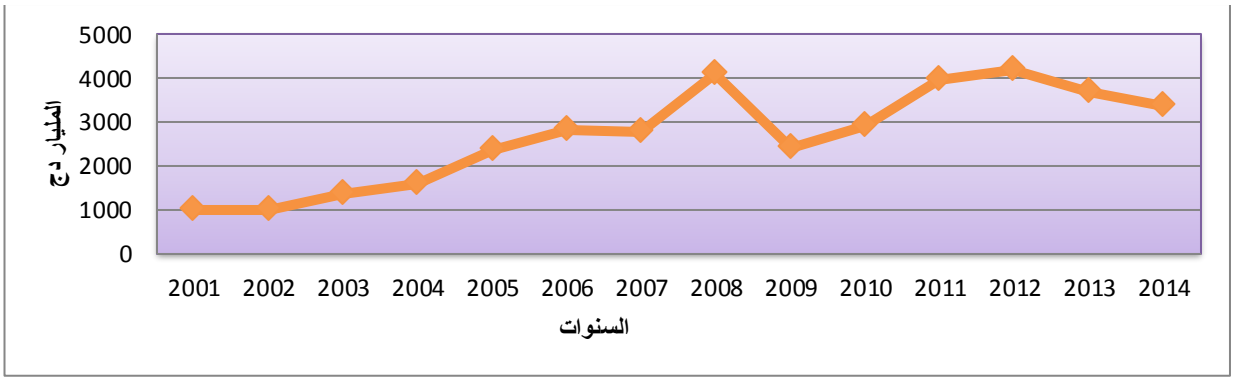

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول(03- 04).

ثانيا - إيرادات خارج المحروقات: شهدت إيرادات خارج المحروقات تطوراً ملحوظاً إذ انتقلت من 488.5 مليار دج سنة 2001 أي بنسبة 32.45% من الإيرادات الكلية منها81.51% جبائية و18.49% غير جبائية، وفي سنة 2002 ارتفعت إلى 37.12% من الإيرادات الكلية، لكن إبتداءً من 2003 سجلت تراجعاً ملحوظاً إستمر إلى غاية 2008 بنسبة قدرها 21.22% لتعود للإرتفاع سنة 2009 حيث بلغت 34.34% من الإيرادات الكلية كان معظمها من الإيرادات الجبائية (في الوقت الذي شهدت فيه إيرادات المحروقات إنخفاضاً محسوساً بسبب الأزمة المالية العالمية) لتستمر في

[1]- تقرير تطورات أسواق النفط خلال النصف الأول لسنة المالية 2014-2015 (2014-2015) https//:www .mof .gov.kw.oil market (تاريخ الزيارة: 23 أفريل 2016)

الإرتفاع حيث وصلت إلى40.75% من الإيرادات الكلية سنة 2014. ولتوضيح أكثر نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (03-03): تطور إيرادات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)

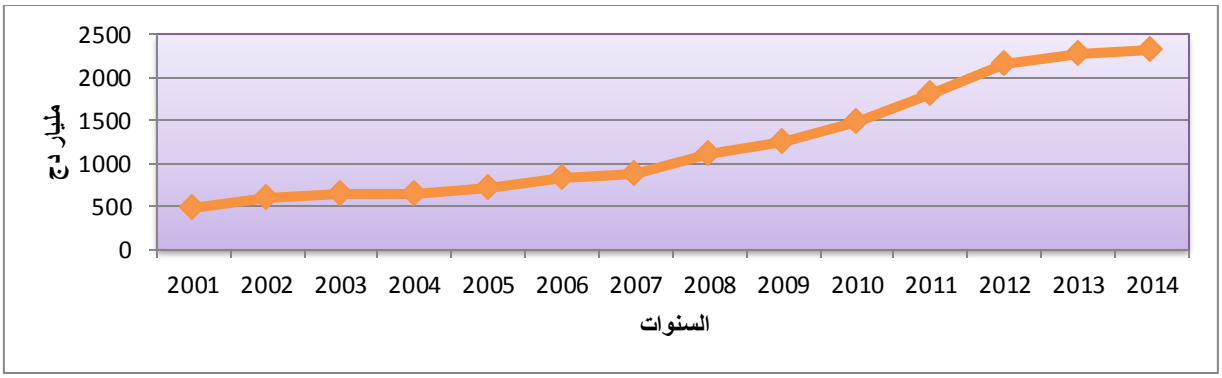

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(03- 04).

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم الأدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية إستغلال الموارد وعملية توزيعها، كما تمثل عملية إعداد الموازنة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع الفعلي ، لهذا سنحاول التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة في الجزائر مع ابراز مختلف تطوراتها خلال الفترة (2001-2014).

الفرع الأول: ماهية الموازنة العامة في التشريع الجزائري

يعتبر المشرع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم جل مواد الموازنة العامة في الجزائر بعد الإستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية لذلك كان يعرف بالقانون المجسد لقانون الموازنة في الجزائر[1].

أولا- تعريف الموازنة العامة: عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة وفقا للمادة 6 من القانون 17/84على أنها[2]" تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا لأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".

وقد عرفت الموازنة العامة وفقا للمادة 03 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أنها[3] " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات الرأسمال وترخص بها".

---

[1]- لحسن دردوري: مرجع سابق، ص:159.
[2] - المادة 06 من القانون 84-17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المؤرخ في 10 يوليو 1984.
[3]- القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

يتم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على أساس القواعد المعمول بها عالميا (تم تناولها في الفصل الأول) والمتمثلة فيما يلي: مبدأ السنوية، مبدأ الشمولية، مبدأ التوازن، مبدأ عدم التخصيص هذا الأخير الذي نصت عليه المادة 08 من القانون 17/84 على أنه[1] "لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، وهذا يعني أن إيرادات الدولة تستعمل لتغطية نفقات الموازنة العامة بدون تمييز". غير انه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات والأشكال التالية:

- الميزانية الملحقة؛
- الحسابات الخاصة للخزينة؛
- أو الإجراءات الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

ثانيا- دورة الموازنة العامة في الجزائر: تمر دورة الموازنة العامة في الجزائر بأربعة مراحل رئيسية تتولى كل من السلطة التنفيذية والتشريعية السهر عليها وتتمثل هذه المراحل في:

1- مرحلة تحضير الموازنة العامة في الجزائر: تقوم في الجزائر وزارة المالية بهذه العملية باعتبارها مختصة وتتم هذه العملية بالتنسيق بين وزارة المالية والوزارات الأخرى من إعداد كل التقديرات ويمكن أن تمر عملية إعداد الموازنة العامة بالمراحل التالية:

- التنسيق بين كل العناصر المعنية بالموازنة العامة في الدولة ووضع الخطوط العريضة للخطة المالية والبحث في آليات تجسيدها ميدانياً من خلال وضع الأهداف المرجوة؛
- تقوم السلطة التنفيذية بالتنسيق مع كل الأعضاء وتكليف كل وزراء القطاع بتحديد التقديرات لاحتياجات قطاعه؛
- يقوم كل وزير بالتنسيق مع مسؤولي قطاعه من أجل تحديد الإحتياجات اللازمة والضرورية لقطاعه؛
- تقوم المديرية العامة للدراسات والتخطيط بوزارة المالية بجمع كل المعلومات والمعطيات حول كل الوزارات من أجل إستعمالها كوسيلة لقياس المؤشرات الإقتصادية وإستنتاج الخطوط العريضة المساعدة في بناء مشروع الأولي لقانون المالية الذي يكون محل الدراسة على طاولة مجلس الوزراء بحيث تتم المناقشة بين مختلف الوزراء كل وزير على حسب قطاعه ووزير المالية هو الذي يتمسك بالخطة المالية وعند إنتهاء المناقشات بين مجلس الوزراء يتم إعداد مشروع قانون المالية ليمرر للبرلمان من أجل المصادقة عليه؛

[1] - المادة 08 من القانون 84-17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، المؤرخ في 10 يوليو 1984.

– تقوم وزارة المالية بدراسة التقديرات الموجودة لديها وبعد مطابقة هذه التقديرات مع سقف النفقات المحددة مسبقا تقوم بإعداد المشروع الأولي لقانون المالية.

2– مرحلة المصادقة على قانون المالية والميزانية: عندما تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية تمرره للبرلمان من أجل المصادقة على قانون المالية في أجل لايتعدى 75 يوم من تاريخ إيداعه لدي البرلمان وتمر عملية المصادقة على قانون المالية بالمراحل التالية:

– يتم إحالة مشروع قانون المالية على طاولة المجلس الشعبي الوطني من أجل مناقشته والمصادقة عليه؛

– يحال مشروع قانون المالية إلى لجنة الشؤون المالية والتي تقوم بدراسة المشروع من جميع جوانبه عندما يطلع أعضاء المجلس على تقرير لجنة المالية بخصوص مشروع المالية يقومون بمناقشتهم وإعطاء آرائهم وإنتقاداتهم ويكون ذلك بحضور وزير المالية يعتبر طرف دفاع على مشروع قانون المالية، يجب أن يكون وزراء القطاعات موجودين من أجل توضيح خطة كل قطاع من خلال هذا المشروع؛

– يقوم وزير المالية والوزراء بالإجابة على كل التساؤلات التي يقدمها النواب سواء كانت شفوية أو مكتوبة؛

– يتم تخصيص جلسة خاصة لأعضاء المجلس للمصادقة على مشروع قانون المالية وبعد الموافقة أغلبية أعضاء المجلس على المشروع أي المصادقة عليه يحال على مجلس الأمة بحيث يمر بنفس الخطوات التي مر بها في المجلس الشعبي الوطني بهدف المصادقة عليه من قبل أعضاء مجلس الأمة وعندما تتم المصادقة عليه يعرض مشروع قانون المالية على رئيس الجمهورية ليوقع عليه ويتم إقراره بعد نشره في عدد خاص من الجريدة الرسمية[1].

3– مرحلة تنفيذ الميزانية: تتولى الحكومة والممثلة في وزارة المالية مهمة تنفيذ الميزانية[2].

3–1 تنفيذ النفقات: ترتكز عملية تنفيذ النفقات على مبدأ رئيسي هو الفصل بين وظائف الآمر بالصرف والمحاسب العمومي بحيث يقوم الآمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للميزانية العامة بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي فيتم تنفيذ النفقات العامة عن طريق البدأ في صرفها على تغطية احتياج كل قطاع فعندما يتسلم الآمر بالصرف الإشعار المتعلق بالإعتمادات المالية يباشر مهامه والمتمثلة في إستهلاك وصرف هذه الإعتمادات وذلك بإختلاف أنواعها بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وعندما يتم إثبات النفقة العامة يقوم المحاسب بتسديدها.

---

[1]- لحسن دردوري: مرجع سابق، ص- ص : 167- 168.

[2]- محرزي محمد عباس: مرجع سابق، ص: 367.

3-2- تحصيل الإيرادات: يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المقدرة في الموازنة ويجب توفر شرطين وهما أصل الديون ورخصة الموازنة أما الإجراءات العامة لتحصيل الإيرادات فتتمثل في العمليات التالية:

- **الإثبات:** وهي عملية إدارية من إختصاص الآمر بالصرف وهو إجراء يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

- **الإحالة على التحصيل:** وتعرف بالتصفية وتسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والآمر بتحصيلها.

- **التحصيل:** وهي عملية من إختصاص المحاسب العمومي بحيث يعتبر التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبرام الديون العمومية.

4- مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: هذه المرحلة تعد من المراحل الرئيسية والهامة في إنجاح سياسة الميزانية العامة للدولة وتحقيق أهدافها بحيث نجد أن هناك أنواع عديدة للرقابة من بينها:

4-1- الرقابة الإدارية: تتم الرقابة الإدارية في الجزائر من قبل السلطة الإدارية من خلال أجهزة المفتشين الدائمين على مستوى الوزارة أو الإدارة الوصية ومن قبل السلطة المالية المختصة عن طريق الأجهزة المختصة التابعة لوزارة المالية والتي تقوم بالرقابة المالية على مستويين وهما:

- الرقابة المالية على كل الوزارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية وتتم من قبل المراقب والمحاسب العمومي؛

- الرقابة المالية على الأجهزة المالية نفسها بحيث تتم هذه الرقابة من قبل المفتشية العامة للمالية ويمكن للرقابة الإدارية أن تكون رقابة سابقة.

4-2- رقابة مجلس المحاسبة: يختص مجلس المحاسبة في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسبون العموميون والآمرون بالصرف حيث يقوم بمراجعتها مراجعة دقيقة، ومن جهة أخرى يقوم بمراقبة وتقييم أداء تسيير المؤسسات العمومية ومدى كفاءته.

الرقابة السياسية وتقوم بهذه الرقابة السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، والحكومة ملزمة بأن تقدم الحساب الختامي للميزانية في نهاية السنة المالية للبرلمان بغرفتيه وتكون فيه كل التفاصيل الفعلية والحقيقية للإيرادات التي تم تحصيلها والنفقات الفعلية التي تم صرفها وبالتالي مقارنتها بالمشروع الأولي للميزانية[1].

[1]- لحسن دردوري: مرجع سابق، ص- ص: 169- 170.

ثالثا- علاقة صندوق ضبط الموارد بالموازنة العامة للدولة: إن إنشاء الدولة الجزائرية لصندوق ضبط الموارد يعد خطوة هامة للحد من تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة بإعتبار هذه الأخيرة أداة مهمة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وسنحاول بإختصار عرض بعض المعلومات المتعلقة بصندوق ضبط الموارد.

1- إنشاء صندوق ضبط الموارد: لقد قامت الحكومة الجزائرية بإستحداث هذا الصندوق بموجب المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 2000/7/27 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق علما أنه قد خضع لتعديلات مهمة في 2004 و2006[1].

2- تعريفه صندوق ضبط الموارد: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ورقمه 103- 302[2].

3- تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي لهذا الصندوق.

4- أهداف الصندوق: كان الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن إنخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006 وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج.

5- مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات: يتم تمويل الصندوق من فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية لتكون مصدراً أخر لتمويل الصندوق[3].

---

[1]- المادة 10 من القانون 2000- 02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد37، المؤرخة في 2000/06/28.

[2]- بوفليح نبيل: **دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010- 2011، ص: 219.

[3]- عصماني مختار: **دورا لجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001- 2014)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01، 2013- 2014، ص: 177.

الفرع الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

إن إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية خلال الفترة(2001- 2014) كان أثرها واضحاً من خلال تزايد حجم النفقات العامة، خصوصاً وأن هذه الفترة عرفت إرتفاعاً في أسعار البترول وهو ما إنعكس ايجاباً على الوضعية المالية للدولة حيث إستغلت هذه الفوائض المالية في إنجاز المشاريع التنموية التي تجسدت في برامج الإستثمارات العمومية والتي مرت عبر عدة مراحل وتطلبت غلافاً مالياً ضخماً وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-05): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	الناتج الداخلي الخام (PIB)	نسبة الرصيد إلىPIB
2001	1505,5	1321	184,5	4227,1	4,36
2002	1603,2	1550,6	52,6	4522,8	1,16
2003	1974,4	1690,2	284,2	5252,3	5,41
2004	2229,7	1891,8	337,9	6149,1	5,50
2005	3081,7	1985,9	1095,8	7562	14,49
2006	3639,8	2453	1186,8	8501,6	13,96
2007	3687,8	3108,5	579,3	9352,9	6,19
2008	5190,5	4191	999,5	11043,7	9,05
2009	3676	4246,3	-570,3	9968	-5,72
2010	4392,9	4466,9	-74	11991,6	-0,62
2011	5790,1	5853,6	-63,5	14588,5	-0,44
2012	6339,3	7058,1	-718,8	16208,7	-4,43
2013	5957,5	6024,1	-66,6	16643,8	-0,40
2014	5719	6980,2	-1261,2	17205,1	-7,33

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport2005P :82 .
- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2010، ص: 210.
- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2014,P : 155.
- Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014 (www.ons.dz)
- قامت الباحثة بحساب النسب المؤوية.

يمكن توضيح رصيد الموازنة العامة للجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-04): تطور رصيد الموازنة العامة في الفترة(2001-2014)

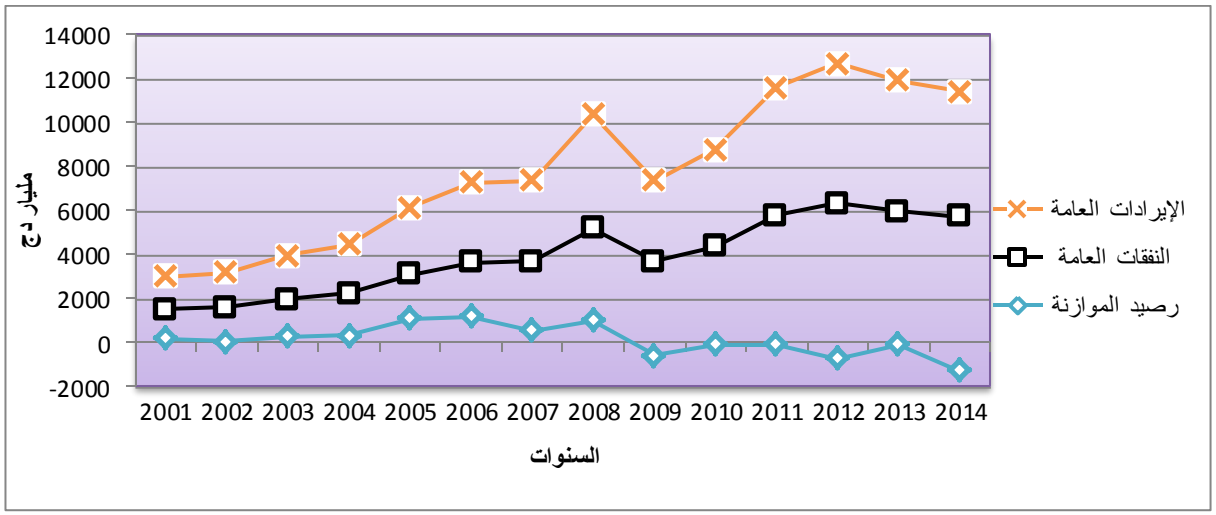

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(03-05).

من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم (03-05) وبالاستعانة بالشكل رقم(03-04) نلاحظ أنه في سنة2001 حققت الموازنة العامة للجزائر فائض بمقدار 184.5 مليار دج وسجل أعلى إرتفاع له سنة 2006 حيث بلغ 1186.8 مليار دج أما سنة 2007 فقد إنخفض فائض رصيد الموازنة إلى 579.2مليار دج بإنخفاض قدره 607.5مليار دج بالمقارنة مع سنة 2006 وسجل عجزاً سنة 2009 وهي نقطة التحول في رصيد الموازنة في الجزائر بسبب الأزمة المالية العالمية، التي شهد العالم خلالها ركودا إقتصادياً وإنخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي إنخفاض أسعاره وما أثر بدوره على إيرادات الجباية البترولية بإعتبار أن الجزائر معظم إيراداتها من الجباية البترولية ولكن في سنة 2010وسنة 2011 إنخفض العجز الميزانية إلى 74 مليار دج و63.5 مليار دج على التوالي. أما في سنة 2012 فقد إرتفع عجز الموازنة العامة إلى-718.8 مليار دج جراء الإنفاق الكبير فقد وصلت النفقات العامة إلى 7058.1 مليار دج أما في سنة 2014 فقد إرتفع العجز بشكل كبير جداً وصل إلى 1261.2 مليار دج بسبب تهاوي أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014.

- **تحليل نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام PIB:**

من خلال الجدول رقم(03-05) نلاحظ أن التطور في الإيرادات العامة للميزانية العامة في الجزائر أصبح يمثل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي ففي سنة 2001 حققت الموازنة العامة فائضاً معتبراً قدره 184.5مليار دج فأصبح رصيد الموازنة العامة للدولة يمثل 4.36%من PIB وهذه النسبة ترتفع وتنخفض على حسب إرتفاع الفائض في الموازنة العامة للدولة ففي سنة 2005 كانت نسبة رصيد الموازنة من PIB يقدر بـــ 14.49%وهي أعلى نسبة بالمقارنة مع باقي سنوات فترة الدراسة وشهدت سنة 2009 تسجيل نسبة سالبة قدرت بـــ 5.72-% بسبب تدهور أسعار البترول إثر الأزمة

المالية العالمية ومنذ ذلك الحين ورصيد الموازنة العامة إلىPIB سالب. أما سنة 2014 فقد تم تسجيل أكبر نسبة سالبة وصلت إلى 7.33-% بسبب إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية نتيجة إنخفاض الطلب وزيادة العرض وهذا يدل أن رصيد الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية، وهو ما أجبر الجزائر على إتباع سياسة مالية تقشفية وذلك نتيجة انعدام إيرادات بديلة دائمة وعدم وجود قطاعات إنتاجية قوية تبعد الموازنة العامة للدولة عن الهزات الخطيرة لانخفاض أسعار البترول، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-05): نسبة رصيد الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام PIB

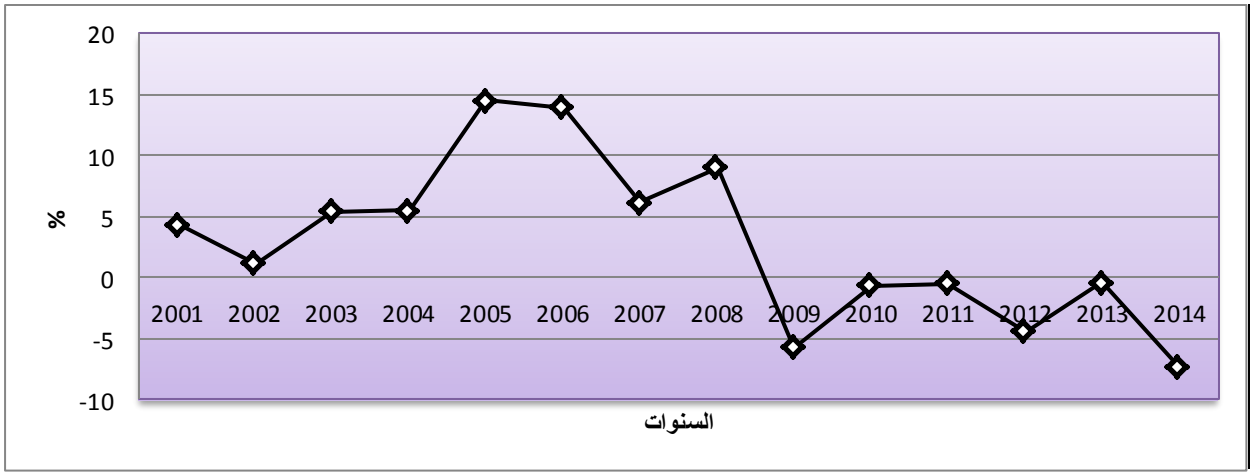

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول(03- 05).

المبحث الثاني: واقع سوق العمل في الجزائر

سيتم في هذا المبحث دراسة واقع سوق العمل في الجزائر وذلك من خلال إبراز خصائصه وعرض بعض هياكل وآليات مكافحة البطالة في الجزائر وتحليل واقعه من خلال عرض تطورات مؤشراته خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول: خصائص سوق العمل في الجزائر

يتميز سوق العمل الجزائري بالعديد من الخصائص أهمها تجزؤه إلى أسواق رئيسية التي تتفرع إلى أسواق فرعية وجموده وظهور البطالة الصريحة فيه، ونقص التشغيل، وأخيرا طول البقاء في قوة العمل.

أولا: تجزئة سوق العمل: ينقسم سوق العمل في الجزائر على سوقين رئيسيين وهما سوق العمل الرسمي وسوق العمل الغير رسمي وكل منهما ينقسم إلى أسواق فرعية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03-06): هيكل سوق العمل في الجزائر

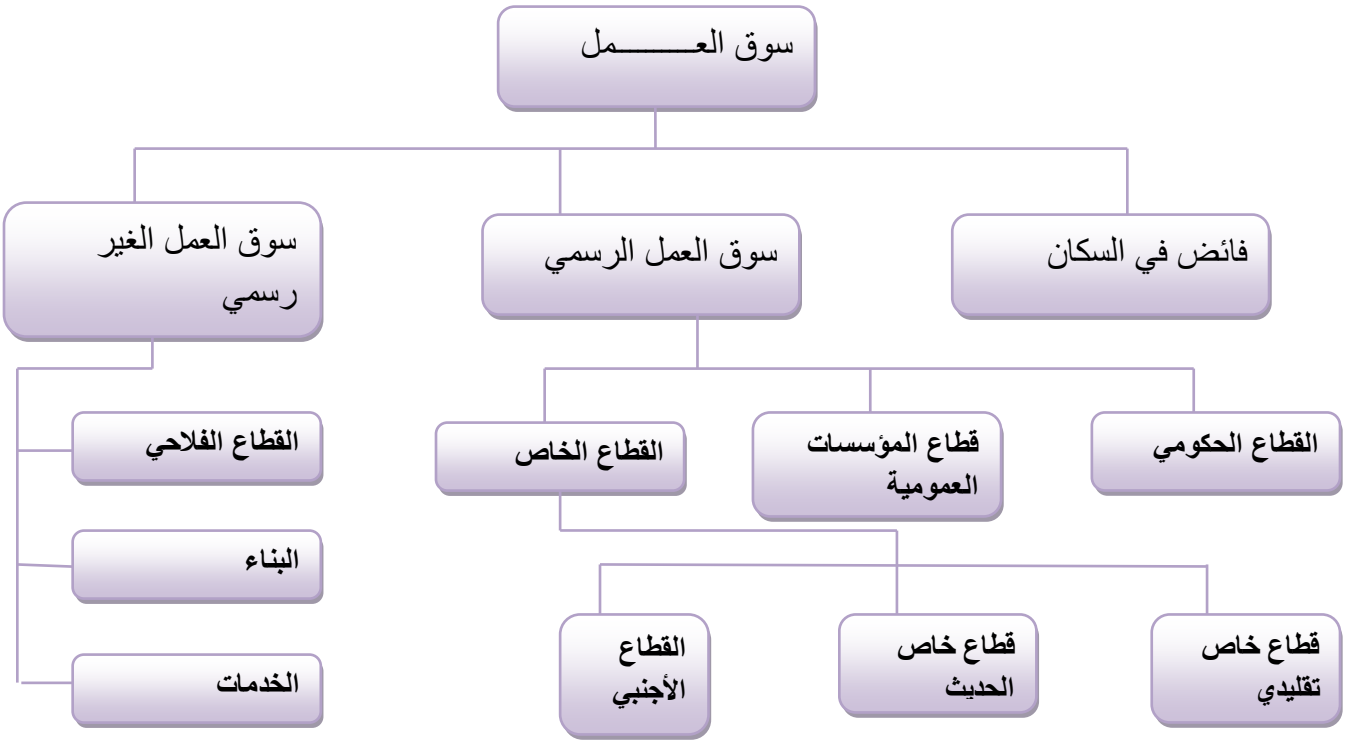

المصدر: مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص: 197.

1- سوق العمل الرسمي: وهو سوق مستقر ضمن الحكومة ويخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها:

1-1- القطاع الحكومي: وهم الذين يعملون في القطاع الحكومي والشركات العامة في ضوء أوضاع لائحة أو تعاقدية توفر قدرا كبيرا من الإستقرار في العمل وثبات الدخل. كما تفتح فرص زيادة التأهيل

ومن ثمة الترقية وتتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الإجتماعي والعمل النقابي وبالتالي نجد معلومات إحصائية عن المتعطلين من سبق لهم العمل في هذا الإطار وهي أدق الإحصائيات في بلدان العالم الثالث وعلى إثرها يمكن حساب قياس نسبة مشاركة فئة معينة من الأطفال والمرأة في قوة العمل إلا أن وفرة العاملين والخاصة بالإدارة الحكومية والقلة النسبية لساعات العمل الفعلية مع تدهور الأجر الحقيقي للعاملين بسبب التضخم تلجأ أعداد كبيرة إلى عمل أخر لبعض الوقت وبالتالي غياب الإحصاء الرسمي لهذا العمل الموازي لهذه الفئة وبالتالي نجد أن وزارات القوى العاملة أو العمل تحفظ هذه الفئة.

يمثل هذا القطاع أهم أسواق العمل في الجزائر من حيث إتاحة فرص العمل والعمل على إنشائها وقد كرست التشريعات منذ 1990 مبادئ ومرونة التشغيل وذلك للحفاظ عليه وتتعلق هذه القوانين فيمايلى:

- الوقاية وحل نزاعات العمل الجماعية وممارسة حق الإضراب؛
- المراقبة والتحكم من طرف السلطات العمومية؛
- حقوق وواجبات العامل والحماية الاجتماعية؛
- النقابات والدفاع عن العمال؛
- الحفاظ على التشغيل وحماية المؤجرين للمؤسسات الهيكلة؛
- آليات التقاعد المسبق؛
- التأمين عن البطالة.

كل هذه القوانين وغيرها ساهمت ولو بشكل جزئي بأن تبقى الحكومة وفية لإمتصاص جزء من البطالة وعلى الرغم مما تبذله الجزائر من خلال زيادة العاملين في القطاع الحكومي، لكن ذلك زاد من إنتشار البطالة المقنعة التي مست الجزائر في عهد كانت تطبق فيه النظام التخطيط المركزي والسياسة الإجتماعية المتميزة ولم يقابله في ذلك خلق مناصب عمل منتجة، ويتمتع العمال التابعين للقطاع الحكومي بإستقرار الوظائف وبالحد الأدنى للأجور طبقا للقانون الأساسي للعامل وإن كانت أجور هذا القطاع تتسم بالانخفاض بالمقارنة مع أسواق العمل الفرعية الأخرى، ويلاحظ أن الأجور لم تتغير كثيرا في ظل الإصلاحات الإقتصادية المفروضة على الجزائر[1].

1-2- قطاع المؤسسات العمومية : لعبت المؤسسات الحكومية دورا كبيرا في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي قبل الثمانينات، ولكن الهيكلة وإعادة هيكلة هذا القطاع عدة مرات، جعلت المؤسسات العمومية تستغني تدريجيا عن التوظيف وخاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برامج الخوصصة بالإتفاق مع المؤسسات المالية العالمية حيث تم تصفية وبيع الكثير من هذه المؤسسات مما ترتب عن ذلك إنخفاض عدد العاملين بشركات القطاع العام وبفعل سن التقاعد المسبق في سن إنهاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمال جدد، تغير دور القطاع العام من قطاع لإستعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر

[1] - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص-ص: 196-197.

من مصادر إفراز البطالة في الجزائر وما أسري من إمتيازات في قطاع الإدارة، أسري على القطاع العمومي إلا أنه يختلف عن سابقه من حيث مستوى الأجور، حيث تتسم أجور المؤسسات العمومية بالارتفاع النسبي بالمقارنة بقطاع الإدارة، نتيجة بعض الحوافز سواء كانت الحوافز جماعية أو فردية وفق الإتفاقيات الثنائية بين العمال وأرباب العمل.

1-3- القطاع الخاص: أي هي فئة العاملين لحسابهم الخاص من عمل معهم من أفراد العائلة ونجد ذلك في الأرياف في مجال الزراعة أوفي المدن في مجال الحرفة وهذه الفئة من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع وكلما زاد نصيب أي قطاع من القوي العاملة زاد الوزن النسبي لهذه الطائفة من العاملين، وإقتصرت الدراسات الجادة المتعلقة بأوضاع هذه الفئة على البحث الميداني ومن ثم تبقى قضية البطالة الحقيقية عبر التفسيرات الرسمية في هذا المجال مفتقرة لأي أساس نظري ومحتاجة لكثير من الدراسات.

يشارك القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية للجزائر وفقا للسياسة الإقتصادية الدولية، فقد إنحصر دوره عند تطبيق سياسة الإقتصاد الموجه في بعض الأعمال البسيطة ولم يساهم في التنمية الإقتصادية للجزائر بشكل فعال وإستمر هذا الوضع إلى غاية تطبيق سياسة التفتح الاقتصادي، بدأ دوره كشريك في التنمية وإستيعاب القوة العاملة وخاصة بعد تطبيق خوصصة المؤسسات العمومية، وما ميز هذا القطاع عدم الإستقرار الوظيفي، وذلك للتهرب من الضمانات المترتبة عن الوظيفة وخاصة لدا المؤسسات المصغرة، ويتميز القطاع الخاص بثلاث أنواع من سوق العمل:

1-3-1-سوق القطاع الخاص التقليدي: وتمثله المشروعات المنشأة وفق قانون الإستثمار لسنة 1993م يستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبه متوسط عدد العمال 4 أشخاص وبه رأس مال منخفض.

1-3-2-سوق القطاع الخاص الحديث: يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال ومتوسط عدد العمال به 15-20 عامل ويتمتع بإعفاءات ضريبية وجمركية عديدة عليه التشريعات بقانون العمل[1].

1-3-3-القطاع الأجنبي: يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا حديثة ورأس مال وهو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة وذات خبرة طويلة ومؤهلات كبيرة غالبا من خرجي الجامعات الوطنية أو الخارجية، وينشط هذا القطاع في ميدان المحروقات وبدرجة أقل في قطاع البناء والأشغال العمومية، ويخص العاملون في هذا القطاع بالأجور العالية ومستويات عالية من التدريب والتكوين.

2- سوق العمل الغير رسمي: إنه يمثل السوق الرئيسي للعمل، وهو سوق تتزايد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع قانوني ويحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية

[1] - مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص- ص: 200-201.

كثيرة وأن نمو العمل في القطاع غير رسمي يتحدد حسب الدورة الإقتصادية حيث أنه ينمو ويتسع عندما تتجه الدورة الإقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود.

ويتميز بالإفتقار إلى الحماية الإجتماعية نظرا للقيود القانونية التي تحكم نظام التأمينات الإجتماعية بالإضافة إلى مرونة هذا السوق والولوج فيه بسهولة وبعدما أدى إتساعه بشكل واضح على مستوى العالم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين بفعل مجموعة من العوامل وخاصة لدى الدول التي طبقت الإصلاح الإقتصادي (التثبيت والتعديل الهيكلي) سواء نتيجة لهذه السياسات أو نتيجة للأزمات الإقتصادية وقد مس هذا العمل الغير رسمي حتى الدول الصناعية وأدى إلي ظهور العمل غير رسمي من خلال سياسة الدولة المنتهجة سواء بالإهتمام بالسياسات الإستثمارية وتحرير التجارة، وتشجيع الصادرات للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة وهو مايؤدي إلى تقليص كثافة العمل لديها ومنها زيادة حدة البطالة كذلك تطبيق النظام الجبائى بعبء ضريبي كبير يجعل التهرب منه عن طريق السوق الموازية ومنها العمل الغير رسمي ويتسم هذا السوق بصغر الوحدات مقاسا بعدد المشتغلين فيه وبقيمة رأس المال المستثمر، وبالتالي فإن الطلب على العمل في القطاع غير رسمي هو الذي أدى إلى إنشاء فرص للعمل بجانب عدد كبير من الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا وكثيرا ما يكون منقوصا بحيث تميزه دخول منخفضة وفرص عمل ذات نوعية متدنية وشروط وظروف عمل سيئة والقيمة المضافة التي تولدها ضعيفة وخاصة لدى المرأة، ونجد في هذا السوق العديد من الأسواق الفرعية. وأن العمل الغير رسمي يتمحور في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة غير الرسمية.

إن عرضنا لظاهرة سوق العمل في تجزئة سوق العمل تبين التداخل بين الأسواق الرئيسية و الأسواق الفرعية حيث تنتشر هذه الظاهرة في الكثير من الوظائف، فالعاملون في الإدارة العمومية والمؤسسات الإقتصادية العمومية يزاولون في نفس الوقت وظائف سواء في القطاع الخاص التقليدي أوفي سوق العمل غير رسمي وخاصة الأعمال الحرة وهي ظاهرة منتشرة في سوق العمل الجزائري.

وإن كانت غير قانونية فإن تراكم الوظائف غير مسموح به في التشريع الجزائري ويتداخل سوق العمل رسمي مع سوق العمل الغير رسمي ويرجع هذا التداخل إلى ظاهرة تدفق العاملين بالقطاع الحكومي وتدني أجورهم في هذا القطاع، كما نلاحظ تداخل بين العمل غير رسمي بحيث نجد إن الفرد لديه مجموعة من الوظائف في القطاع الفلاحي وفي قطاع التجارة مثلا. كما أن تجزئة سوق العمل في الجزائري يتسم بتباين الأجور في الأسواق وبذلك نجدها تتشابه مع نظرية تجزئة سوق العمل.

ثانيا- جمود سوق العمل: إن ضعف الإنتقال من عمل لآخر جعل من سوق العمل الجزائري بأن يصبح جامدا ويكون ذلك إما جمودا أفقيا وهو الإنتقال من عمل لعمل أخر أفضل من حيث ظروف

العمل كالترقية والتكوين والأجر والمكافآت وذلك راجع لعدم تجانس عنصر العمل في حد ذاته، أو جمود رأسيا ويعني ذلك ضعف الترقيات بناء على الكفاءة دون إعتبارات أخرى وبالتالي زيادة الأجور زيادة ملموسة، وغالبا ما يكون الجمود في الأسواق المنظمة، ويرجع ذلك لإعتبارات تنظيمية وتشريعية التي تحدد مواصفات معينة للوظيفة من حيث درجة الشهادة ومدة التكوين والتربص، أي الشروط الواجب توافرها في المنظمة دون النظر لطبيعة العمل ومهارة العامل وهو ما أدى إلى تفاعل في الأجور تبعا لمؤهل العامل ونوعية القطاع الذي يعمل به، إن ظاهرة جمود سوق العمل تتكامل مع ظاهرة تجزؤ سوق العمل، إذ توجد وظائف يصعب على الكثير من الفئات في المجتمع الحصول عليها.

ثالثا- إنتشار ظاهرة البطالة: من سمات سوق العمل الجزائري إنتشار ظاهرة البطالة بجميع أنواعها، فالبطالة الصريحة بدأت تظهر عند تشبع قطاعات المؤسسات الاقتصادية العمومية مع نهاية السبعينات ومع بداية الثمانينات عند تنامي الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقف الجهاز الحكومي على تعيين المتخرجين من الجامعات والمعاهد وقيام المؤسسات الإقتصادية العمومية بالتخلص من العمال سواء بالتقاعد المبكر أو المسبق، أو بالتسريع الجماعي، ظهرت البطالة بشكل في المجتمع الجزائري وخاصة لدى الطبقات الحاملة للشهادات العليا.

رابعا- ظاهرة نقص التشغيل: إن سوق العمل الجزائري يتسم بنقص التشغيل وهي قلة إستغلال أحد العناصر المكونة للإنتاج وخاصة العمل البشري، ويشمل مفهوم نقص تشغيل الحالات التي يمارس فيها الفرد عملا ولكن الوقت اقل من المعتاد (35أو40 ساعة أسبوعيا) وتسمى كذلك بالبطالة الجزئية وهي ما تسمى بنقص التشغيل الظاهر أما نقص التشغيل غير الظاهرة فيكون عند مستوى إنتاجية منخفضة، أو دون إستغلال القدرات والمهارات للعنصر البشري وهو ما يعرف بالبطالة المقنعة[1].

إن أهم ما يميز سوق العمل في الجزائر هو:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف؛
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات الشغل؛
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود إختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب؛
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل؛
- إنعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار؛
- صعوبة الحصول على القروض البنكية بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع؛

[1]- مدني بن شهرة: مرجع سابق، ص- ص: 204- 205.

– ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل وترجيح المعالجة الإجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات[1].

المطلب الثاني: آليات وأجهزة دعم التشغيل في الجزائر

لمواجهة تدهور سوق العمل سعت الحكومة الجزائرية من خلال سياستها الإقتصادية والمالية إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات كان من بينها إنشاء هياكل والآليات من أجل تعزيز فرص التشغيل ومكافحة شبح البطالة الذي أصبح يهدد نسيجها الإقتصادي والإجتماعي لهذا سنستعرض بعض هذه الأجهزة فيما يلي:

أولا– وكالة التنمية الاجتماعية (ADS): هي مؤسسة عمومية أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 26– 232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 ه والموافق لـــ29 يوليو 1996 م، والذي حدد قانونها الأساسي بحيث تعتبر محاربة الفقر والتهميش الإجتماعي إحدى أهدافها الرئيسية، تخضع مختلف نشاطاتها للمتابعة الميدانية من طرف وزير التضامن الوطني، وتشرف الوكالة على مجموعة من البرامج منها الموجهة للأفراد ومنها البرامج الموجهة للجماعات السكانية (مشاريع تنموية)، تتمتع وكالة التنمية الاجتماعية بإستقلالية مالية حيث تسير الصناديق المالية المخصصة من طرف السلطات العمومية للمساعدة الإجتماعية إنطلاقا من صندوق الإجتماعي للتنمية، وتتشكل موارد الوكالة بالإضافة إلى إعانات الصندوق الاجتماعي للتنمية، من الهبات والتبرعات أو من القروض الممنوحة من طرف كل هيئة خاصة أو عمومية أو دولية.

1– **برامج الدعم والتشغيل الممولة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية:** هناك برامج ممولة من طرف وكالة التنمية الإجتماعية تهدف إلى خلق مناصب عمل جديدة وبطريقة ومكثفة من خلال دعم وتشجيع المشاريع والمبادرات الشابة. نتطرق إلى هذه البرامج كما يلي:

1–1– برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية:

– جهاز الشبكة الإجتماعية ويتمثل هذا الجهاز في كل من المنحة الجزافية للتضامن(AFS) ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة لصالح الفئات عديمة الدخل(IAIG)

– برامج الخلايا الجوارية

1–2– برامج التشغيل والإدماج: وتضم كل من:

– **برامج عقود ما قبل التشغيل (CPE):** يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب الجامعي البطال والتقنيين السامين العاطلين عن العمل والباحثين عن منصب شغل خاصة الذين ليست لديهم خبرة مهنية ويطلبون العمل لأول مرة من العمر 19 إلى 35 سنة.

---

[1]-رحيم حسن وحاجي فاطمة: **إشكالية البطالة في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، ص: 4.

- **برامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية(ESIL):** يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث يقترح عليهم مناصب شغل تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الإقتصادية المحلية.

- **برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات استعمال مكثف لليد العاملة(TUP- HIMO):** تم وضعه سنة 1997 للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة[1].

ثانيا- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) : أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94المؤرخ في 6 يوليو سنة1994[2]، وتتمثل مهام الصندوق في إطار القوانين التنظيمات المعمول بها فما يأتي :

- يضبط بإستمرار بطاقية المنخرطين ويضمن تحصيل الإشتراكات المخصصة لتمويل آداءات التأمين على البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته؛
- يسير الأداءات المقدمة بعناوين الخطر الذي يغطيه؛
- يساعد ويدعم بالإتصال مع المصالح العمومية لتشغيل وإدارته البلدية والولاية وإعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداء تأمين عن البطالة في حياة النشيطة؛
- ينضم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
- يؤسس ويحفظ صندوق الإحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين من جميع الظروف ويساهم الصندوق في نطاق مهامه، وبالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير أحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكلف بهم، لاسيما من خلال ما يأتي:
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانته؛
- التكفل بالدراسات التقنية الإقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم ويتم ذلك بالإتصال مع مصالح العمومية للتشغيل؛
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب الاتفاقية.

ثالثا- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وحدد قانونيها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996[3]. ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات؛

---

[1]- شباح رشيد: مرجع سابق، ص- ص: 142- 144.
[2]- المرسوم التنفيذي 188/94، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 44، المؤرخ في 7 يوليو 1994.
[3]- المرسوم التنفيذي رقم 296/96، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، المؤرخ في 11 سبتمبر 1996.

– تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛

وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي:

– تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع؛

– إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛

– إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة؛

– ضمان متابعة ومراقبة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستقلال وحتى في حالة النشاط؛ والجهاز موجه للشباب البطال من:

– أصحاب المبادرات للإستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون إستعداداً وميولاً، وتتراوح أعمارهم بين 19– 35 سنةّ؛

– يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه؛

– كذلك الإستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وبإستثناء النشاطات التجارية البحتة وإعلاميا بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن. تمول الوكالة المشاريع حسب المستوى وطريقة التمويل[1].

رابعا– الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM): هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06–77 المؤرخ في 18 فيفري 2006 وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل. تأسست سنة 1990 وهي تلعب دور الوسيط بين عارضي والطالبين له، فالتنسيق بينهما عن طريق هذه الوكالة يؤدي إلى تعديل سوق العمل وتسويتها في الأمد البعيد. وتتولى الوكالة المهام التالية:

– تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية واليد العاملة وتطورها؛

– جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة بينها؛

– متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب وتنظيم البطاقية الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها؛

– ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الإتفاقيات والإتفاقيات الدولية في مجال التشغيل[2].

خامسا– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04–14 المؤرخ في22جانفي 2004 [3]. وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى

---

[1]-.بن طاجين محمد عبد الرحمان: مرجع سابق، ص- ص: 76- 77.

[2]- بن فايزة نوال: **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990- 2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيلANEM** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008- 2009، ص- ص: 88- 89.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 04- 14، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، 25 جانفي 2004.

الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم. وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 08–10 المؤرخ في 27 جانفي 2008 أسندت الوصاية على الوكالة إلى الوزير المكلف بالتضامن الوطني. وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي. وتضطلع الوكالة بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

– تدعم المستفيدين وتقدم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

– تمنح قروض بدون مكافأة؛

– تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

– تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة، تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

– تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛

– تقدم الإستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛

– تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة

سادسا– جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP): أنشا هذا الجهاز بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08–126 المؤرخ في 19افريل 2008 ويهدف إلى[1]:

– تشجيع الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين وتشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين وتشغيل وتوظيف.

– ويوجه هذا الجهاز إلى ثلاث فئات من طالبي العمل المبتدئين:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خرجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، **الفئة الثانية:** الشباب خرجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهيديا، **الفئة الثالثة:** الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08- 126، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22، 30 أفريل 2008.

ويترتب على إدماج فئات طالبي العمل السابقة الذكر إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم أو الهيئة المكونة والمستفيد. وتتخذ عقود الإدماج الشكل التالي: عقد إدماج حاملي الشهادات بالنسبة للفئة الأولى، عقد إدماج مهني بالنسبة للفئة الثانية، عقد تكوين – ادمجاً بالنسبة للفئة الثالثة. وينصب المستفيدون من عقود إدماج حاملي الشهادات وعقود الإدماج المهني لدى المؤسسات العمومية والخاصة والمؤسسات والإدارات العمومية. أما المستفيدون من عقود تكوين– إدماج في فيتنصبون أما في ورشات الأشغال المختلفة التي تبادر بها الجماعات المحلية ومختلف قطاعات النشاط وأما لدى حرفيين معلمين لمتابعة التكوين.

وتحدد مدة عقد الإدماج كما يلي:

– سنة واحدة غير قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي؛

– سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة بناء على طلب المستخدم في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية؛

– مدة الورشة في ورشات الأشغال المختلفة (المنصوص عليها في المادة 5 من هذا المرسوم)؛

– سنة واحدة غير قابلة للتجديد بالنسبة بالنسبة للتكوين لدى الحرفيين المعلمين؛

– يترتب على توظيف الشباب المستفيدين من عقود الإدماج لدى المؤسسات العمومية والخاصة مساهمة الدولة في إطار عقد عمل مدعم. وتدفع هذا المساهمة لمدة 3 سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، وسنتين بالنسبة لعقود الإدماج المهني وسنة واحدة لعقود تكوين – إدماج.

ويمكن توضيح هذه الهياكل والآليات في الشكل التالي:

الشكل رقم(03-07): هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

المصدر: رحيم حسن: **سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ولاية برج بوعريريج الجزائر، العددان 21-22، شتاء- ربيع 2013، ص: 140.

المطلب الثالث: تحليل واقع سوق العمل في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر مع ذكر أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه التغيرات.

الفرع الأول: تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر

لتوضيح تطور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر سنحاول عرض بعض الإحصائيات من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وكذا بعض الإحصائيات من مصادر ثانوية لإبراز أهم التطورات التي مر بها سوق العمل الجزائري خلال الفترة (2001–2015) والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(03–06): تطور بعض مؤشرات سوق العمل خلال الفترة (سبتمبر 2001– سبتمبر 2015)

الوحدة:(بالآلاف)

السنوات	السكان النشيطون		المشتغلون		البطالون		نسبة بطالة الشباب(16-24)
	العدد	نسبة النشاط%	العدد	نسبة التشغيل%	العدد	نسبة البطالة%	
سبتمبر2001	8568	41	6229	29,8	2339	27,3	-
سبتمبر2003	8762	39,8	6684	30,4	2078	23,7	-
سبتمبر2004	9470	42,1	7798	34,7	1672	17,7	-
سبتمبر2005	9493	41	8044	34,7	1448	15,3	31,1
أكتوبر2006	10110	42,5	8869	37,2	1241	12,2	24,3
أكتوبر2007	9969	40,9	8594	35,3	1375	13,8	27,4
ديسمبر2008	10315	41,7	9145	37	1170	11,3	23,8
سبتمبر2009	10544	41,4	9472	37,2	1072	10,2	21,3
سبتمبر2010	10812	41,7	9735	37,6	1076	10	21,5
سبتمبر2011	10661	40	9599	36	1062	10	22,4
سبتمبر2012	11423	42	10170	37,4	1253	11	27,5
سبيتمبر2013	11964	43,2	10788	39	1175	9,8	24,8
أفريل 2014	11716	41,5	10566	37,5	1151	9,8	24,8
سبتمبر2014	11453	40,7	10239	36,4	1214	10,6	25,2
سبتمبر2015	11932	41,8	10594	37,1	1337	11,2	29,9

المصدر:تم إعداد الجدول من طرف الباحثة اعتمادا على:

- **إحصائيات 2001 و2004: حوصلة إحصائية 1962- 2011 الديوان الوطني للإحصاء.**
- **إحصائيات 2005-2015: 726: N° ,ONS ,Activité, emploi & chômage en septembre 2015**
- **تم تقريب الأرقام بالآلاف من طرف الباحثة من (سبتمبر 2001- سبتمبر2004).**

ومجرد النظر في معطيات الجدول يظهر أن نسبتي التشغيل والنشاط في إرتفاع مستمر، أما نسبة البطالة شهدت إنخفاض وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(03-08): تطور نسبة النشاط، التشغيل والبطالة خلال الفترة (سبتمبر2001- سبتمبر 2015)

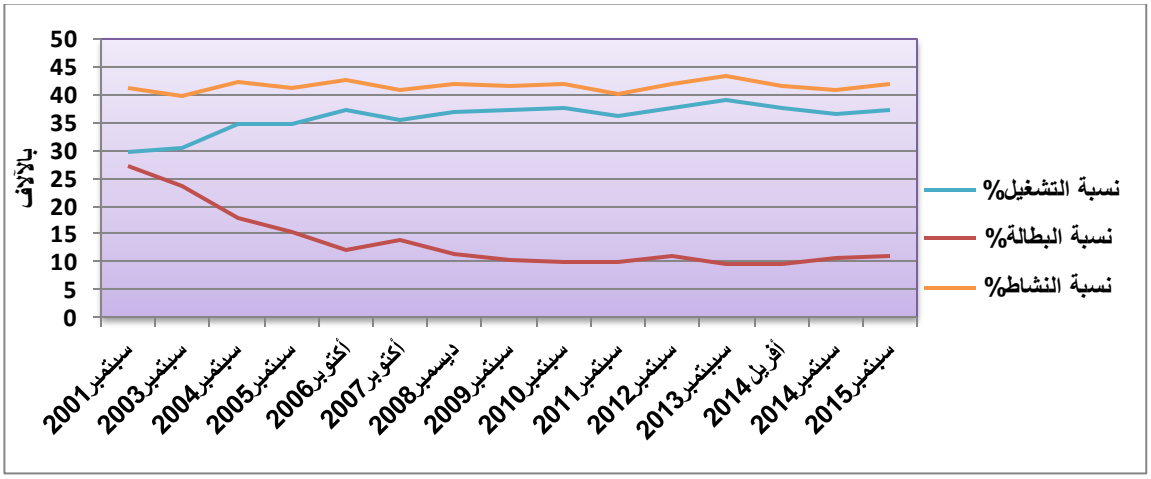

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03- 06).

من خلال القراءة الإحصائية للجدول(03-06) وبالإستعانة بالشكل رقم (03-07) نلاحظ أن عدد السكان النشطين في تزايد مستمر خلال الفترة من سبتمبر 2001 إلى سبتمبر2015 حيث بلغ عددهم 8 ملايين 568 ألف شخص سنة 2001 ليصل في سبتمبر 2015إلى 11 مليون و932 ألف شخص أي بزيادة قدرها 3 ملايين 366 ألف شخص ماعدا سنة 2003 و2007التي سجلت خلالهما إنخفاض طفيف في نسبة النشاط . كما سجل أيضا إرتفاع في عدد السكان المشتغلون حيث بلغ عددهم 6 ملايين 229 آلف شخص أي ما نسبته 29.8% في سبتمبر2001 إلى10 ملايين و594 ألف شخص بنسبة 37.1% في سبتمبر 2015 بزيادة قدرها 8.3% في حين سجل إنخفاض تدريجي لعدد السكان البطالون خلال الفترة مابين 2001 إلى غاية 2013 من 27.3% إلى9.8% بإنخفاض قدره 17.4% ما يدل على سعي الحكومة الجزائرية للقضاء على مشكلة البطالة التي تهدد نسيجها الإجتماعي والإقتصادي من خلال بث عدة برامج تنموية وإتخاذ إجراءات وآليات للتمكن من التصدي لهذه المشكلة ومعالجتها. لكن في سبتمبر2015 ارتفعت نسبة البطالة 2015 إلى 11.2%

وإنخفض معدل البطالة بين الشباب (16-24) من 31.1% في سبتمبر 2005 إلى 29.9%في سبتمبر 2015. و حتى تكون الصورة أوضح نستعين بالتمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (03-09): معدل بطالة الشباب (16-24) في الجزائر خلال الفترة (سبتمبر 2005- سبتمبر 2015)

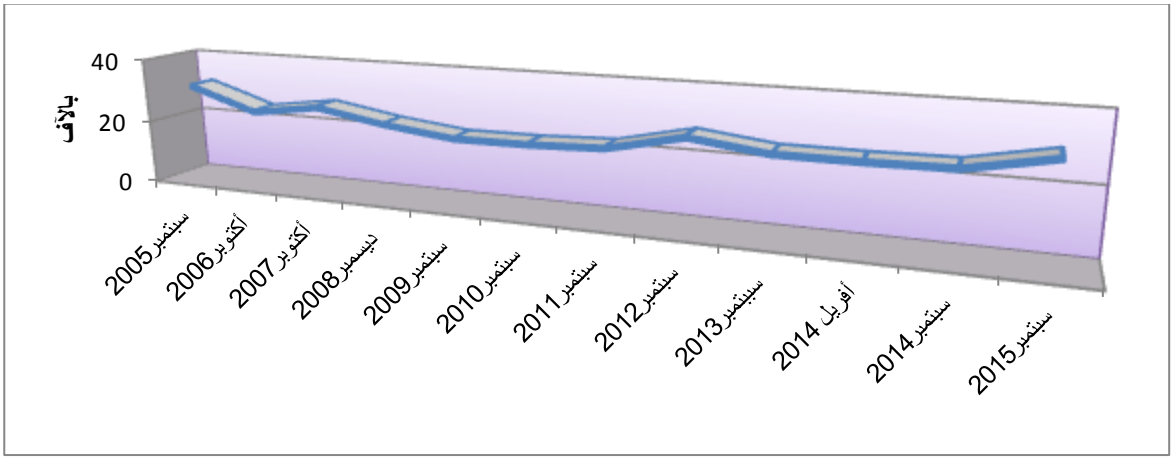

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدول رقم (03- 06).

الفرع الثاني: توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية:

سنحاول معرفة تطور المشتغلين حسب الحالة المهنية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-07): توزيع الفئة العاملة حسب الوضعية المهنية خلال الفترة (سبتمبر 2005- سبتمبر 2015)

الوحدة:(بالآلاف)

السنوات	المستخدمين وأصحاب المهن الحرة	الأجراء الدائمين	أجراء غير دائمين و المتدربين	المساعدات العائلية
سبتمبر 2005	2183	3076	2203	582
أكتوبر 2006	2846	2901	2430	692
أكتوبر 2007	2516	2909	2680	489
ديسمبر 2008	2655	3198	2815	477
سبتمبر 2009	2762	3136	3101	473
سبتمبر 2010	2847	3208	3250	404
سبتمبر 2011	2963	3456	2978	202
سبتمبر 2012	2882	3675	3396	217
سببتمبر 2013	3117	3878	3562	231
أفريل 2014	3116	3785	3508	156
سبتمبر 2014	2811	3640	3623	165
سبتمبر 2015	3042	4542	2855	155

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على:

- **Activité, emploi & chômage en septembre 2015, ONS , N° :726**

ولتوضيح الصورة أفضل سنعمل على تحويل الأرقام إلى أعمدة بيانية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-10): تطور المشتغلون حسب الحالة المهنية في الجزائر خلال الفترة (سبتمبر 2005- سبتمبر 2015)

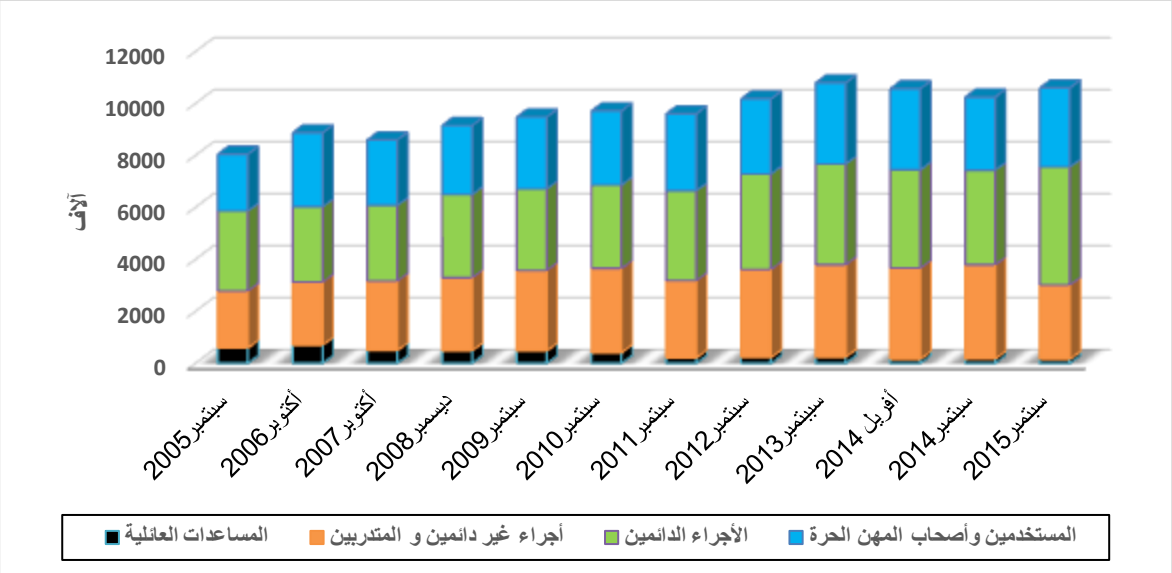

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدول رقم (03- 07).

من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم (03-07) وبالنظر إلى الشكل رقم (03- 08) نلاحظ أن عدد المستخدمين وأصحاب المهن الحرة شهد إرتفاعاً من 2 مليون و183 ألف شخص في سبتمبر 2005 إلى 3 مليون 42 ألف شخص في سبتمبر 2015. في حين إرتفعت عدد الأجراء الدائمين من 3 مليون و 76 ألف إلى 4 مليون 542 ألف شخص خلال نفس الفترة، أما أجراء غير دائمين والمتدربين فقد وصل إلى 2 مليون و855ألف شخص عند نهاية الفترة في حين عرفت المساعدات العائلية انخفاض وصل في سبتمبر 2015 إلى155 ألف شخص.

<u>الفرع الثالث: تطور السكان المشتغلون في مختلف القطاعات الإقتصادية</u>

يعتبر هذا التصنيف من بين أهم تصنيفات السكان المشتغلين ذلك لأنه يعطي فكرة حول توجهات العمال إلى قطاع ما على حساب قطاع أخر ومن جهة أخرى يعطي هذا التصنيف فكرة حول القطاعات التي تولي لها الحكومة إهتمام أكبر سنحاول دراسة تطور عدد السكان المشغلون في مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات) وسنهتم بأهم الأسباب التي تتحكم في تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر والجدول التالي يوضح توزيع و تطور السكان المشتغلون في مختلف القطاعات مدعمين الفكرة بالنسب المئوية التي من شأنها إعطاء صورة أسهل لتعامل مع الأرقام المجردة.

الجدول رقم (03-08): توزيع السكان المشتغلين وفقا للقطاعات الإقتصادية خلال الفترة (سبتمبر 2001- سبتمبر 2015)

الوحدة:(بالآلاف)

السنوات	المشتغلون	الفلاحة		الصناعة		بناء وأشغال عمومية		التجارة والخدمات	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %
سبتمبر 2001	6229	1312	21,06	861	13,82	650	10,44	3406	54,68
سبتمبر 2003	6684	1412	21,13	804	12,03	800	11,97	3668	54,88
سبتمبر 2004	7798	1617	20,74	1061	13,61	967	12,40	4153	53,26
سبتمبر 2005	8044	1381	17,17	1059	13,17	1212	15,07	4393	54,61
أكتوبر 2006	8869	1610	18,15	1264	14,25	1258	14,18	4738	53,42
أكتوبر 2007	8594	1171	13,63	1028	11,96	1524	17,73	4872	56,69
ديسمبر 2008	9145	1252	13,69	1141	12,48	1575	17,22	5178	56,62
سبتمبر 2009	9472	1242	13,11	1194	12,61	1718	18,14	5318	56,14
سبتمبر 2010	9735	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23
سبتمبر 2011	9599	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
سبتمبر 2012	10170	912	8,97	1335	13,13	1663	16,35	6260	61,55
سبتمبر 2013	10788	1141	10,58	1407	13,04	1791	16,60	6449	59,78
أفريل 2014	10566	1007	9,53	1329	12,58	1743	16,50	6486	61,39
سبتمبر 2014	10239	899	8,78	1290	12,60	1826	17,83	6224	60,79
سبتمبر 2015	10594	917	8,66	1377	13,00	1776	16,76	6524	61,58

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

- **إحصائيات 2001 و2004: حوصلة إحصائية 1962- 2011 الديوان الوطني للإحصاء.**
- **إحصائيات 2005-2015 Activité, emploi & chômage en septembre 2015, ONS , °726**
- **تم تقريب الأرقام بالآلاف من طرف الباحثة (سبتمبر 2001 –سبتمبر 2004) وقامت بحساب النسب.**

بالتركيز على أرقام الجدول السابق يتبين أن القطاع المهيمن على سوق العمل هو قطاع الخدمات لكن المتتبع للأرقام لا يعطي صورة واضحة ولتوضيح أكثر سنحاول تحويل معطيات الجدول السابق إلى أعمدة بيانية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (03-11): تطور عدد السكان المشتغلون في الجزائر في مختلف القطاعات الإقتصادية خلال الفترة (سبتمبر 2001- سبتمبر 2015)

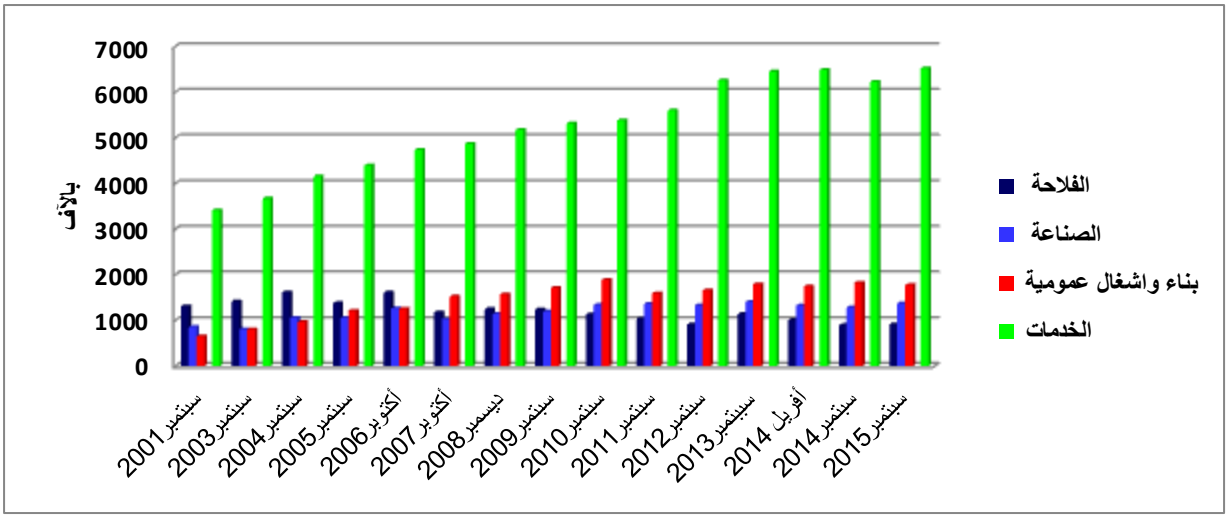

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(03- 08).

نلاحظ من خلال الجدول رقم(03-08) وبالاستعانة بالشكل رقم(03- 08) أن الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة (2001-2015) ضم الجزء الأكبر منها قطاع التجارة الخدمات ويلاحظ أيضا أن حصة المشتغلون في هذا القطاع من إجمالي المشتغلين من سبتمبر 2001 إلى سبتمبر 2010 بلغت ما بين 54% إلى 56% وسجل في سبتمبر 2011 إرتفاع وصل إلى58.37% لينتقل بعدها إلى61.55% في سبتمبر 2012 بزيادة قدرها 3.18% بالمقارنة مع سنة 2011 مع بقاء هذه النسبة في حدود 61% إلى غاية سبتمبر 2015 مع وجود بعض تذبذبات. وقدرت أكبر نسبة له سنة 2015 حيث بلغت 61.58% وهي أكبر نسبة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

في حين نلاحظ أن عدد السكان المشتغلون في القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة بالمقارنة مع بقية القطاعات وقد بلغت نسبة مساهمة هذا الأخير في الفترة ما بين سبتمبر 2001 إلى أكتوبر 2006 في حدود 17%إلى 21%وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع باقي سنوات الدراسة " ويرجع ذلك لاستجابة سوق العمل لبعض الإصلاحات الزراعية التي شهدتها هذه الفترة وارتفاع الدعم وتسهيلات منح القروض لهذا القطاع التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين هذا من جهة وتحسن الأحوال الجوية وإرتفاع منسوب المياه في السدود من جهة أخرى[1]"، وشهد القطاع تراجعاً في عدد السكان المشتغلون سنة 2007 ليثبت أن هذا القطاع بات مرهون بالظروف المناخية وأن العمال المشتغلون في هذا القطاع مؤقتين ويتأثرون بالتقلبات التي يشهدها هذا قطاع الفلاحي من سنة إلى

[1]- شقبقب عيسى: **النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر03، العدد06، 2011، ص: 67.

أخرى. وبقية نسبة المشتغلون في هذا القطاع في إنخفاض مستمر رغم سياسات الدولة لتطوير ودعم هذا القطاع وهو ما يؤكد أن هذه السياسات لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به.

في حين نلاحظ أن القطاع الصناعي والذي يعتبر أحد القطاعات المحركة لعجلة التنمية في الإقتصاد لا يساهم في خلق فرص عمل بالمقارنة مع قطاع الخدمات حيث بلغ عدد السكان المشتغلون في قطاع الصناعي في سبتمبر 2001 إلى 13.82% وشهد إنخفاض طفيف من سبتمبر2003الى سبتمبر2005 ليرتفع في اكتوبر2006 إلى 14.25%وهي أكبر نسبة سجلها هذا القطاع خلال الفترة محل الدراسة إلا أنه عاد للإنخفاض خلال الفترة 2007–2011 فسجل في سبتمبر 2011 إرتفاع ثاني بعد الإرتفاع الذي سجله سنة 2006 أما الفترة ما بين 2012سبتمبر إلى غاية سبتمبر 2015 فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي تتراوح ما بين 12% الى13%.

أما فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف هذا الأخير إنتعاش وذلك راجع إلى القيام الدولة الجزائرية بتنفيذ برامج الاستثمارات العمومية التي انطلقت سنة 2001 و" ظهور شركات المقاولات الآتية من الخارج (تركيا وإيطاليا والصين) وإنطلاق العديد من المشاريع حيث عرفت هذه الفترة إيرادات خارجية ضخمة آتية من إرتفاع أسعار النفط كما أضحت الجزائر خلالها حقلا كبيرا لتجسيد منشآت كبيرة بلغت قيمتها 150 مليار دولار بين سنتي2001 و2007 كانت معظمها في بناء المدارس والمساكن والمستشفيات والطرق السريعة وتجديد السكك الحديدية...الخ"[1]. فإرتفع عدد السكان المشتغلون في هذا القطاع من 650 ألف مشغل أي ما نسبته 10.44%سنة 2001 إلى 1 مليون و776 ألف مشتغل سنة 2015 أي ما يعادل 16.76% وسجل أكبر نسبة لليد العاملة المشتغلة في هذا القطاع سنة 2010 بنسبة قدرها 19.37%.

<u>الفرع الرابع: توزيع السكان المشتغلون حسب القطاع القانوني</u>

من خلال هذا التقسيم سنحاول معرفة القطاع المسيطر من بين القطاعين العام والخاص هذا من جهة ومن جهة أخرى نتعرف على توجهات العمال نحو القطاعين وفيما يلي جدول يشمل توزيع السكان المشتغلون حسب القطاع القانوني في الجزائر.

[1]– محمد صالحي وفيصل عبد الكريم: **<u>النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر</u>**،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد17 ديسمبر 2014، ص:134.

الجدول رقم(03– 08): توزيع السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني خلال الفترة (سبتمبر 2005– سبتمبر2015)

الوحدة:(بالآلاف)

السنوات	المشتغلون	القطاع العام		القطاع الخاص	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
سبتمبر2005	8044	2964	36,85	5080	63,15
أكتوبر2006	8869	2746	30,96	6123	69,04
أكتوبر2007	8594	2987	34,76	5607	65,24
ديسمبر2008	9145	3149	34,43	5996	65,57
سبتمبر2009	9472	3235	34,15	6238	65,86
سبتمبر2010	9735	3346	34,37	6390	65,64
سبتمبر2011	9599	3843	40,04	5756	59,96
سبتمبر2012	10170	4354	42,81	5816	57,19
سببتمبر2013	10788	4440	41,16	6349	58,85
أفريل 2014	10566	4338	41,06	6228	58,94
سبتمبر2014	10239	4100	40,04	6139	59,96
سبتمبر2015	10594	4455	42,05	6139	57,95

المصدر: تم إعداد الجدول من طرف الباحثة اعتمادا على:

- **Activité, emploi & chômage en septembre 2015, ONS , N° :726**
- **وقامت الباحثة بحساب النسب.**

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم (03–08) أن قطاع النشاط المهيمن في إستقطاب اليد العاملة هو القطاع الخاص حيث بقية نسب السكان المشتغلون فيه في ارتفاع مستمر بما يعادل أكثر من نصف سكان المشتغلون المتواجدون في هذا القطاع إذ قدرت في سبتمبر 2005 بـــ 63.15% لترتفع في أكتوبر 2006 إلى 69.04%بزيادة قدرها 5.89%وفي اكتوبر 2007 عرفت نسبة السكان المشتغلون فيها إنخفاض بالمقارنة مع سنة 2006 بنسبة قدرها 3.8%وبقيت نسبة السكان المشتغلون في هذا القطاع في إستقرار حول 65%طيلة الفترة ما بين أكتوبر 2007 إلى سبتمبر 2010 ولتعود للإنخفاض مرة ثانية سنة 2011 إلى 59.96% بالمقارنة مع السنوات السابقة وفي سنة 2012 إنخفضت إلى 57.19% وبلغت في سبتمبر 2013 في حدود 58.85% بزيادة طفيفة قدرها 1.66% بقيت في حدود 58%في أفريل 2014 و إرتفعت إلى 59.96%في سبتمبر 2014 وشهدت سنة 2015 إنخفاض قدره 2.01%.

بينما سجل في القطاع العام نسبة السكان المشتغلون لا يتجاوز 36.85% في سبتمبر 2005 لينخفض في أكتوبر 2006 بمقدار 5.89% أين سجل في القطاع الخاص إرتفاعاً محسوساً بالنسبة للسكان المشتغلون لتستقر نسبة السكان المشتغلون في القطاع العام في حدود 34%طيلة الفترة ما بين 2007 أكتوبر إلى سبتمبر 2010 ليرتفع في سبتمبر 2011 إلى 40.04% بزيادة قدرها 5.67%

لتحصر هذه النسبة ما بين 40% الى42% طيلة الفترة ما بين سبتمبر 2011الى سبتمبر 2015 أين سجل في القطاع الخاص إنخفاض محسوس لنسبة السكان المشتغلون.

والملاحظ في الأخير أنه في الفترة التي كان فيها القطاع الخاص في إرتفاع وهي الفترة ما بين سبتمبر 2005إلى سبتمبر 2010 كان القطاع العام منخفض وعند إرتفاع هذا الأخير خلال الفترة ما بين سبتمبر 2011إلى سبتمبر 2015 سجل القطاع الخاص إنخفاض خلال نفس الفترة.

ومنه يمكن القول بأن القطاع الخاص هو المهيمن والمسيطر على عدد السكان المشتغلون في الجزائر بالمقارنة مع القطاع العام وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03-12): توزيع السكان المشتغلين في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة (سبتمبر 2005- سبتمبر 2015)

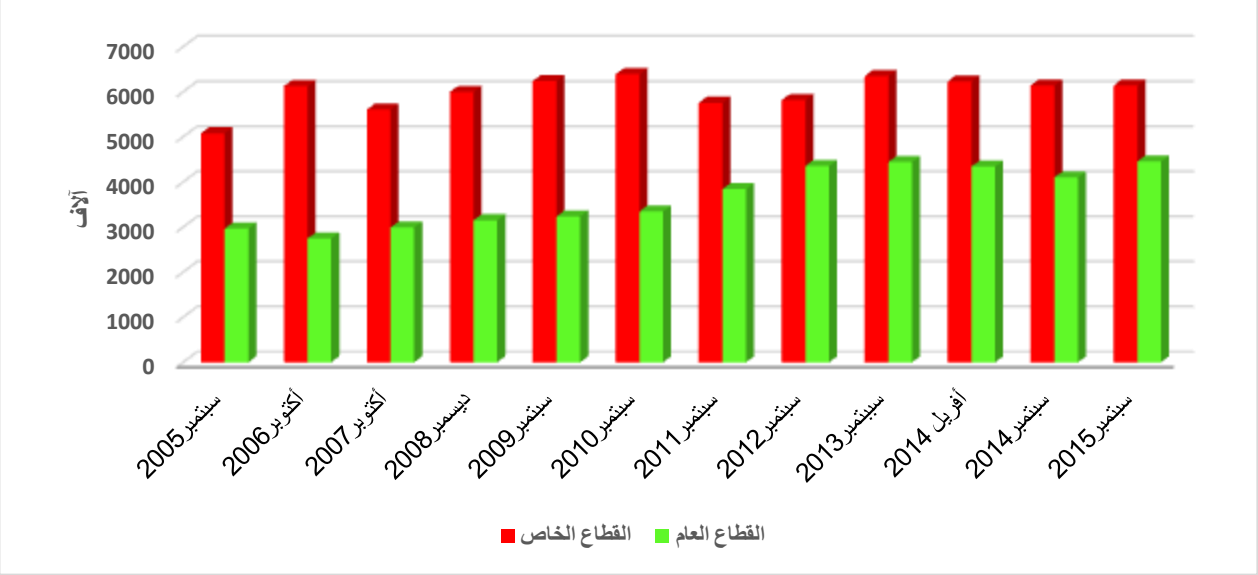

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على معطيات الجدول رقم (03- 08).

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في مؤشري سوق العمل "البطالة والأجور" في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

إن إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية نتيجة توفر الموارد المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول ساعدها على تبني برامج الإستثمارات العمومية. لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى دور السياسة المالية في مؤشري سوق العمل والمتمثل في البطالة والأجور ومحاولة معرفة دور هذه الإستثمارات في خلق مناصب الشغل وكيف أثرت على معدلات البطالة وما هي انعكاساتها على نفقات الأجور خلال الفترة محل الدراسة من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات.

المطلب الأول: الإطار النظري لدور السياسة المالية في مؤشري سوق العمل "البطالة والأجور"

يعد هدف تحقيق العمالة الكاملة أحد أهم أهداف السياسة المالية. فمفهوم التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الإستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال، أوبصيغة أخرى الإستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم إخضاع عوامل ووسائل الإنتاج هذه. كما أن مفهوم العمالة الكاملة في معناها الضيق، فإنها تتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة وتخفيض البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل. ومن الناحية الواقعية والعملية لا يمكن الوصول إلى مستوى الإستخدام الكامل بل هناك دائما معدل طبيعي للبطالة، وقد إقترح كينز حلولا لعلاج مشكلة البطالة عن طريق زيادة الإنفاق العام[1]،الذي يساهم بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فان سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين هما تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال:

– التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي؛

– تغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الإقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد ينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها وتستعمل في تمويله الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه إنخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج

---

[1]- بن عواق شرف الدين لامين: **تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة 2001–2014**،المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013، ص: 10.

بسبب إنخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الإقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وإنخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل ونجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة استهلاكهم. وتحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية وتقوم الدولة بالتأثير على مستوى التشغيل في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف إلى معالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، حيث أن الدولة لا تقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الإستثمار الخاص بل تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض هذا النقص للاستثمار الخاص ولكن نجاح هذه المشروعات العامة مرهونة بمجموعة من الشروط تتمثل فيما يلي:

– إعداد برامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم إذا بدت علامات الكساد وبذلك تثور مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيف البدء في تنفيذها؛

– على الدول أن تحاول التقليل من الإستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

ولكن السلبية التي تؤخذ على فكرة المشروعات العامة هي إفتراضها سهولة توقيت البدء في هذه المشروعات من جهة، وإمكانية تأجيلها من جهة أخرى إلا أن التجربة أثبتت أن هذا التوقيت تكتنفه صعوبات، إذ أن أعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمانية طويلة من الكساد، ولتجنب الانتقادات الموجهة إلى سياسة المشروعات العامة يمكن إتباع سياسة أخرى قصيرة الأجل تتمثل في توزيع القوة الشرائية على المستهلكين حين تعد الدولة برنامجها وتبدأ في تنفيذ المشروعات العامة[1].

أما فيما يخص تأثير الإيرادات يكون عكس تأثير النفقات لأنها تمثل إنتقاصاً من القدرة الشرائية والطلب الكلي، وبالتالي فان الآثار الوظيفية للإيرادات العامة هي أثار غير مباشرة تعمل عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال بشقيه الإستهلاك والإستثمار. ويمكن أن يؤثر فرض الضرائب على مستويات التشغيل والأجور على النحو التالي:

[1] – لعجال العمرية: **الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011 ص– ص: 6–7.

– تمثل الضرائب على الدخل تخفيضا للدخول النقدية لأصحاب عوامل الإنتاج (القطاع العائلي) وبالتالي يقل طلبهم على السلع والخدمات، وينخفض بذلك الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على تخفيض الطلب على العمالة؛

كذلك في تخفيض أرباح قطاع الأعمال مما لا يدفعه للتوسع بصورة كافية فيقل طلبه على العمالة أو حتى يستغني عن بعضها ليعوض أرباحه؛

– إما الضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات فهي تخفض الدخل الحقيقي للقطاع العائلي عن طريق زيادة أسعار السلع والخدمات مما يقلل من طلبهم أيضا على السلع والخدمات ويحدث نفس التأثير لانخفاض الطلب الكلي.

كذلك يعمل هذا النوع من الضرائب على زيادة نفقة الإنتاج لطبقة رجال الأعمال مما بدفعهم لمحاولة تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق تخفيض أثمان وكميات عوامل الإنتاج وأهمها وأكثرها عنصر العمل[1].

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل والأجور في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

بفضل إستقرارا لإقتصاد الكلي المستعاد ووضع دولي في مجال المحروقات مناسب، إتبعت الجزائر سياسة إقتصادية تركزت أساسا على إعادة إنعاش الطلب الكلي، فمنذ سنة 2001، كانت السياسة المالية أهم محور من خلال:

- توسيع نفقات التجهيز بهدف ضمان النمو الاقتصادي؛
- إدارة نقدية حذرة لضمان دعم النمو الاقتصادي؛
- الزيادات في الأجور وتوفير فرص العمل المدعومة لإعطاء دفع للإستهلاك والإستجابة للطلب الإجتماعي القوي[2].

الفرع الأول: دور السياسة المالية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001– 2014)

لقد إتبعت الحكومة الجزائرية طيلة الفترة (2001–2014) سياسة مالية توسعية تمثلت في التوسع في النفقات وهذا ما تبين من خلال الجدول رقم (03–03). حيث كان لإتباع هذه السياسة آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة على التشغيل. وتمثلت الآثار المباشرة في التوظيف العمومي من خلال إجراء مسابقات للتوظيف في مختلف القطاعات كقطاع التربية، الصحة...الخ مما ساهم في زيادة معدلات التشغيل وبالتالي إرتفاع نفقات الرواتب والأجور كما يظهره الجدول التالي:

---

[1] – ريغي هشام: مرجع سابق، ص:140.

[2] - التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة، جويلية 2012، ص:51.

الجدول رقم(03-09): تطور نفقات الرواتب والأجور والمنح في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرواتب والأجور والمنح	280.5	294.8	324.5	386.9	416.4	447.8	526.2	711	743.3	1005.3	1468.7	1638.6	1498.9	1626.5
نسبتها إلى مجموع النفقات الكلية	21.1	18.6	18.8	20.3	20.2	18	16.2	16.3	17.1	22	24.6	23.2	24.6	23.1

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على تجميع المعطيات من:

- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport, 2005,P :183 .
- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport, 2009;,P :210.
- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport, 2014P:157.

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للجدول رقم (03-09) أن نفقات الرواتب والأجور والمنح في الجزائر عرفت تطوراً وارتفاعاً مستمراً حيث قدر في سنة 2001 بـــ 280.5 مليار دج أي ما نسبته 21.1% من النفقات الكلية لكنها شهت سنة 2013 إنخفاضاً بلغ 1498.9 مليار دج وهذا راجع إلى "إنخفاض نفقات المستخدمين لكون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات إحتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور[1]". ثم عادت للإرتفاع سنة 2014 إلى 1626.5 مليار دج بنسبة قدرها 23.1% وهذا راجع إلى التحسن النسبي في معدلات التشغيل في القطاع العام وهذا ما يبينه الجدول رقم(03-08).

ويعود تفضيل الأفراد للعمل في القطاع العام أساسا إلى عمومية هذا القطاع من جهة وتميزه عن القطاع الخاص فيما يتعلق بالحقوق التي يرى العامل أنها أكثر ضماناً بالوظيفة العامة يمكن أن نذكر منها: الأجر المتقاضى وبشكل دوري والدور الذي يتم حسب السلك والسُلم، الأجر هنا لا علاقة له بالمردودية، عكس المؤسسات الإقتصادية الخاصة أين الأجر قد يحدد مستواه حسب حالة المؤسسة عدا التقيد بمستوى الأجر الوطني الأدنى المضمون، الترقية في الدرجة أو السلك تتم طبقا للقوانين المعمول بها وبصفة آلية، يتصف التمثيل النقابي بالوظيفة العامة بقوتها بسبب كبر حجم العمال به ولتعدد القطاعات المنطوية تحتها هذا ما يجعل المناداة بالحقوق المشروعة أمر مضمون بسبب الإضرابات التي تحدث شللا بكل القطاعات، الوظيفة الحكومية وبحكم إنتشار مؤسساتها في أغلب ولايات الوطن يجعل منها القطاع الأكثر مرونة للعامل إذ هناك إمكانية تحويل عمله إلى حيث تم تغيير سكنه، أن العمال بالوظيفة العمومية هم من أكثر الفئات استفادة من برامج اجتماعية وخاصة في السنوات السابقة، أين كانت تخصص حصص معينة من السكنات بإسم قطاع معين كما هو في قطاع

[1]- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي 2013.

التعليم والصحة، إن العمال الذين يحضون بالوظيفة العمومية يشعرون بأنهم ضمنوا عملا حتى التقاعد لأن إمكانية تسريحهم بالعمل لن تتم إلا إذا إرتكبوا ما يلحق بهم الفصل من العمل. عكس المؤسسات الإقتصادية بالقطاعات الأخرى التي قد تتعرض إلى الإفلاس ثم الحل مما يهدد بقائهم.

إضافة إلى الميزات السابقة التي تنفرد بها الوظيفة العامة نجد أن هناك العديد من الإمتيازات والتي تشترك فيها مع القطاعات الأخرى نذكر منها:

التمتع بنظام التأمين الإجتماعي والخدمات الإجتماعية، الراحة القانونية والعطل المدفوعة الأجر إمكانية الحصول على الإنتداب، وإمكانية التوقف والعودة إلى العمل عن طريق الإحالة على الإستيداع حسب الشروط المحددة[1].

بالإضافة إلى التوظيف المباشر في مختلف أسلاك الوظيف العمومي، هناك أثار تشغيلية غير مباشرة للنفقات العمومية من خلال الاستثمارات العمومية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة 2001-2014. بالإضافة إلى ذلك سياسة التشغيل ومختلف آليات التشغيل ومكافحة البطالة.

أولا- برامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2001-2014): تمثلت في ثلاثة برامج رئيسية وهي:

1- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004): أقر هذا البرنامج في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وأعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى إحتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار.

1-1- أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية[2].

1-2 - مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي: وتركزت المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

[1]- آيت عيسى عيسى: مرجع سابق، ص- ص: 117- 118.

[2]- بودخدخ كريم وسلامنة محمد: **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر**،الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011 ص:9.

الجدول رقم(03-10): مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)

(الوحدة: مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع(مبالغ	المجموع(نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل: آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2004- 2005، ص:10.

1-3- إنعكاسات برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004) على التشغيل والبطالة: تركزت قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بشكل كبير على قطاع البناء والأشغال العمومية والهياكل القاعدية نظرا لأهميتها في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطوير النشاط الاقتصادي والجدول التالي يوضح تطور بعض المجاميع الكلية:

الجدول رقم(03-11): تطور بعض المجاميع الكلية خلال الفترة (2001- 2004)

	2001	2002	2003	2004
التكوين الخام لرأس المال الثابت(مليون دج)	965462.5	1111309.3	1265164.5	147690.6
معدل الاستثمار%	22.8	24.6	24.1	24
حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	583286.1	691023.4	734025.5	811270.7
نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت	60.4	62.2	58	54.9
معدل البطالة %	27,3	–	23.7	17.7
نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي(%)	10.44	–	11.97	12.41

المصدر: ريغي هشام، مرجع سابق، ص: 249.

يتضح من خلال الجدول رقم (03-11) الأثر الإيجابي لمخطط الإنعاش الإقتصادي على قطاع البناء والأشغال العمومية حيث شهدت هذه الفترة إرتفاع معدل الاستثمار من 22.8% سنة 2001 إلى 24% سنة 2004 رافقه إرتفاع في التكوين الخام لرأس المال الثابت من 965462.5 مليون دج سنة 2001 إلى 147690.6 مليون دج سنة 2004. وساهم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة هامة في التكوين الخام لرأس المال الثابت بالرغم من إنخفاض هذا الأخير من 965462.5 مليون إلى 147690.6 مليون عرفت هذه الفترة أيضا إرتفاع نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلى من 10.44% سنة 2001 إلى 12.41 %سنة 2004 وانخفض معدل البطالة من 60.4% سنة 2001 إلى 54.9% سنة 2004.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع إستمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم إحتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. وأعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار.

2-1- أهداف برنامج التكميلي لدعم النمو: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الإقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الإقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر[1].

2-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

[1]- بودخدخ كريم وسلامنة محمد: مرجع سابق، ص- ص: 10-11.

الجدول رقم (03-12): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب(%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1.908,5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1.703,1	40.5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية	203,9	4.8
تطوير تكنولوجيات الإتصال	50	1.1
المجموع	**2.202,7**	**100**

المصدر: شعبان فرج: **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، دراسة حالة الجزائر(2000- 2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2011- 2012، ص: 299.

3-3- إنعكاسات البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) على التشغيل والبطالة: جاء تأثير برنامج التكميلي لدعم النمو مشابها لتأثير برنامج الإنعاش الإقتصادي بحيث ساهم في إنخفاض معدل البطالة من 15.2% سنة 2005 إلى10.2سنة 2009 %وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(03-13): تطور بعض المجاميع الكلية خلال الفترة (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
التكوين الخام لرأس المال الثابت(مليون دج)	1691640.3	1969457.9	2462124.4	3228342.2	3811419.1
معدل الإستثمار%	22.4	23.2	26.3	29.2	38.2
حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	883612.5	1083410.7	1288415.0	1587553.7	1837063.6
نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت	52.2	55	52.3	49.2	48.2
معدل البطالة %	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي(%)	15.07	14.18	17.73	17.22	18.14

المصدر: ريغي هشام، مرجع سابق، ص:250.

يتضح من خلال الجدول رقم (03-13) إرتفاع ملحوظ في معدل الإستثمار من 22.4% سنة 2005 إلى38.2%سنة 2009 بزيادة قدرها 15.8%، رافقه إرتفاع في التكوين الخام لرأس المال الثابت من1691640.3 مليون إلى3811419.1 مليون خلال نفس الفترة. في حين إنخفضت نسبة

حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت من 52.2 % إلى48.2% كما عرفت نفس الفترة إرتفاع نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلى من 15.07 %سنة 2005 إلى 18.14 % سنة 2009.

3- برنامج توطيد النمو الإقتصادي(2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تم مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك وتواصلت الديناميكية هذه البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش (2005-2009) الذي تدعم هو الأخر بالبرنامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المحلية خلال السنوات الخمس مايقارب 17.500 مليار دج[1].

3-1- أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي: ويهدف هذا البرنامج والذي خصصت له من النفقات العامة 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار إلى تحقيق هدفين:

- استكمال المشاريع الكبرى خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534مليار دج أي ما يعادل حوالي 156مليار دولار. مع التركيز على الجانب الإجتماعي، وتدعيم قاعدة الإقتصاد الوطني بمشاريع مولدة لمناصب الشغل.

3-2- محتوى برنامج توطيد النمو الإقتصادي: لقد خصص للبرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال إنشاء ما يقارب 5000 منشأة لتربية الوطنية، وإقامة أكثر من 1500منشأة قاعدية صحية، ومليوني (02) وحدة سكنية، وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء، وإنجاز 35 سدا 25 منظومة لتحويل المياه وأكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة والإتصال، وتخصيص أكثر من 3.100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية وتخصيص أكثر من2.800مليار دج لقطاع النقل، وما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة، وحوالي 1.800مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل. وتخصيص أكثر من 1.500مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني. أما تشجيع مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء إنتظار التشغيل. وعلى صعيد أخر خصص مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة

[1] - شعبان فرج: مرجع سابق، ص: 307.

من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية[1].

3-3- إنعكاسات البرنامج توطيد النمو(2010-2014) على التشغيل والبطالة: كان لبرنامج توطيد النمو دور كبير في إحداث مناصب شغل جديدة في إطار العمليات والمشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج. والجدول التالي يوضح تطور بعض المجاميع الكلية:

الجدول رقم(03-14): تطور بعض المجاميع الكلية خلال الفترة(2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
التكوين الخام لرأس المال الثابت(مليون دج)	4350922.3	46203006.8	4992412,0	5638369.2	6311828.4
معدل الإستثمار%	36.3	31.8	31	34	36.7
حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت (مليون دج)	2246758.6	2403554.1	2655896	2944891.7	3320331.3
نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت*	51.6	52	53.2	52.2	52.60
معدل البطالة %**	10	10	11	9.8	10.6
نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي(%)***	19.37	16.62	16.35	16.6	17.83

المصدر: ريغي هشام، مرجع سابق، ص: 251.
معطيات سنة 2014: Les comptes économiques de 2000 a 2014 N° 709 (www.ons.dz)
*** لسنة 2014من حساب الباحثة**
**** لسنة 2014: معطيات مستخرجة من الجدول رقم:(03-06).**
***** لسنة 2014: معطيات مستخرجة من الجدول رقم:(03-08).**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-14) إرتفاع التكوين الخام لرأس المال الثابت من 4350922.3مليون سنة 2010 إلى6311828.4مليون سنة 2014في حين تم تسجيل إرتفاع طفيف في معدل الاستثمار خلال نفس الفترة قدر بـــ0.4% وقد عرفت حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إرتفاع وصل إلى 3320331.3 مليون سنة 2014 و بلغت نسبة حصة قطاع البناء والأشغال العمومية في التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى التكوين الخام لرأس المال الثابت 51.6%سنة 2010 لتصل سنة 2014 إلى 52.6%.أما نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل الكلي فقد إنخفضت من19.37 % سنة 2010 إلى 17.83% سنة 2014.

[1]- شعبان فرج: مرجع سابق، ص- ص: 307-308.

أما معدل البطالة فقد عرف استقرار في حدود 10 % خلال سنتي 2010 و2011 لكن في سنة 2012 سجل ارتفاعاً طفيفاً بـــ 1% بالمقارنة بسنة 2011 ليعود للانخفاض سنة 2013 حيث بلغ 9.8 % ليعود للارتفاع مرة أخرى سنة 2014 إلى 10.6%.

لقد لعب قطاع البناء والأشغال العمومية خلال فترة تطبيق برامج الإستثمارات العمومية دوراً هاماً في خلق الكثير من مناصب الشغل باعتباره قطاع كثيف اليد العاملة. فبرغم من النتائج الإيجابية التي حققها قطاع البناء والأشغال العمومية في مجال التشغيل والتقليص من نسبة البطالة إلا أن طبيعة مناصب الشغل التي أنشأها هذا القطاع معظمها مؤقتة وغير دائمة انتهت بانتهاء المشاريع والذي شكل مشكلة كبيرة للفئة العاملة التي تشتغل في هذا القطاع.

ثانيا– دور أجهزة وآليات التشغيل في توفير مناصب الشغل والحد من البطالة في الجزائر: لقد قامت الجزائر إنطلاقا من برنامج الإنعاش الإقتصادي بوضع سياسة للتشغيل تتضمن مجموعة من صيغ والتكوين وذلك إهتماماً منها بفئة الشباب خاصة خرجي الجامعات القادمين إلى سوق العمل بالإضافة إلى ذلك عملت الحكومة على تسهيل إجراءات التمويل للنشاطات التجارية والصناعية المعتمدة من طرف الشباب وذلك لتمكين من نجاح هذه السياسة[1].

1– أهداف سياسة التشغيل في الجزائر: تتمثل الأهداف الأساسية للتشغيل في الجزائر إلي تحقيق جملة من الأهداف التالية:

– محاولة التعرف على سوق العمل والتحكم فيها؛

– دعم الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك من أجل ضبط سوق العمل وإحداث مناصب الشغل؛

– الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة ومحاولة إدماج العاطلين عن العمل وذلك من خلال دعم الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

– تشغيل الشباب وإعانتهم على إنشاء نشاطات مختلفة وذلك بواسطة دعم الوكالات الوطنية لدعم وتشغيل الشباب[2].

2– تقييم فعالية سياسة التشغيل وأجهزة وآليات مكافحة البطالة في الجزائر: لقد أسهمت مختلف أجهزة التشغيل التي تم إستحداثها من أجل رفع مستويات التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر في خلق العديد من مناصب الشغل. فقد تم إستحداث 4 ملايين و 269 ألف و170 منصب شغل خلال الفترة من 2004/01/01 إلى 2008/12/31أي بمعدل 853 ألف و834 منصب شغل مستحدث سنويا. وأسهم آليات وأجهزة التشغيل في خلق نسبة كبيرة من تلك المناصب: حيث ساهم تراتيب (**IAIG TUPHIMO, ESIL**) في إنشاء 40.43% من تلك المناصب، ترتيب المساعدة على الإدماج

[1]- عبد الحميد قومي وحمزة عايب: **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15–16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة ص: 1.

[2]- لحسن عبد القادر: مرجع سابق، ص: 192.

المهني **DAIP** 3.84%، عقود ما قبل التشغيل 6.06%، مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) 6.46%والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03–15): مناصب الشغل المستحدثة طيلة الفترة الممتدة من 2004/01/01 إلى 2008/12/31.

التعيين	المجموع 2004 –2008	النسبة %
أ– مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات		
1– المؤسسات العمومية (الاقتصادية -ذات الطابع الصناعي والتجاري– وغيرها من المؤسسات	597.022	13.98
2–مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيفة العمومية	500.916	11.73
3–مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة	589.158	13.8
4– مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وخارج الفلاحة)	156.436	36.70
5–مناصب الشغل المستحدثة في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل	258.869	6.06
6– ترتيب المساعدة على الإدماج المهنيDAIP	164.174	3.84
7– مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر(الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – الصندوق الوطني لتامين على البطالة)	276.174	6.46
المجموع –أ–	2.542.871	59.56
أ– معادل مناصب الشغل الدائمة على مدى سنة المستحدثة في إطار الو رشات ذات اليد العاملة المكثفة		
1–مناصب الشغل المستحدثة في إطار تراتيب (ESHL-HIMO -TUP- IAIG)	1726.299	40.43
المجموع– ب–.....	1.726.299	40.43
المجموع العام (أ+ ب).....	4.269.170	100

المصدر: حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999– 2008، ص: 7.

وقد إرتفع عدد الوظائف المستحدثة من قبل الهيئتين المكلفتين بتعزيز المؤسسات الصغيرة و هما الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة من 75.572 وظيفة مباشرة في سنة 2009 إلى 75.936 وظيفة مباشرة في 2010 أما في سنة 2011 فقد تم إستحداث 92.404 وظيفة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و35.953 وظيفة في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة[1]. في حين تم خلق حوالى55.000 منصب عمل منصب مباشر سنوياً خلال الفترة 2009–2013 في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC [2].

[1]- التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة، جويلية 2012، مرجع سابق، ص:228.
[2]- عبد الحميد قومي وحمزة عايب: مرجع سابق، ص: 6

بالرغم من النتائج الايجابية التي حققتها برامج وأجهزة التشغيل إلا أنها تُوجهُ لها الكثير من الإنتقادات من أبرزها:

– تعددها وتداخل صلاحياتها وتعدد المتدخلين فيها وغياب التنسيق فيما بينها (الوكالة الوطنية للتشغيل الوكالة الوطنية لدعم التشغيل، وكالة التنمية الإجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير التشغيل) وأكثر من ذلك عدم قدرتها لحد الساعة على خلق مناصب عمل قارة وإزالة الفوارق بين المناطق؛

– لا تزال مناصب الشغل المنشأة ترتبط ارتبطا وثيقاً بالنفقات العمومية، ولاسيما برامج مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، إذ لا توجد سياسة وطنية واضحة للتشغيل؛

– مازالت العلاقات الشخصية تحتل مكانة مهمة في أغلب الأحيان في الإستفادة من التشغيل على حساب المقتضيات المرتبطة بمنصب عمل ما؛

– عدم ملائمة النصوص التي تسير الأجهزة، فيما يتعلق بمعايير التأهيل(السن، والحالة العائلية، والمداخيل)، ومستويات الإعانة والتعويضات مع الأجر الأدنى الوطني المضمون، إذ لم تستجب مختلف هذه الأجهزة التي أنشئت منذ سنة 1987 لمستويات التأجير أو للفئات المستهدفة أو للمناطق المحرومة فعلاً؛

– مازالت القيود التي تعيق الإستثمار قائمة كمشاكل التمويل، العقار وغيرها؛

– مناصب الشغل المحققة في معظمها مناصب شغل مؤقتة وليست دائمة؛

– حاجة هذه البرامج إلى دعم مالي كبير جداً، خاصة إذا علمنا بأن مجمل النفقات المخصصة للشغل ولمكافحة البطالة لا تمثل سوى 1.10% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة ببعض النسب المسجلة في إقتصاديات السوق على مستوى العالمي، حيث تتراوح النسب المرتبطة بمستوى النفقات العمومية الخاصة بتدابير سياسة التشغيل مابين 2% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

– الإهتمام المتزايد للسلطات العمومية بحاملي شهادة التعليم العالي، وخاصة أولئك الذين يبحثون عن منصب عمل لأول مرة على حساب الشهادات الأخرى، ولاسيما حاملي شهادات التكوين المهني، ما يفسر ضعف هذه الأجهزة في إستقطاب هذه الفئة. فحسب تحقيق لمركز الدراسات والأبحاث حول المهني والكفاءات (**cerpeq**)، فإن ما يتراوح مابين 10% و20% فقط من خريجي التكوين المهني يتم

إدماجهم في سوق العمل. فبالإضافة إلى ضعف الطلب على التكوين المهني في سوق العمل، هناك عدم قدرة هذه البرامج على إدماج هذه الفئة[1].

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في دعم الأجور في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)

ذكرنا سابقاً أن أحد أسباب الإرتفاع الحاصل في نفقات الأجور والرواتب والمنح خلال الفترة (2001-2014) كما أظهره الجدول رقم (03-09) هو زيادة التشغيل في القطاع العام. إلا أنه لا يُعتبر السبب الوحيد. فلقد أسهم فيه أيضا إرتفاع في حجم الأجور الناتج عن:

- مراجعة القوانين الأساسية لعدد من القطاعات وما نتج عنها من زيادة في الأجور؛
- مراجعات الحد الأدنى للأجر.

شهدت هذه الفترة خمسة مراجعات للأجر الوطني الأدنى المضمون حيث إرتفع إلى 8000 دج إبتداءاً من 1 جانفي 2001 إلى 10000 دج في 1 جانفي 2004 بزيادة قدرها 2000 دج ووصلت في 1جانفي2007 إلى 12000دج، ليواصل إرتفاعه إلى 15000دج في 1جانفي 2010 أما أخر مراجعة والتي كانت في 1جانفي 2012 فقد وصل فيها الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 18000دج. لعبت إضرابات مختلف الفئات المهنية دوراً هاماً في إرتفاع الأجور. والشكل التالي يوضح مختلف هذه التطورات.

الشكل رقم(03-13): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون من 01 جانفي 2001 إلى 01 جانفي 2012

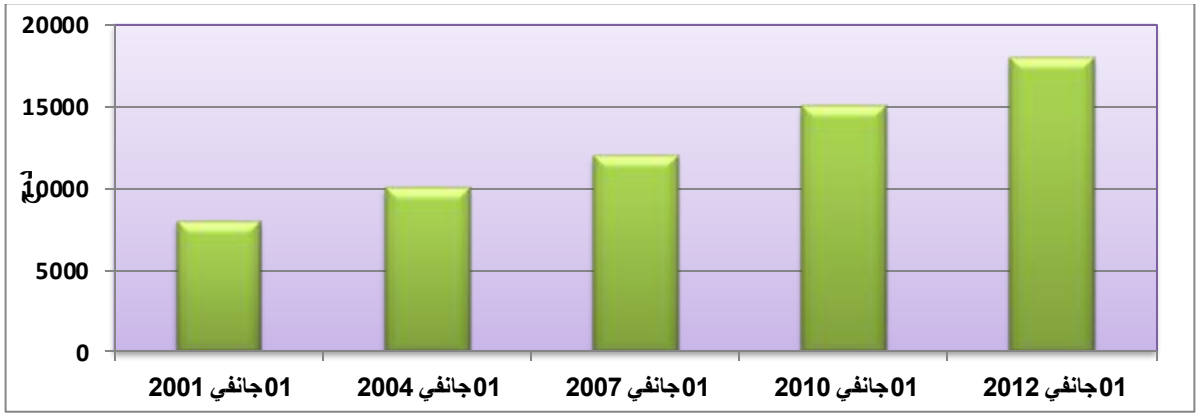

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

وتلجأ الحكومات في الدول النامية، ومنها الجزائر، إلى فرض حد أدني للأجر وذلك لضمان مستوى من الأجر يتناسب مع تكلفة المعيشة، وخصوصا بالنسبة للعمال غير الماهرين، ويتحدد معدل الأجر غالبا بمعيار إسمي مطلق وليس بالنسبة لبعض الأجور الأخرى أو بالنسبة للرقم القياسي

[1] - صالح صالحي وآمال شوتري: **التكوين المهني بين خصوصية العرض ومنطق الطلب**، بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات البحوث العربية، بيروت، العددان 61- 62/ شتاء- ربيع 2013، ص- ص: 62- 63.

للأسعار. ويميل الحد الأدنى للأجور إلى الإنخفاض عبر الزمن وذلك بسبب التضخم وإرتفاع الأسعار أو لزيادة مستوى الإنتاجية للعاملين، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر بالحد الأدنى للأجور من وقت لآخر بإتجاه زيادته[1].

[1]- مدحت القريشي: مرجع سابق، ص- ص: 54- 55.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية إتضح أن هناك دور كبير للسياسة المالية في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2001–2014). فهذه الفترة شهدت توسع في التوظيف في القطاع العام بالإضافة إلى مختلف برامج الإستثمارات العمومية التي تم إطلاقها وكلها ساهمت في زيادة معدلات التشغيل والتقليص من البطالة. كما شهدت نفس الفترة إرتفاع في الأجور الإسمية نتيجة مراجعات الأجر الوطني الأدنى المضمون ومراجعة القوانين الأساسية لأسلاك الوظيف العمومي. وتزامنت كل تلك التطورات في سوق العمل مع السياسة المالية التوسعية التي إتبعتها الجزائر منذ سنة 2001 مع الوفرة المالية الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

خـــاتمة

خاتمة:

إنطلاقا من دراستنا لموضوع دور السياسة المالية في سوق العمل من خلال دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2014)، تبين أن السياسة المالية كان لها دور كبير في تحسن مؤشري سوق العمل المتمثلين في البطالة والأجور، وهذا راجع إلى إتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة مالية توسعية، خاصة بعد الوفرة المالية التي عرفتها نتيجة ارتفاع أسعار البترول، هذا ما سمح لها بتبني ثلاثة برامج تنموية تمثلت في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، ثم برنامج دعم النمو، وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي. والذي رصدت لهم مبالغ ضخمة، بالإضافة إلى التوسع في الخلق المباشر لمناصب العمل في القطاع العام. كما شهدت الأجور الإسمية تحسناً خلال هذه الفترة. ورغم هذه النتائج إلا أنها في مجملها تبقى رهينة اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات. فهذا الأخير شهدت أسعاره إنخفاضاً كبيراً في الأسواق الدولية بداية من النصف الثاني لسنة 2014 وهذا يطرح تساؤل كبير حول قدرة الحكومة الجزائرية في الإستمرار في دعم التشغيل (المباشر والغير المباشر)، وهل لها القدرة على الإستمرار في تغطية نفقات الرواتب والأجور على الأمدين المتوسط والبعيد.

أولا- نتائج إختبار الفرضيات: فيما يخص فرضيات الدراسة المقترحة فقد تم التوصل إلى:

- **إختبار الفرضية الأولى:** توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية، حيث أن الجزائر انتهجت بداية من سنة 2001 سياسة مالية توسعية، لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، والمتزامنة مع وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن العوائد البترولية نتيجة إرتفاع أسعار البترول في معظم سنوات الدراسة. وتجسد ذلك التوسع خاصة في القيام بثلاثة برامج تنموية خُصص لها مبالغ مالية ضخمة تمثلت في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001–2004) ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005–2009)، وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014).
- **إختبار الفرضية الثانية:** توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية حيث تميز سوق العمل في الجزائر خلال الفترة (2001–2014) بتحسن في بعض مؤشراته، من خلال إرتفاع مستويات التشغيل وانخفاض معدل البطالة، نتيجة زيادة عدد العاملين في الوظيف العمومي، وخلق الكثير من مناصب الشغل في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في قطاعي التجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى إستحداث مختلف أجهزة وآليات دعم التشغيل الكثير من مناصب الشغل. وهذا راجع إلى السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، وقيامها ببرامج الاستثمارات العمومية. لكن رغم هذا يبقى سوق العمل في الجزائر يعاني من نقائص من أبرزها ترجيح قطاع التجارة والخدمات (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار في قطاع

الصناعي والزراعي واللذان يعتبران من أبرز القطاعات المولدة لمناصب الشغل، بالإضافة إلى عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل والعجز في اليد العاملة المؤهلة.

- **إختبار الفرضية الثالثة:** تم إثبات صحة هذه الفرضية، حيث كان للسياسة المالية المتبعة خلال الفترة (2001- 2014) تأثير على مؤشري البطالة والأجور، حيث ساهم الجهد التنموي للدولة والذي تجسد في برامج الاستثمارات العمومية، في إنعاش سوق العمل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى الخلق المباشر السنوي لمناصب العمل في مختلف أسلاك الوظيف العمومي، مساهمة بذلك في التقليص من معدل البطالة. كما شهدت فترة الدراسة تحسن في معدلات الأجور الإسمية نتيجة مراجعات الأجر الوطني الأدنى المضمون والزيادات في أجور ورواتب الموظفين.

ثانيا- نتائج الدراسة: لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج التالية:

- تعتبر السياسة المالية أهم أداة تتدخل بها الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال أدواتها المتمثلة في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة، وفي الجزائر كان تدخل الدولة واضحاً من خلال السياسة المالية التوسعية المنتهجة خلال فترة الدراسة.
- رغم التحسن الذي شهده سوق العمل في الجزائر خلال سنوات فترة الدراسة، إلا أن هناك العديد من الإختلالات التي مازال يعاني منها.
- عرفت النفقات الخاصة بالرواتب والأجور والمنح في الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة نتيجة زيادة عدد الوظائف في قطاع الوظيف العمومي بالإضافة إلى مختلف مراجعات الأجر الوطني الأدنى المضمون وزيادة أجور ورواتب الموظفين.
- معظم الوظائف التي تم استحداثها هي وظائف مؤقتة وغير دائمة تنتهي بمجرد استكمال البرامج التنموية وأن الحلول التي جاءت بها الدولة الجزائرية تبقى حلول مؤقتة مرتبطة ارتباطا وثيقا بوفرة الموارد المالية.

ثالثا- الاقتراحات والتوصيات: على ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا لنتائجه المتوصل إليها، يمكن في هذا المجال تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

- ضرورة الإهتمام بتنمية قطاع الزراعة والصناعة والسياحة ووضع إستراتيجية طويلة الأمد من أجل تشجيع الاستثمارات في هذه القطاعات خاصة وأن الجزائر تزخر بموارد طبيعية ومالية وبشرية كبيرة هذا ما سيساعد في خلق مناصب شغل للشباب البطال .
- فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يؤدي إلى رفع كفاءة اليد العاملة وأيضا يفتح العديد من مناصب الشغل.
- تشجيع الشباب الجزائري على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية وامتصاص البطالة.

- تشجيع مشاريع القطاع الخاص وإعطاء تسهيلات في منح القروض.
- ضرورة تخطيط مخرجات سوق التعليم والتكوين وفقا لحاجة سوق العمل.
- الاعتناء أكثر بالبحوث العلمية الأكاديمية والأخذ بعين الاعتبار النتائج المتوصل إليها وتطويرها وذلك لرسم سياسات اقتصادية مستقبلية.

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية

I. الكتب :

1- إبراهيم طلعت: **البطالة والجريمة(دراسات في الإقتصاد الإجتماعي)**، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2011.

2- أحمد زهير شامية وخالد الخطيب: **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

3- أحمد عبد السميع علام: **المالية العامة(المفاهيم التحليل الاقتصادي والتطبيق)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

4- أعمر يحياوي: **مساهمة في دراسة المالية العامة(النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)** دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

5- إياد عبد الفتاح النسور: **المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، 2015.

6- جهاد سعيد خصاونة: **علم المالية العامة والتشريع الضريبي(بين النظرية والتطبيق العملي)** دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

7- حربي محمد موسى عريقات: **مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

8- حسن بن سالم جابر الزبيدي: **التضخم والكساد**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

9- حسن محمد سمعان وآخرون: **المالية العامة(من منظور إسلامي)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

10- حنفي علي: **الجوانب النظرية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية**، دار الكتاب الحديث القاهرة، 2008.

11- حياة بن إسماعيل: **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة الطبعة الأولى، 2009.

12- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية: **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الثالثة، 2007.

13- خالد واصف الوزني وأحمد حسن الرفاعي: **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الحادية عشر، 2014.

14- خليفي عيسى: **هيكل الموازنة العامة للدولة**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

15- زينب كريم الداودي: **دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

16- سعيد علي العبيدي: **إقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

17- سكينة بن حمود: **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر.

18- سوزي علي ناشد: **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

19- السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا: **الاقتصاد الجزئي**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.

20- ضياء مجيد الموسوي: **النظرية الإقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2009.

21- ضياء مجيد الموسوي: **سوق العمل والنقابات العمالية في إقتصاد السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

22- طارق الحاج: **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2011.

23- طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري: **مدخل إلى علم الإقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

24- عادل العلي: **المالية العامة والقانون المالي الضريبي(الجزء الأول)**، دار إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الثانية، 2011.

25- عباس كاظم الدعمي: **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

26- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي: **وعاء الضريبة الدخل في التشريع الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

27- عبد المجيد قدي: **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

28- عبد المنعم فوزي: **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان1992.

29- عزمي يوسف خطاب: **الضرائب ومحاسبتها**، دار الإعصار النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2010.

30- عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسن: **مقدمة في التحليل الإقتصادي الجزئي**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية،2001.

31- علي خليل وسليمان اللوزي: **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

32- علي زغدود: **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2011.

33- فتحي أحمد ذياب عواد: **اقتصاديات المالية العامة**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن ،الطبعة الأولى، 2013.

34- فليح حسن خلف: **الإقتصاد الكلي**، جدار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

35- فليح حسن خلف: **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2008.

36- فيصل حسونة: **إدارة الموارد البشرية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2008.

37- كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الوبيدي: **مبادئ علم الإقتصاد**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

38- كساب علي: **النظرية الإقتصادية التحليل الجزئي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثالثة، 2009.

39- محرزي محمد عباس: **إقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الخامسة، 2012.

40- محمد بنا: **إقتصاديات المالية العامة(مدخل حديث)**، الدار الحامدية، 2009.

41- محمد شاكر عصفور: **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، 2013.

42- محمد طاقة وآخرون: **أساسيات علم الإقتصاد(الجزئي والكلي)**، دار إثراء للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الثانية، 2009.

43- محمد طاقة وهدى العزاوي: **إقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الثانية، 2010.

44- محمد مروان السمان وآخرون: **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي الكلي)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

45- محمود الوادي وآخرون: **الأساس في علم الإقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة العربية، 2007.

46- محمود حسن الوادي: **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2015.

47- محمود حسن الوادي وكاظم جاسم العيساوي: **الإقتصاد الكلي(تحليل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

48- مدحت القريشي: **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

49- مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2009.

50- نجم عبد الله العزاوي وعباس حسن جواد: **الوظائف الإستراتيجية في إدارة الموارد البشرية** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة العربية، 2013.

51- نزار سعد الدين وإبراهيم سليمان قطف: **الإقتصاد الكلي(مبادئ وتطبيقات)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2006.

52- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي: **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.

53- نوري منير: **تسيير الموارد البشرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 .

54- هيفاء غدير غدير: **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري** ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

II. رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

1- أريا الله محمد: **السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار – حالة الجزائر** – مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

2- آيت عيسى عيسى: **سياسة التشغيل في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر(انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

3- بصديق محمد: **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008.

4- بن طاجين محمد عبد الرحمان: **دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2004**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص برمجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011/2010.

5- بن عاشور ليلي: **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009/2008.

6- بن فايزة نوال: **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2008- 2009.

7- بوزيان عبد الباسط: **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف 2007/2006.

8- بوفليح نبيل: **آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 2006-2007.

9- بوفليح نبيل: **دور صناديق الثورة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 03، 2010- 2011.

10- جلال ناقل علام شيخ العيد: **تقدير دوال الطلب على القوى العاملة الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية 1997- 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.

11- دحماني محمد أدريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.

12- دحماني محمد ادريوش: **إشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2006/2005.

13- دراوسي مسعود: **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990- 2004)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

14- رماش هاجر: **إتفاقية الشراكة الاوروجزائرية وسوق العمل**، أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 02، 2013/2012.

15- ريغي هشام: **التحرير الاقتصادي وأسواق العمل (حالة القطاع الصناعي في الجزائر)** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014-2015.

16- سالكي سعاد: **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة بعض دول المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2011/2010.

17- سومر أديب ناصر: **أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سورية**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين 2003- 2004.

18- شباح رشيد: **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر**، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2012/2011.

19- شريف محمد: **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010/2009.

20- شعبان فرج: **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

21- شلالي فارس: **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2004)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005/2004.

22- عصماني مختار: **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001- 2014)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 01، 2013- 2014.

23- قاشي يوسف: **فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس2009/2008.

24- قطوش بشرى: **الإتجاهات العامة لسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990- 2007)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.23/2008

25- كلثوم سلامة عبد الرحمان نصر: **أثر الخصائص الفردية للأفراد على التباين في أجورهم في الاقتصاد الفلسطيني**، مذكرة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2003.

26- لحسن دردوري: **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013- 2014.

27- مارية فلاح: **دراسة تحليلية وتقييمية لنظام في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري حالة القطاع البريدي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة في تسيير الجماعات المحلية والتنمية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.

28- محمد مازن محمد الأسطل: **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)**، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة ، جامعة الإسلامية بغزة2014.

III. المجلات

1- أحمد زرزور: **تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أم البواقي ، العدد 10، مارس 2013.

2- حسن الحاج: **مؤشرات سوق العمل**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 16، ابريل 2003.

3- محمد بن مريم وعبد القادر قداوي: **دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر خلال الفترة 1965- 2013**، رؤية إستراتيجية جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر، يوليو 2015.

4- رحيم حسن: **سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**، بحوث اقتصادية عربية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي ولاية برج بوعريريج الجزائر، العددان 21- 22 شتاء ربيع 2013.

5- رحيم حسن وحاجي فاطمة: **إشكالية البطالة في الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية** ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي لقسم العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة .

6- عيسى محمد الغزالي: **عرض العمل والسياسات الاقتصادية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت سلسلة جسر التنمية، العدد84، يونيو حزيران، 2009.

7- طارق قندوز وإبراهيم بلحيمر: **أداء سوق التأمين الجزائري بين مطرقة التضخم وسندان البطالة خلال الفترة 1995- 2009، تحليل الأثر من منظر مؤشري الكثافة والاختراق**، مجلة إقتصادية عربية، العددان 69- 70، شتاء- ربيع، 2015.

8- علي عباس فاضل: **أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع الإشارة للعراق**، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، 2010.

9- شقبقب عيسى: **النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر03، العدد06، 2011.

10- محمد صالحي وفيصل عبد الكريم: **النمو الديموغرفي وخصائص سوق العمل في الجزائر** مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد17، ديسمبر 2014.

11- صالح صالحي وآمال شوتري: **التكوين المهني بين خصوصية العرض ومنطق الطلب**، بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات البحوث العربية، بيروت، العددان 61- 62/ شتاء- ربيع 2013.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

1- بن عواق شرف الدين لأمين: **تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل والتوظيف الوطنية للفترة 2001-2014**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 01، 12/11 مارس 2013.

2- مراد مرمي: **مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، يومي 12/11مارس 2013.

3- نجاح بولهوشات: **التكوين بالجامعة الجزائرية ودوره في توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة لسوق العمل في ظل الهيكلة الجديدة لنظام ل.م.د**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 14/13 افريل2011.

4- سرير عبد الله: **سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 24/13 أفريل 2011.

5- عبد القادر لحسن: **سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009) مع اقتراح نموذج اقتصادي للبرنامج الخماسي(2010-2014)**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 14/13 افريل 2011.

6- مولاي فاطمة الزهرة: **سوق العمل والموارد البشرية**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 14/13 أفريل 2011.

7- بوسحلة ايناس وبن دار نسيمة: **دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة- دراسة ميدانية على فئة من العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل** الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16نوفمبر 2001.

8- هايل عبد المولى طشطوش: **البطالة- المسببات/ رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر2001.

9- لعجال العمرية: **الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011 .

10- بودخدخ كريم وسلامنة محمد: **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر** الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011 .

11- عبد الحميد قومي وحمزة عايب: **سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر** الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

V. القوانين والجرائد الرسمية:

1- القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد28، المؤرخ في 10 يوليو 1984.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد37، المؤرخ في 2000/06/28.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية، العدد 44، المؤرخ في 7 يوليو 1994.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 52، المؤرخ في 11 سبتمبر 1996.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 06، المؤرخ25 جانفي 2004.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 22، المؤرخ30 افريل 2008.

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد68، المؤرخ في 31 ديسمبر 2013.

VI. التقارير:

1- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي، 2010.

2- بنك الجزائر: **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، التقرير السنوي، 2013.

3- التقرير المرحلي الثاني حول: **تنفيذ برامج العمل الوطني في مجال الحكامة**، جويلية 2012. حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999- 2008.

مواقع الانترنت:

1- المعهد العربي للتخطيط بالكويت
(http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-2.pdf)
2- تقرير تطورات أسواق النفط خلال النصف الأول لسنة المالية 2014-2015
http//www .mof .gov.kw.oil market (2014-2015)

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية:

Rapports :

1- Banque, d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire, en Algérie** Rapport 2005
2- Banque d'Algérie, **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport 2014
3- Activité, **emploi & chômage** en septembre 2015, ONS ,N°726 .
4- Les comptes économiques de 2000 a 2014 N° 709 (www.ons.dz)
5- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport, 2005.
6- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport, 2009
7- Banque d'Algérie : **Evolution Economique et Monétaire en Algérie**, Rapport, 2014
8- Les comptes d'économiques en volume de 2000 à 2014.